

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

التحليل المكاني والزماني للجرائم في دولة قطر

إعداد الطالب

دلهم ناصر الهاجري

إشراف

الدكتور مراد المواجدة

رسالة مقدَّمة إلى كلية الدِّراسات العليا استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصُّص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2017م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب دلهم ناصر الهاجري الموسومة بـ:

التحليل المكاني والزماني للجرائم في دولة قطر

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. مراد عبدالله المواجدة		٢٠١٧/٤/٢٤	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		٢٠١٧/٤/٢٤	عضواً
د. ولاء عبدالفتاح الصرايرة		٢٠١٧/٤/٢٤	عضواً
أ.د. عايد عواد الوريكات		٢٠١٧/٤/٢٤	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي العزيز رحمه الله

وإلى أمي الغالية رحمها الله

وإلى أخي الشهيد

وإلى إخوتي الأعزاء

وإلى زوجتي ، وأبنائي وبناتي فلذات كبدي.

الطالب/ دلهم ناصر الهاجري

الشُّكر والتَّقدير

الحمدُ والشُّكر لله عزَّ وجلَّ أولاً الذي تتمُّ بفضله الصَّالحات، والحمد والشُّكر لله الذي وفَّقني لطلب العلم حتى وصلت إلى هذه المرحلة فأشكره سبحانه وتعالى، وكما قال الحبيب المصطفى ﷺ (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل وصادق العرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور مراد المواجدة لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي منحني جل وقته ولم يبخل علي بعلمه، ولم يتوانى قط بإسداء النصيحة والإرشاد أثناء العمل في هذه الرسالة حتى وصلت إلى الصورة المرجوة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدَّم بوافر الشُّكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتوجيهاتهم الصَّائبة ممَّا سيكون لها أبلغ الأثر في إخراج الرِّسالة بأفضل صورة.

وأوجِّه شكري وعظيم امتناني إلى معالي وزير الداخلية، ومستشار معالي وزير الداخلية، وإلى مدير عام الأمن العام، وكافة العاملين في وزارة الداخلية، وإلى العاملين في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، وإلى إدارة التخطيط الاستراتيجي، وإلى مختلف الدوائر والمؤسسات الرسمية والخاصة في دولة قطر الذين قدَّموا لي كل المساعدة في توفير البيانات المطلوبة للدِّراسة.

الطالب/ دلهم ناصر الهاجري

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

التحليل المكاني والزماني للجرائم في دولة قطر

دلهم ناصر الهاجري

جامعة مؤتة، 2017

هدفت الدِّراسة إلى معرفة التباين المكاني والزماني لتوزيع الجرائم الكبرى والهامة في دولة قطر، ومعرفة اتجاهاتها خلال الفترة (2005-2015م)، ووضع خرائط تبين التوزيع المكاني والزماني لأنماط الجرائم وأماكن تركزها وعلاقتها بأعداد السكان في الإدارات الأمنية في دولة قطر، وهدفت أيضاً التعرف على الخصائص العامة لمرتكبي الجرائم في دولة قطر.

استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد اتجاهات الجريمة وخصائصها المكانية والزمانية في دولة قطر خلال الفترة (2005-2015م)، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات الخاصة بمرتكبي الجرائم في دولة قطر عن طريق تطبيق أداة الاستبيان على عينة قصدية مكونة من 293 نزيل ونزيلة من المحكومين بالجرائم الكبرى والجرائم الهامة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر. واستخدمت الدِّراسة بعض الأساليب الإحصائية والكارتوغرافية لتوقيع وتمثيل بيانات الجريمة وأماكن تركزها على الخرائط في الإدارات الأمنية في دولة قطر.

أظهرت نتائج الدِّراسة وجود اتجاه عام لتزايد أعداد الجرائم في دولة قطر خلال الفترة (2005-2015م)، حيث ارتفعت أعداد الجرائم تدريجياً وبشكل ملحوظ في مختلف الإدارات الأمنية في دولة قطر، وأن هناك تباين في التوزيع المكاني للجرائم بكافة أنواعها بين الإدارات، حيث لم يكن التوزيع متساوياً أو منتظماً، واتسم بالتركز في إدارتي أمن العاصمة وأمن الريان، وأوضحت نتائج الدِّراسة وجود علاقة طردية بين تطور أعداد السكان وأعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة. وأوصت الدراسة من خلال نتائجها بالاستفادة من نتائج الدِّراسة الحالية في وضع الخطط الأمنية للوقاية من الجريمة، وإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة بالتحليل المكاني والزماني للجريمة في دولة قطر.

Abstract

The Spatial And Temporal Analysis Of The Crimes
In The State Of Qatar
Dalham Naser Al-Hajiri
Mu'tah University, 2017

This study aimed at identifying the spatial and temporal variation for the distribution of the major and important crimes in the State of Qatar as well as identifying their trends during (2005-2015 AD.) and designing maps that illustrate the spatial and temporal distribution for the crimes patterns and the places of their concentration and the relationship of that with the number of population in the security departments in the State of Qatar. In addition, to identify the general characteristics for those who commit crimes in Qatar? And identifying the reasons for committing crimes, also the extent of variation in the number of the committed crimes with the variation in choosing the place of committing the crime, the distance for reaching the crime place, and the difference between the place where the offender lives and the place of committing the crime.

The study used the descriptive analytical approach to determine the trends of the crime, its spatial and temporal characteristics in the State of Qatar during (2005- 2015 AD). The study used the social survey approach in order to collect the data specified for those who committed crimes by applying the study tool (questionnaire) to a random sample of 293 male and female inmates from those who were sentenced for major crimes in the department of reform and punishment institutions in the State of Qatar. The study also used the cartographic and statistical methods in order to represent the crime data and the places of its concentration on the maps in the security departments in the State of Qatar.

The results showed that there was a general trend towards an increase in the number of crimes in the State of Qatar during (2005- 2015 AD.), where the number of crimes increased gradually and noticeably in the different security departments in the State of Qatar. Based on the spatial distribution maps of the crimes in the security departments, the study illustrated the great variation in the distribution of the number of the major crimes among the security departments, where the distribution was inconsistent and was mostly concentrated in Al-Rayan and the capital security departments. The results showed that there was a statistically significant positive relationship between increasing of population and the number of crimes during the study period. Based on the study results, the study put some recommends, including: making advantage of the current study results in setting the security plans to protect from crime, and conducting more studies specified for the spatial and temporal analysis of the crimes in the State of Qatar.

الفصل الأول

خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تُعدُّ الجريمة إحدى المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها مختلف المجتمعات في العالم، أياً كانت ثقافة هذه المجتمعات ومهما بلغ تقدُّمها، والجريمة من المشكلات متعددة المخاطر؛ لأنَّها تقع في أي زمان ومكان، وتمثل أكبر خرق للنظام الذي يكفله القانون، كما أنَّها أبرز مظاهر الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي والقانوني في المجتمع. والجريمة قديمة فقد ترافقت مع ظهور المجتمعات الإنسانية، حيث كان ظهور الإنسان على سطح الأرض إيذاناً بظهور الجريمة، فقد كان قتل قابيل لأخيه هابيل باكورة هذه الجرائم التي عرفتها الإنسانية، وقد قدَّم لنا القرآن الكريم وقائع هذه الجريمة وكيف أقدم قابيل على قتل أخيه، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۞ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ۞ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ ۞ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (سورة المائدة، الآيات: 27-30).

والجريمة كظاهرة اجتماعية لا تحدث في كل مكان وعبر الزمن بالتكرار نفسه، فهي تتركَّز في أماكن وتقل في أماكن أخرى، وتزداد في أوقات وتتناقص في غيرها، وهي تتركَّز في الأماكن والأوقات التي تتوفر فيها فرص تساعد الجناة على ارتكابها، وتحدث حيثما تكون الفرصة سانحة لاقترافها (عبد الجليل، 2010). ومع التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يجتاح العالم ازدادت نسب الجرائم في معظم المجتمعات، وخاصة المجتمعات المتقدِّمة، وقد أخذت هذه المجتمعات تعاني من زيادة نسب الجرائم بين أفرادها.

لذا كان لا بُدَّ من الاهتمام بموضوع جغرافية الجريمة، وتحليل أنماطها المكانية والزمنية، هذا بالإضافة إلى ظهور نظريات جغرافية الجريمة التي تبحث في تشكُّل

الجريمة جغرافياً، ومواطن تركزها، وأثر خصائص المكان والزمان على اجتذاب الجناة نحو تحقيق أهدافهم الإجرامية.

ودولة قطر كباقي الدول في العالم تعاني من انتشار الجريمة منذ عقود من الزمن، فبالرغم ممَّا أحرزته دولة قطر من تقدم ونمو في كافة المجالات التنموية، ومن تطور في سياساتها الأمنية للوقاية والحد من الجريمة ومعالجتها إلا أنها ما زالت مستمرة في النمو عاماً بعد آخر نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد العمالة الوافدة وتركزها في المدن الكبرى في الدولة.

ومع تزايد أعداد السكان في دولة قطر وتركزهم في المدن الكبيرة في الدولة بفعل النمو الطبيعي للسكان ومن زيادة الأعداد القادمة من العمالة الوافدة عاماً بعد عام للعمل، وما يشهده مجتمع دولة قطر منذ بداية السبعينات من تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة بسبب زيادة معدلات الدخل بسبب زيادة عائدات النفط، والطفرة في ارتفاع أسعاره، وخطط التنمية الطموحة والكبيرة التي تبنتها الدولة، فقد أصبحت مشكلة انتشار الجريمة في الدولة على درجة كبيرة من التعقيد مما استدعى العمل على مكافحة الجريمة والوقاية منها من خلال إجراء الدراسات العلمية المتخصصة لدراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، وإجراء الدراسات المتخصصة في توزيع الجريمة المكاني والزماني، وخصائص مرتكبيها، والتعرف على أسبابها وبؤرها وحجمها وطرق مكافحتها بشتى الطرق الممكنة، بالإضافة إلى القيام بتحديث الخطط والسياسات الأمنية المعتمدة على المعطيات الكمية والبرامج المتطورة من قبل الجهات الأمنية وكافة الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول لهذه المشكلة، خاصة وأن التقارير الأمنية أوضحت بأن انتشار الجرائم في دولة قطر أصبحت تشكل خطورة على أمن المواطن والمجتمع القطري قاطبةً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، والدليل ما تنشره الدوائر الأمنية من بيانات عن تنامي معدلات الجريمة عاماً بعد عام من شتى أنواع الجرائم والتي تتركز حول مخالفة الأنظمة والقوانين وجرائم أخلاقية وسلوكية وصلت إلى حد ترويج المخدرات والمسكرات والجرائم الجنسية والتهريب والسرقة والتسوُّل والاعتداء على الممتلكات والأرواح (وزارة الداخلية، 2015).

وانطلاقاً من مبدأ اعتبار الجريمة سلوكا اجتماعياً ناتجاً عن تفاعل الإنسان مع بيئته بشكل أو بآخر، فإنَّ هذه الدِّراسة تسعى إلى تناول ظاهرة الجريمة في دولة قطر، من خلال التعرُّف على حجمها، وأنماطها، وتوزيعها الزمني، وتوزيعها المكاني، وخصائص مرتكبيها، والعوامل المختلفة التي تقف خلف انتشارها، وذلك في إطار الدراسات الإيكولوجية الاجتماعية التي تركِّز على دراسة جغرافية الجريمة من خلال ربطها بظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.

2.1 مشكلة الدِّراسة وأسئلتها

مع النمو الاقتصادي الهائل الذي تعيشه دولة قطر وزيادة عائدات النفط والغاز وسياسة الانفتاح الاقتصادي تضاعفت أعداد السكان في الدولة لأكثر من مرة خلال فترة قصيرة، حيث تمَّ استقدام مئات الآلاف من العمالة الوافدة الذين تركز أماكن عملهم وإقامتهم في المدن الرئيسة في الدولة، وذلك نظراً لتوفر فرص العمل والخدمات وغيرها. وحيث أن الجريمة في دولة قطر هي ظاهرة حضارية من أحد جوانبها، فقد أشارت التقارير الأمنية إلى تركز الجريمة في بعض المناطق وخاصة في المناطق المكتظة بالسكان في الدولة، والذين يتصفون بضعف تجانسهم فضلاً عن تعقد الحياة في هذه المناطق، ويترتب على ذلك تميز في شكل الجريمة وأنماطها ومضمونها وتوزيعها المكاني والزماني. ولاسيّما أنَّ هذه المناطق تعدُّ بؤرة لتركز الفعاليات الاقتصادية، حيث تحولت هذه المناطق إلى مناطق جذب للمواطنين والوافدين والزوار من داخل البلاد أو خارجها، وقد صاحب ذلك زيادة في حدة التباين الاقتصادي والثقافي والديني بين سكانها نتيجة الاختلاط والهجرة إليها بمعدلات كبيرة، لتصبح مسرحا للكثير من الجرائم المتنوعة التي هي في الحقيقة انعكاس صادق وتعبير صريح للتغيرات التي حدثت في الدولة تحت تأثير عملية التحضر السريع، ومن هذا المنطلق فإن بعض المناطق في دولة قطر تواجه تحديات أمنية داخلية مستمرة طالما أن عوامل الجذب الاقتصادي مشجعة للتركز السكاني والإقامة فيها؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد السكان وزيادة عدد الجرائم وتنوعها في الدولة وتركزها في أماكن محددة وفي فترات زمنية معينة في السنة، وطبيعي فإن هذه الجرائم بحاجة إلى دراسة أسبابها

ومعرفة حجمها ونوعها، وتحديد التوزيع الزماني والمكاني لها، لإيجاد الحلول الإجرائية العلمية للحد أولا من هذه المشكلة ومن ثم القضاء عليها مستقبلاً.

ونظراً للزيادة في عدد الجرائم بشكل عام وتباينها المكاني والزماني في دولة قطر، ومن خلال التقارير في الإدارات الأمنية، فإن مجموع الجرائم الكبرى المرتكبة في الإدارات الأمنية في دولة قطر تباينت وبنسب متفاوتة خلال الفترة 2005–2014م، وقد بلغ المجموع العام للجرائم في دولة قطر حوالي 1861 جريمة، وقد تراوحت أعداد هذه الجرائم ما بين (64) جريمة في عام 2005م لتصل إلى نحو (367) جريمة في عام 2014م. وقد تركزت هذه الجرائم في إدارة أمن العاصمة وأمن الريان (وزارة الداخلية، 2015).

فكان لا بدَّ من التوجه نحو البحث في ظاهرة الجريمة في دولة قطر من أجل الإضافة العلمية والمعرفية لما ستقدمه من نتائج حول أبعاد الجريمة في دولة قطر، والتعرف على أنماطها وأماكن تمركزها، وخصائصها المكانية والزمانية، وذلك للمساعدة في وضع الاستراتيجيات الفاعلة من قبل أصحاب الاختصاص لمكافحتها والحد منها.

إنَّ التباين الملحوظ في عدد الجرائم وتعَدد أنماطها في دولة قطر، وزيادة عدد البلاغات المسجلة في الإدارات الأمنية أدت إلى تزايد الحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة للتعرُّف على أنماطها المكانية والزمانية، وخصائصها المختلفة. ولا يمكن أن يعزى سبب هذه الزيادة إلى النمو المتسارع للسكان فقط، بل يمكن إرجاعه أيضا إلى ما يترتب على عملية التحضر من تفاوت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

ونظراً لأهمية دراسة التباين المكاني للجريمة في دولة قطر من أجل الوقاية من الجريمة والتخطيط لمكافحتها لحفظ الأمن وحماية السكان والممتلكات وغيرها، فقد تحددت مشكلة الدِّراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

(1) ما اتجاه التغير والتباين في أعداد الجرائم في دولة قطر خلال الفترة 2005–2015م؟

(2) ما مدى الاختلاف في التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة في دولة قطر حسب أعداد السكان في الإدارات الأمنية خلال الفترة 2005–2015م؟

(3) ما الخصائص النوعية والأسرية والإجرامية لمرتكبي الجرائم في دولة قطر؟

(4) ما مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف مكان ارتكاب الجريمة؟

(5) ما مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة ؟

(6) ما مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة؟

(7) ما مدى الاختلاف في أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف زمن ارتكاب الجريمة ؟

3.1 أهداف الدِّراسة

تهدف هذه الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرُّف على اتجاهات الجرائم في دولة قطر على مستوى الإدارات الأمنية خلال الفترة 2005–2015م من منظور زماني ومكاني.

2) التعرُّف على الاختلاف في التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة في دولة قطر حسب أعداد السكان في الإدارات الأمنية خلال الفترة 2005–2015م وذلك لتفسير التباين الزماني المكاني لواقع الجريمة في دولة قطر والتعرف على الجوانب المكانية لحركة الجريمة من حيث مكان وقوع الجريمة والخصائص والعلاقات المكانية المختلفة المتعلقة بها.

3) التعرُّف على الخصائص النوعية والأسرية والإجرامية لمرتكبي الجرائم في دولة قطر من واقع النزلاء في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر.

4) التعرُّف على مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف مكان ارتكاب الجريمة من واقع النزلاء في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر.

5) التعرُّف على مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة من واقع النزلاء في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر.

6) التعرُّف على مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة من واقع النزلاء في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر
7) وضع خرائط تبين توزيع أنماط الجرائم الكبرى في دولة قطر تساعد في التحليل المكاني للجريمة يمكن الرجوع إليها في وضع السياسات الأمنية الخاصة بمكافحة الجريمة في دولة قطر والضبط المكاني.

4.1 أهمية الدِّراسة

تُعدُّ دراسة التوزيع المكاني والزماني للجريمة في دولة قطر من الدراسات التي لها أهميتها على مختلف المستويات العلمية والعملية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأهمية على المستوى العلمي

تنبع الأهمية العلمية لدراسة التوزيع المكاني والزماني للجريمة في دولة قطر في أنها محاولة لتعميق الفهم لتباين وتركز الجرائم في مناطق معينة من دولة قطر والتي تكون مرتبطة بعوامل مختلفة ستقوم الدِّراسة بتوضيحها، وتكمن الأهمية العلمية والنظرية للدراسة فيما يلي:

1- إن اعتماد الدِّراسة للمنهج العلمي التطبيقي في تحليل التباين المكاني والزماني للجريمة في دولة قطر يساعد في إيجاد الحلول والسياسات الأمنية الفاعلة والمناسبة على أسس علمية للحد من الجريمة والوقاية منها في الدولة.
2- إن التفسير العلمي لتوزيع الجريمة ألزماني والمكاني في دولة قطر على مستوى الإدارات الأمنية يقلل كثيراً من الاعتماد على الدراسات النظرية المماثلة والتي أجريت على مثل هذا الموضوع.
3- تسهم هذه الدِّراسة في الكشف عن مدى انتشار الجريمة وتباينها بين الإدارات الأمنية في دولة قطر، وبيان العوامل التي ساهمت في توزيعها الزماني والمكاني؛ من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.
4- إن التحليل العلمي للتوزيع الزماني والمكاني للجريمة في دولة قطر أمر يستحق الدِّراسة والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص في الدراسات التي اهتمت في التوزيع المكاني

والزماني للجريمة سواء في دولة قطر أو على المستوى الخليجي والعربي. حيث إن معظم الدراسات تناولت علاقة الجريمة بمتغيرات أخرى، مما يساهم في سد النقص في مثل هذه الدراسات، وإثراء المعرفة العلمية.

ثانياً: الأهمية على المستوى العملي

تكمن أهمية الدِّراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- تساعد الدِّراسة – بما تقدمه من توضيح زماني ومكاني للجريمة في معالجة مشكلات اجتماعية قد تكون على درجة كبيرة من الخطورة الأمنية، والحد من سلبياتها.

2- تنبع أهمية هذه الدِّراسة في جانبها العملي والتطبيقي من كونها محاولة لتزويد الجهات الرسمية في دولة قطر بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في مواجهة الجريمة، والحد منها.

3- ما سيسفر عن هذه الدِّراسة من نتائج، ومن توصيات، هو وسيلة من وسائل رسم السياسات والاستراتيجيات المكانية بمشكلة الجريمة في الإدارات الأمنية في دولة قطر، وإيجاد الحلول الإجرائية للحد من الآثار السلبية لهذه المشكلة.

4- تقدم هذه الدِّراسة قاعدة للبيانات المكانية والزمانية للجريمة في دولة قطر التي لا غنى عنها للباحثين المحليين، وكمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال على المستوى الخليجي والعربي.

5.1 مبررات الدِّراسة

1. الحاجة لمثل هذه الدِّراسة في ظل قلة الدراسات في مجال جغرافية الجريمة في دولة قطر، ورغبة الباحث كرجل أمن في بحث موضوع جديد وغير تقليدي في مجال الجريمة في دولة قطر.
2. الحاجة لتحليل موضوع جغرافية الجريمة في دولة قطر معالجة زمانية ومكانية، حيث يقل مثل هذا النوع من الدراسات التحليلية مقارنة بالمعالجات الاجتماعية والقانونية التي أجريت في دولة قطر.

3. توجيه نظر الجهات الأمنية المختصة في تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة في دولة قطر إلى أهمية البعد الزماني والمكاني في مكافحة الجريمة.
4. التأكيد على أهمية الجانب التطبيقي لعلم الجريمة وصلته بالعلوم التطبيقية الأخرى التي تعنى بالتوزيع المكاني والزماني للظواهر.

6.1 محددات الدِّراسة

1- تتحدَّد نتائج الدِّراسة مكانياً على ضوء التحليلات الإحصائية والكارتوغرافية المستخدمة للبيانات الإحصائية للجريمة في الإدارات الأمنية في دولة قطر والصادرة عن وزارة الداخلية القطرية والتي تشمل (إدارة أمن العاصمة، إدارة أمن الريانِ، إدارة أمن الشمال، إدارة أمن الجنوب، إدارة أمن دخان) والموضحة مكانياً في الشكل (1).
2- تتحدَّد نتائج الدِّراسة زمانياً للبيانات الإحصائية للجريمة والصادرة عن وزارة الداخلية القطرية للفترة (2005–2015م).
3- تقتصر هذه الدِّراسة على الجرائم الكبرى في دولة قطر والتي شملت (جرائم القتل، جرائم الاعتداء، جرائم السرقة، جرائم الاغتصاب، جرائم التزوير).



شكل (1)

التوزيع المكاني للإدارات الأمنية في دولة قطر

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على الخارطة الإدارية لدولة قطر، 2016م.

7.1 مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

الجرائم الكبرى:

تعرف الجرائم الكبرى إجرائيا بأنها الجرائم المرتكبة في دولة قطر والتي تعد مقلقة للأمن العام، وتحدد على أنها خطيرة حسب أعراف وقوانين دولة قطر، ومتفق عليها دولياً على كونها جرائم خطيرة مقلقة للأمن العام، نظراً لأن ارتكابها قد يؤدي، أو يزيد من احتمالية قتل نفس بشرية بدون وجه حق، كما أن انتشار نمط هذه النوعية من الجرائم داخل أي مجتمع، يشير إلى ارتفاع مستوى العنف به وتشمل جرائم (جرائم القتل، جرائم الاعتداء، جرائم السرقة، جرائم الاغتصاب، جرائم التزوير).

الجرائم الهامة:

تعرف الجرائم الهامة إجرائيا بأنها الجرائم المرتكبة في دولة قطر والتي تعد أقل خطورة من الجرائم الكبرى، وأن زيادة معدلات ارتكابها قد يؤثر على الاقتصاد الوطني، كما يساهم في إفساد الحياة العامة والاجتماعية، ويؤثر بشكل كبير على التعاملات اليومية التي تتم بين أفراد المجتمع، والتي من شأنها زيادة وشملت الدراسة الجرائم الهامة التالية: الشروع في القتل، السرقة من منزل، السرقة من محال تجارية، سرقة وسيلة نقل، سرقة من مكان قيد الإنشاء، السرقة من وسيلة نقل، الشروع في الاغتصاب، الشروع في الخطف، الاختلاس، الرشوة، التزييف والتزوير، تصنيع الخمور، مخالفة قانون الأسلحة، الجرائم الالكترونية، دخول المياه الإقليمية.

إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية:

تعرف إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية "مراكز الإصلاح والتأهيل" إجرائياً بأنها الجهة الأمنية المخولة بتوقيع العقوبة على مرتكبي الجرائم ، والتي تقوم بتأهيل وإصلاح النزلاء في دولة قطر.

التحليل المكاني للجريمة

تعرف الدراسة التحليل المكاني للجريمة بأنه استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية لإظهار التباين المكاني للجرائم المرتكبة في الإدارات الأمنية في دولة قطر وإظهارها على شكل خرائط موضوعية.

التحليل الزماني للجريمة

تعرف الدراسة التحليل الزماني للجريمة بأنه إظهار الجرائم المرتكبة في دولة قطر حسب أوقات ارتكابها (شهر، يوم، ساعة) وإظهارها على شكل جداول وخرائط موضوعية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

الإطار الفكري العام لجغرافية الجريمة

أثّر التطور الثقافي والنمو الاقتصادي في العالم الغربي على لفت الانتباه للاهتمام بدراسات الجغرافية الاجتماعية للمدن خلال الستينيات من القرن العشرين، فالدراسات ذات الصلة الوثيقة بمشكلات المجتمع، التي أجريت في موضوعات مثل التعليم، والجريمة، والانحراف، والفقر، والبطالة أسهمت في التعريف بدور جغرافية الجريمة لأهمية دراسة العوامل المكانية، وهو ما كان سائدا في العشرينيات من القرن العشرين في دراسات الإيكولوجية المكانية، التي ربطت معدلات الجريمة وتوزيعها في مواقع محددة في البيئة الحضرية.

وكانت الجهود الأولى تضع موضوع جغرافية الجريمة تحت إطار " العلاقة بين الجريمة والبيئة الطبيعية، فقد أشار روزينبارم وليفركاس (Rosenbaum and Lavrakas,1995) أن جغرافية الجريمة تطورت عندما بدأ الاهتمام بدراسة المتغيرات الاجتماعية التي تولد أماكن تركز الجريمة أو نوع معين من الجرائم.

أمَّا عن تعريف جغرافية الجريمة، فقد تم تعريفها في قاموس الجغرافية الاجتماعية أنها موضوع فرعي يوضِّح العلاقة بين الحيز أو المكان وبين أفعال المجرمين، وخصائص المجني عليهم (Johnston,1995). وعرفت أيضا بأنها دراسة الاختلافات المكانية في توزيع الجرائم والسلوك الإجرامي أو الخوف من الجريمة ومحاولة تفسير ذلك في ضوء العوامل البيئية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية (Brantingham 1981,) ، وعرفت أيضاً جغرافية الجريمة بأنها دراسة التوزيع المكاني لأماكن تركز الجريمة وعلاقته بالتنظيم الاجتماعي والحضاري للسلوك الإجرامي من منظور مكاني (Herbert, 1992).

وممَّا سبق نجد أنَّ هناك مفهوماً عاماً لجغرافية الجريمة يتمثل في ربط خصائص الظاهرة الإجرامية بمكان الجريمة الذي هو أحد عناصرها الأساسية المتمثلة في القانون، والجاني، والهدف، والمكان.

تطور علم جغرافية الجريمة

لعبت البيئات الجغرافية المولدة للجريمة دوراً هاماً في حقل تطور دراسات جغرافية الجريمة، كما أسهمت في فهم الاهتمام الحالي بدراسة مكان الجريمة.

وفي العقدين الأخيرين وبعد استيعاب الجغرافيا للحركات المنهجية والفكرية الجديدة بدأت الجغرافيا تتفاعل مع معطيات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية مما ترتب عليه إثراء نظرية المعرفة الجغرافية وتقدم طرق التقنية المستخدمة، وتتضح أبرز معالم هذا الإثراء والتقدم في:

(1) الاتجاه نحو الأساليب الكمية في الدراسات الجغرافية مستفيدة من التقدم الهائل في علوم الحاسب والثورة المعلوماتية والحاسوبية.

(2) الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

(3) ظهور جغرافيات جديدة تتلاءم مع الثورة المعرفية والاتجاه التطبيقي للجغرافيا، كجغرافية الانتخاب وجغرافية الترويح وجغرافيا السياحة، وجغرافيا الألعاب الرياضية وجغرافيا الخدمات، وجغرافية الجريمة والجغرافيا الطبية وغيرها .

(4) تغير النظرة إلى بعض المفاهيم الجغرافية كالحدود والسيادة والدولة وغيرها وظهور مفاهيم جديدة كالعالم متعدد الثقافات، والثروة العالمية، والإرهاب الدولي وغيرها (أبو العلا، 2010م).

وهكذا لم تعد الجغرافيا مجرد وصف للمعالم أو ثبت معلومات عن الأقاليم بل أصبحت نظاماً معرفياً مركباً يجمع بين نتائج العلوم الطبيعية والاجتماعية في قاعدة معلومات واسعة من البيانات التي تستخدم في دراسة العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية، للتوصل إلى حقائق وقواعد وقوانين عن تنظيم الإنسان للمكان، ولاستخدام تلك البيانات والقوانين في حل المشكلات (الشامي، 2006).

وقد مرت دراسات البيئة الإجرامية أو جغرافية الجريمة بثلاث مراحل أساسية، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة المدرسة الجغرافية وتضمنت الدراسات التي أجريت خلال القرن الثامن عشر وبشكل دقيق خلال الفترة (1830-1880م) والذي قام بها الباحثون الإنجليز والفرنسيون أمثال غيري ,Guerry عام 1838م، و فلتشر Fletcher عام 1848م، الذين وصفوا نمط توزيع الجريمة على المكان الجغرافي في الأقاليم والدول دون نظريات محددة، حيث كان التركيز على إظهار التباينات المكانية لمكان تركز الجرائم وتكرار حدوثها من خلال الخرائط والأشكال التوضيحية. تبعها الدراسات التي ركزت على التوزيع الإقليمي للجرائم وتباينها مكانيا وزمانياً، واستمر هذا النوع من الدراسات حتى عام 1880م، وأطلق على الدراسات التي أجريت خلال هذه الفترة " المدرسة الجغرافية" لتركيزها على التباين في معدلات الجرائم بين المناطق الجغرافية، ومحاولتها تفسير النتائج على أساس الخصائص البشرية والطبيعية المميزة للأقاليم.

المرحلة الثانية: مرحلة المدرسة البيئية أو الأيكولوجية "مدرسة شيكاغو البيئية" ظهرت في الولايات المتحدة، وكان منطلق المدرسة البيئية أو الأيكولوجية هو الربط بين الظاهرة الإجرامية من ناحية وبين البيئة الجغرافية المحيطة من ناحية أخرى. وتميزت دراسات هذه الفترة على اعتمادها على الأساليب الكمية والإحصائية في وصف وتحليل دور العامل البيئي في ارتكاب الجريمة. مثل دراسات شو ومكي اللذان قاما بتمثيل الجريمة في أحياء شيكاغو وقارنا بين أنماط الجرائم في الأحياء. وقد أمكن في ضوء توفر البيانات وتحليلها ببرامج حاسوبية رسم خرائط موضوعية دقيقة للتباين المكاني للبيئات المحلية في الإقليم أو المنطقة الجغرافية وربطها بالجرائم المرتكبة في الإقليم، وتتبع أماكن تركز أنماط معينة من الجرائم والتغيرات التي حصلت في أماكن تركزها خلال الفترات الزمنية (Shaw and Mckay,1942).

المرحلة الثالثة: بدأت في السبعينيات من القرن العشرين وركزت على دراسة البيئة وكيفية تأثير نظام البيئة الحضرية Urban Environment والهندسة البيئية على الجريمة ومفهوم الأمن (هربرت، 2002) .

أما الاتجاهات الحديثة في دراسة جغرافية الجريمة كما يراها (Rosenbaum and Lavrakas, 1995) و (Lewis and Salem,1986) فهي بالشكل التالي:

الاتجـاه الأول: وظهر فـي بدايـة السـبعينيات مـن القـرن العشـرين وركـز علـى مسـح الضـحايا علـى مستوى المدينـة أو الدولـة وبـدأ الاهتمـام بالضـحية ومنـع الجريمـة وردة الفعل علـى الجريمـة بـدلا مـن الاهتمـام بالجـاني فقـط، وقـد أدى هـذا الاتجـاه إلـى أن يضيق مستوى التحليل من الدولة والمدينة إلى مستوى التجمعات السكانية الصغيرة أو الأحياء. وبدأت دراسات ما يسمى بالمناطق الصغيرة، وفيها يتم التركيز على تحليل العناصر التالية: (المكان، والزمان، والمجتمع) كعناصر متداخلة وليست مستقلة عن بعضها البعض في جغرافية الجريمة، وبالرغم من تركيز الدراسات البريطانية على مسح خبرات الضحايا والأمريكيين على ردة فعل الأشخاص والجماعات على الجريمة، إلا أنهما اهتمت بقياس خبرات الناس في مناطق جغرافية صغيرة أو محدودة، وهم بذلك يشيرون إلى أهمية دراسة التباين في خبرات الأفراد تبعاً لمداركهم المختلفة المستندة إلى خلفيات اجتماعية وبيئية مختلفة. واهتم هذا الاتجاه أيضاً بالمسح الاجتماعي على مستوى الحي والمنطقة الصغيرة (مربع أو أكثر من مربعات المدينة والواقع بين أربعة شوارع، أو زاوية شارع أو مفترق طرق أو سوق تجاري، أو مجموعة عمارات سكنية، أو مجموعة بنايات منفصلة).

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه لم يهتم بالمكان الأصغر، بل اهتم بالعوامل الاجتماعية المتداخلة، وطالب باستخدام طرق معقدة للتحليل، وهي عبارة عن دراسة للعمليات الاجتماعية غير الرسمية.

الاتجاه الثالث: اهتم هذا الاتجاه بمحاولة منع الجريمة من خلال تنظيم البيئة وإيجاد فراغ محّصن. ويستند هذا الاتجاه على نظريتي منع الجريمة من خلال تصميم البيئة Crime Prevention Through Environmental Design (الحد من الجريمة ومنعها من خلال تنظيم البيئة المحيطة والقضاء على الظروف الطبيعية المشجعة لارتكاب الجريمة)، ونظرية الفراغ المحمي Defensible Space والتي سيتم توضيحها بشيءٍ من التفصيل في جزء آخر من الدِّراسة.

الاتجاهات الحديثة في جغرافية الجريمة

على الرغم من أن الاتجاهات السابقة ناقشت التباينات المكانية للجريمة وبوجه خاص في المناطق الحضرية غير أن معظمها قام به علماء الاجتماع، لذلك كان السؤال هو: إلى أي مظهر من مظاهر الإجرام يجب توجه الجهود الجغرافية؟.

واقترح Baldwin في عام 1985م أن يتجاوز البحث الجغرافي الوصف المكاني سواء من خلال القيام بمزيد من الفحص والاختبار لفروض معينة والشرح والتعليل والاهتمام بالدراسات المتداخلة التي تلاحظ وتفحص منطقة اجتماعية معينة (Baldwin,1985).

والاتجاه الحديث لجغرافية الجريمة لا يلغي الاتجاه الايكولوجي ولكنه يطوره، وعلى ذلك يمكن القول أن التطور الذي حدث في جغرافية الجريمة هو استحداث الاتجاه السلوكي في مجال البحث في جغرافية الجريمة. وأن على الباحثين في علم الجريمة ألا يعتمدوا فقط على ما هو واضح للجميع من ظواهر مفردات البيئة، ومكوناتها، إنما يهتم أيضا بالصورة الذاتية للأفراد، وسلوكهم الذي يتأثر بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدى الأخذ بهذه المبادئ السلوكية والإدراكية في دراسات جغرافية الجريمة إلى تكوين الدراسات المكانية والزمنية للجريمة.

وفي مستويات تحليلية أكثر تفصيلا أصبح الباحثون في جغرافية الجريمة يركزون على تفاصيل أكثر للجريمة وخصائص مرتكبيها، حيث أصبحت الدراسات تتناول مواضيع طول الرحلة والمدة الزمنية المستغرقة لارتكاب الجناة للجريمة، والاتجاه العام الذي تتخذه الجرائم في المنطقة أو الإقليم، بالإضافة إلى التوقيت والمدة الزمنية التي استغرقها ارتكاب الجريمة، كما تم التعرض على وسيلة النقل المستخدمة في الوصول لمكان ارتكاب الجريمة والعودة، ولم تقتصر الدراسات على ذلك فحسب بل حاولت اكتشاف العلاقات بين متغيرات الجريمة والمكان، ومن ذلك دراسة العلاقة بين أماكن ارتكاب الجريمة والمناطق الرمادية – مناطق الاختلاط العرقي، واللاتجانس الاقتصادي والاجتماعي- ودراسة الجرائم في أطراف المدينة وضواحيها. ولم يكتف المختصون بجغرافية الجريمة بتحليل مكان الجريمة فقط، بل تعدوا إلى دراسة ضحايا الجريمة وخصائصهم، والأماكن والأفراد المعرضين لأن يكونوا ضحايا للجريمة، كما

تناولت الدراسات أثر عناصر المناخ على أنماط الجريمة وتركزها، وتناولوا بالدِّراسة تأثير الأمطار والرياح ودرجات الحرارة ونوع التربة واستعمالات الأراضي على السلوك الإجرامي (فوزية، 2005).

ويتَّضح أن اتجاهات جغرافية الجريمة الحديثة يمكن لها أن تنهض بما هو مطلوب حالياً من تطوير في طرق البحث والدِّراسة في جغرافية الجريمة. ويساعدها في ذلك استخدام التقنيات التي يمكنها تحليل سلوك الأفراد والجماعات على مستوى أقل حيز مكاني ممكن، واستجلاء التصورات الذهنية للأفراد.

ونتيجة لهذه التطورات التي مرت بها جغرافية الجريمة فقد أظهرت استقلالها كفرع جديد من فروع الجغرافيا البشرية يعرف باسم "جغرافية الجريمة" خلال العام 1972م، وذلك من خلال جمعية الجغرافيين الأمريكيين (المهيرات، 2001م).

وبتطور الدراسات والتقنيات المعتمدة على التحليل المكاني باستخدام النماذج الرياضية، فقد ظهرت عدة مناهج لدراسة جغرافية الجريمة، وهي:

المنهج الإقليمي: يهدف هذا المنهج إلى وصف الجريمة وصلتها بالخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية لسكان المناطق التي تحدث فيها الجريمة. ولازال هذا المنهج مطبقا في الكثير من دراسات جغرافية الجريمة.

المنهج الكمي التحليلي: يعتمد هذا المنهج على استخدام الوسائل والبرامج الحديثة في التحليل المكاني Spatial Analysis، التي لم تستخدم في دراسة جغرافية الجريمة سابقا، ومن خلال إتباع منهج مدرسة شيكاغو حاول الباحثون استكمال صورة التباين المكاني للجريمة والاهتمام بأماكن سكن الجناة ومناطق حدوث الجريمة، وقد استخدم الباحثون طريقة التحليل العاملي وتحليل الانحدار متعدد المتغيرات Multiple Regression Analysis.

منهج دراسة بيئة الجريمة: تباينت الدراسات التي طبقت هذا المنهج في اختيار المتغيرات ذات العلاقة بالجريمة والبيئة المحيطة بالمجرمين، وتراوح عدد المتغيرات بين (15–40) متغيرا، وبصورة عامة، كان لتكرار حدوث الجريمة صلة إحصائية مع خصائص معينة، مثل: الفئة العمرية، الجنس، المستوى التعليمي، الوضع العائلي،

الحالـة الاجتماعيـة، الحالـة الدينيـة، المسـتوى الاقتصـادي، المهنـة وظـروف المعيشـة وملكية السكن (Clark and Houking, 1986).

العلاقة بين مستوى التحضُّر والجريمة

تتسم الدراسات التي أجريت بهدف التعرف على العلاقة بين مستوى التحضر والجريمة بأنها ذات أبعاد ونتائج متباينة وذلك على المستوى العام، فقد أشارت دراسة مهايو (Mayhew, 1862) عن السلوك المنحرف في بريطانيا إلى أن معدلات الجريمة ترتبط بالبيئات الحضرية، بحيث تزداد المعدلات في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، وأشار هاريس (Harries, 1980) " إلى أن الدراسات الأولى حول الجريمة تؤكد على الارتباط الطردي بين معدلات الجريمة وأحجام المدن، وحاول روبين (Robin, 1973) أن يوضِّح لماذا ترتفع معدلات الجريمة في المدن الكبرى مقارنة بالمدن الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما توصلت دراسة إدورد وسكودت (Edward and Sacedote, 1999) عن الولايات المتحدة إلى أن المدن الكبرى ترتفع فيها جرائم العنف بنسبة 79 % عن بقية المدن الأخرى، وترتفع بنسبة 300 % عن المناطق الزراعية الريفية، وكذلك أشارت هذه الدِّراسة إلى أن معدلات الجريمة ترتفع في نيويورك ولوس انجلوس بحوالي أربع أضعاف عن بقية المدن الكبرى الأمريكية، وتوصلت الدِّراسة أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين معدلات الجريمة وأحجام المدن، وأظهرت دراسة أخرى عن كندا قام بها فرانسيسكو (Francisco, 2005) إلى أن معدلات الجريمة ترتفع في المدن الصغيرة عن المدن الكبرى بحيث تزداد في المدن الصغيرة بحوالي 34% عن المدن الكبرى. أما على مستوى الدول في الوطن العربي فقد توصلت دراسة (المشهداني، 2005) إلى أن العلاقة بين درجة التحضر والجريمة ضعيفة، وأن معدلات الجريمة لا ترتبط بدرجة كافية مع زيادة التحضر، كما توصلت دراسة جابر (Gaber, 2002) في مصر أن معدلات جريمة القتل في الصعيد تزيد بشكل كبير مقارنة بمعدلات المدن. وفي دراسة (البدري، 2009م) والتي أجريت على بعض الدول العربية "مصر، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، البحرين، العراق، سوريا، الأردن"، تبيَّن أنَّه توجد علاقة طردية دالة إحصائيا بين نسبة التحضر وبين بعض الجرائم مثل جرائم السرقة

والاعتداء والجرائم الجنسية والسرقة. وأما دراسة (المهيرات، 2001) فقد أوضحت أن المحافظات الأردنية التي ترتفع فيها درجة التحضر مثل عمان وإربد والزرقاء هي نفسها التي ترتفع فيها الجريمة.

وفي هذا الإطار فقد شهدت دولة قطر في العقود الأخيرة هجرة كبيرة نحو المدن حتى بلغت نسبة التحضر 100%، إلا أن هناك مؤشراً آخر للتحضر يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان المرتبط بالدرجة الأولى بقدرة المناطق المختلفة على جذب السكان. وفي دولة قطر تسارع النمو الحضري في مدينة الدوحة الكبرى (التي تشمل بلديتي الدوحة والريان) بالذات حيث أصبحت تضم نحو 82% من إجمالي سكان الدولة، فتقترب قطر بذلك من نموذج الدولة/المدينة (اللجنة الدائمة للسكان، 2015م).

وممَّا لا شكَّ فيه أن النمو الحضري السريع الذي شهدته دولة قطر في غضون السنوات القليلة الماضية هو أهم منجزات التنمية الشاملة المتسارعة التي شهدتها الدولة، غير أن لهذا النمو الحضري ألاستقطابي لمدينة الدوحة إشكاليات عديدة، من أهمها الهيمنة الحضرية لهذه المدينة على المدن التجمعات السكانية الأخرى وحرمانها من مشاريع التنمية الكبيرة وعناصر نموها المستقبلية، والإشكالية المتعلقة بتعايش أنماط متعددة من الحياة الحضرية في المدينة الرئيسية الوحيدة، ومشكلات الإسكان والمرور والمياه والتلوث البيئي، وإشكالية الهوية العمرانية (عبد الرحمن، 2012م).

مستقبل جغرافية الجريمة

طرح عدد من الباحثين في علم الجريمة أمثال هاريس (Harries,1980) وشيرمان (Sherman,1995) وبرنتغهام وبرنتغنهام (Brantingham and Brantingham,1981) بعض القضايا الفكرية في جغرافية الجريمة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التعامل مع إحصاءات الجريمة وتحليلها، ومن بين أهم هذه القضايا السياسات الجنائية الوطنية، والقوانين، والإجراءات القضائية، وتنفيذ القانون، والتي في مجملها تؤثر بشكل أو بآخر في التوزيع المكاني للجريمة (بدوي، 2003).

واليوم فإنَّ الباحثين في حقل الجريمة يحاولون بعد استعراض مسار جغرافية الجريمة وضع قائمة للمواضيع التي يجب أن تتناولها دراسات وأبحاث جغرافية الجريمة في المستقبل، ومن أهم الاتجاهات البحثية الجديدة أو يتم تطويرها ما يلي:

(1) التركيز على ربط التحليل المكاني للجريمة ببعض الأنماط السلوكية للجناة، وكمثال على ذلك أعيد النظر في موضوع رحلة الجاني إلى مكان الجريمة بحيث يجري تحليلها ليس على أساس المسافة المقطوعة ورحلة العودة بصورة جامدة إنما بفهم المداخل الإدراكية لأجزاء الرحلة ومراحلها(عبد الجليل، 2010م).

(2) إجراء التحليل المكاني للجريمة لمواضيع جديدة أهملتها الدراسات والأبحاث مثل دراسة سلوك وإدراك المجرم للبيئة، والمواقع المعرضة للخطر وذلك فيما يطلق عليه في دراسات جغرافية الجريمة "تقليل فرصة الجريمة من خلال مبدأ الوقاية الموقفية" Situational Prevention.

(3) إيجاد الطرق المنهجية التي تنقد وتضبط إحصاءات الجريمة لتساعد في التحليل السليم لها، والتقليل ما أمكن لما يعرف بالرقم المظلم، والذي يعني أن هناك العديد من الجرائم التي لا يبّلغ عنها، وبالتالي لا تحصيها الشرطة وأخرى لا تكتشف (الفاروق، 2009) .

(4) ضرورة الاهتمام بتوضيح أبعاد المنظور الجغرافي لجغرافية الجريمة. إذ أن كثرة تداول علماء الجريمة والاجتماع للجريمة والعنف نتج عنه تصور الجريمة على أنها سلوك جانح، وأخضعوه للمعطيات الاجتماعية في معظم الدراسات وأهملوا رؤية العلوم الأخرى للجريمة. كذلك فسرها علماء النفس على أنها تعزى إلى المرض والخلل في الشخصية الفردية، ولذا يجب تدعيم المنظور الجغرافي في ظل مدخل بيئي تشابكي يظهر نوعا من التوازن بين كافة العلوم الاجتماعية ويحتفظ في نفس الوقت بشخصيته المنفردة (Herbert,1992) .

(5) الاهتمام بالدراسات الخاصة بكفاءة الشرطة على أساس مكاني يحلل التباين الإقليمي والمكاني. وقد اتبعت بعض الدول المتقدمة استراتيجيات ونفذت مشروعات من هذا النوع قائمة على ثلاثة مبادئ هي:

1- إيجاد تغيرات في نظام الشرطة وقدراتها على تنفيذ المطلوب منها.

2- إيجاد تغيرات في تصميم البيئة الداخلية للمدن كالأبنية والأسوار.

3- تكوين منظمات اجتماعية محلية من السكان تتعاون على حفظ الأمن وزيادة إدراك السكان للجريمة (Tompson, 2010).

2.2 الجريمة في دولة قطر والعوامل المؤدية لها

قبل البدء في توضيح الجريمة في دولة قطر وعوامل ارتكابها يحب الإشارة أولا إلى مفهوم الجريمة والعوامل المؤدية إليها بشكل عام، حيث تعد الجريمة ظاهرة إنسانية رافقت المجتمعات البشرية منذ نشأتها، وقد عانت منها الإنسانية على مر العصور، فهي ظاهرة تحدث في كافة المجتمعات سواء المتقدمة منها أو النامية وعلى حد سواء (الجميلي، 2001). والجريمة من المهددات الرئيسة للأمن الإنساني فالجريمة ظاهرة اجتماعية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية وتتصل ببناء المجتمع وطبيعيته، ولهذا فهي جزء من وجوده (الخليفة، 2005). والجريمة في كافة المجتمعات دائمة الاستمرار والتطور من حيث طرق وأساليب ارتكابها حتى أصبحت تتخذ أنماطاً جديدة تتوافق مع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي بذلك تتطور مع تطور المجتمع (البدري، 2009).

ومع تعقُّد ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تفاقمت الجريمة وأصبحت عابرة للحدود حيث يمكن أن ترتكب الجريمة من أي مكان في العالم، وفي أي وقت، ولا توجد حدود فاصلة للجريمة، وخصوصاً مع وجود الانترنت، وشبكات الاتصال العالمية، ولم تعد تقتصر الجريمة على دولة بحد ذاتها، وإنما أصبح العالم بأسره مسرحاً لها، وقد شغلت زيادة الجريمة اهتمام العلماء والمفكرين، ورجال الدين والمصلحين الاجتماعيين، والسياسيين ورجال القانون، ودفعهم للاهتمام بدراستها؛ من أجل التنبؤ بها، وضبطها وحصرها؛ للحد من آثارها السلبية لأمن المجتمع واستقراره، خاصة في الوقت الحاضر، وقد بدأت محاولة تحليل العوامل المكونة والمسببة للجريمة بأسلوب علمي مبكراً، مع نشر سيزار بيكاريا (Becria) مقالاته عن الجريمة والانحراف عام (1764)، واستمرت في التطور حتى عام (1832) الذي بدأت فيه الدِّراسة العلمية للجريمة والانحراف بطابع اجتماعي على يد العالم كيتيليت (Quetelet)، وتتابعت الدِّراسة العلمية للجريمة والانحراف، إما على أسس اجتماعية، أو نفسية، أو بيولوجية،

وأصبحت مجال دراسة علوم مختلفة: كعلم الاجتماع بفروعه، والذي اهتم بدارسة الظروف والشروط الخارجية المحيطة بالفرد، التي من خلالها تحدد العوامل المؤثرة والمسببة لظاهرة الانحراف عن السلوك المقبول اجتماعيا؛ وعلم النفس، الذي درس الجريمة بناءً على متغيرات خاصة بشخصية الفرد(الحسن، 2008).

وتعدَّدت المدارس والنظريات الاجتماعية والنفسية، والبيولوجية التي حاولت تفسير العوامل المسببة للجريمة، وكان لكل اتجاه أسسه التي انطلق منها لتفسير تلك الظاهرة حيث ركز البعض على الظروف الاجتماعية، والبعض الآخر على العوامل البيئية والاقتصادية في حين ركز البعض على التكوين البيولوجي .

وللجريمة أسبابها الموضوعية والذاتية التي تتجسد في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ولكل من هذه العوامل والأسباب مدارسها التي تتبنى نظريات مفسرة لها، وعلى هذا الأساس تعددت تعريفات الجريمة. فقد عرفت الجريمة "بأنها النشاط أو الفعل السلبي الذي يخرج عن القانون والأخلاق والقيم المتعارف عليها في المجتمع" (الحسن، 2008) وعرفت أيضا بأنها" فعل مقصود يخرق القانون الجزائي ويرتكب دون مبرر وتعاقب عليه الدولة، وعرفت أيضا بأنها" السلوك الذي يخرق قانون العقوبات"، وعرفت أيضا بأنها" كل سلوك مضاد للمجتمع، أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية"، وقد عرف "دوركايم" الجريمة بأنها " الفعل الذي يقع مخالفا للشعور الاجتماعي" فالجريمة وفقا لهذا التعريف نتيجة لعدم التزام الفرد بقيم المجتمع، ومبادئه، ومعاييره التي تعبر عن التماسك والتضامن الاجتماعي (دوركايم، 1998) ويعرفها (الشاذلي، 2006م) بأنها "فعل أو الامتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسئول ويرتب عليه القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا" فأي تعريف للجريمة ينطلق من: ثقافة المجتمع، وسلوك الفرد، والجماعة الأولية والثقافة الفرعية، التي ينتمي لها الفرد (الجميلي، 2001م).

وتتعدد العوامل المؤدية للجريمة، ومنها:

1. العوامل البيولوجية: فهي تفسر الجريمة بناءً على خصائص وصفات جسمية خارجية أو داخلية، تتمثل في خلل جيني، أو كيميائي، أو عصبي، أو فسيولوجي.

2. العوامل النفسية (السيكولوجية): فهي تؤكد على أن أسباب الجريمة ذات أصول نفسية، تتمثل في خلل في الشخصية، أو التكيف الانفعالي والاجتماعي أو نتيجة للتخلف العقلي.
3. العوامل الاجتماعية البنائية: وتتمثل هذه العوامل في التغيرات البنائية التي تحدث في المجتمع.
4. العوامل النفسية الاجتماعية: فتؤكد هذه العوامل على دور الذات والمتغيرات المعرفية في سياق الجماعة التي يعيش فيها الفرد (الوريكات، 2008) .

وتتمثل مظاهر الجريمة وأنماطها الرئيسة فيما يلي: السلوكيات الإجرامية المتمثلة في السطو، والاغتصاب، والتزوير، والنصب والاحتيال، وجرائم المخدرات، والجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، وتتمثل في: السرقة، أو الحرق، أو الإتلاف، والجرائم المرتكبة ضد الإنسان، وتشمل: القتل، والإيذاء، أو هتك العرض، الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، مثل: جرائم القتل وجرائم الترويع والإرهاب، وإشاعة الفوضى، والتخريب، وإقلاق الراحة العامة، وجرائم أمن الدولة، كالجرائم الاقتصادية، والخيانة، والتهريب، وجرائم ضد المصادر الطبيعية في الدولة، مثل: الاعتداء على ثروات المجتمع سواء كانت غابات أم مياه أو الصيد الجائر، وحديثا جرائم الانترنت وغسيل والأموال والاتجار بالبشر.

الجريمة في دولة قطر

شهدت دولة قطر خلال العقود القليلة الماضية تطورات متسارعة من التنمية الاقتصادية في ظل الطفرة النفطية التي تم توظيفها بالطرق المثلى لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين القطريين والمقيمين، وقد استطاعت دولة قطر أن تحقق إنجازات حضارية وتنموية ومكاسب اجتماعية واقتصادية لمواطنيها في وقت قياسي مقارنة بباقي الدول، حيث أصبحت دولة قطر من أولى دول العالم في معدلات نصيب الفرد من الدخل؛ ومن جانب آخر فقد تصدرت دولة قطر الدول العربية ودول الشرق الأوسط في مؤشر السلام العالمي حسب تقرير معهد الاقتصاد والسلام الأميركي وأُعلنت نتائجه في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن عام 2016م، وحسب المؤشر الذي يعرّف السلام باعتباره "غياب العنف" ويعتمد على 23 مؤشرا

لقياس حالة السلم داخلياً وخارجياً، ويقيس المؤشر مقاييس السلام على المستوى الداخلي بناءً على عدد من المعايير، من بينها عدد جرائم القتل في الدولة، ونسبة السجناء، وتهريب الأسلحة، ومستوى الجريمة المنظمة لكل مائة ألف نسمة. أما المؤشرات الخارجية فتشمل الجهود في برامج الأمم المتحدة لحفظ السلام والعلاقات مع الدول المجاورة (صحيفة الراية، 2016م).

وفي هذا الإطار ومن جهة أخرى، فقد احتلت دولة قطر المرتبة الثانية على قائمة الدول الأكثر أماناً بالعالم، وعددها 24 دولة وفقاً للتقرير السنوي الذي أصدرته المؤسسة السويسرية غولدن فيزا (GoldenVisa) لعام 2015. وحسب نتائج التقرير فقد حازت دولة قطر بالمرتبة الأولى بثلاثة معايير، وهي مؤشر الإرهاب العالمي، في إشارة إلى انعدام مخاطر الهجمات الإرهابية، ومؤشر معدل البطالة، ومخاطر الكوارث، في حين جاءت في مراتب منخفضة بمعايير أخرى مثل مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر التلوث، وهو ما حال دون احتلالها للمراتب الأولى ضمن قائمة الدول الأكثر أمانا بالعالم (الجزيرة، 2016).

وعلى صعيد متصل فقد تصدرت دولة قطر قائمة الدول العربية في التقرير الخاص بالتنمية البشرية لعام 2015م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد احتلت دولة قطر الترتيب الـ 32 عالمياً من أصل 188 دولة شملها التقرير، ومن الجدير ذكره أن تقرير التنمية البشرية يصدر بشكل سنوي عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، ويعتمد على عدة معايير لقياس بعض أوجه التنمية البشرية مثل مقياس الرفاهية، والتعليم والصحة التي يعبر عنها بمعدل العمر المتوقع، وخدمات ومؤشرات صحية أسرية مثل وفيات الأطفال الرضع ومستوى الرعاية الصحية وغيرها (الأمم المتحدة، 2016).

بعد العرض الموجز للمؤشرات السابقة في دولة قطر، يتَّضح أن دولة قطر من الدول القليلة في العالم التي سجلت مؤشرات إيجابية في المجالات التنموية المختلفة، والتي جاءت متوافقة مع رؤية قطر الوطنية (2030م) والتي أكدت على حالة الأمن والأمان التي تعم جميع أرجاء الدولة ومصداقا للعديد من المؤشرات الدولية التي أكدت تفوق الدولة على الكثير من الدول العالمية في مجال تحقيق الأمن والسلم، ما أسهم

في إحداث التنمية الشاملة التي تعم أرجاء دولة قطر، والتي انعكست بشكل إيجابي على خفض معدلات الجريمة وفي مكافحة الجريمة وتعزيز منظومة الأمن في المجتمع، إذا ما قورنت بالمؤشرات الإحصائية العالمية التي تقيس حالة الأمن والسلم في الدول المختلفة والثقة في الخدمات الشرطية.

وفي هذا الإطار فقد أكدت دولة قطر التزامها بتنفيذ توصيات «إعلان الدوحة»، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عقد في الدوحة في أبريل عام 2015، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. معبرة عن تطلعها إلى المزيد من العمل والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمساهمة في تعزيز مجتمعات خالية من الجريمة والمخدرات، وتنعم بالأمن والسلام والعدل وشاملة للجميع.

ويعدُّ معدل الجريمة المسجل في دولة قطر الأقل قياساً بالمعدلات العالمية المعتمدة لدى الكثير من الهيئات والمؤسسات الأمنية المعنية بحالة الأمن والسلم في العالم. ووفقاً لإحصاءات وزارة الداخلية القطرية فقد تراجعت معدلات ارتكاب الجريمة في الدولة بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية التي تقيس معدل ارتكاب الجريمة لكل 100 ألف من السكان. فعلى سبيل المثال انخفضت جرائم القتل العمد بنسبة 97.5% عن المعدل العالمي، كما انخفضت جرائم السطو المسلح عن المعدل العالمي بنسبة 99.1%، وكذا الحال بالنسبة لجرائم السرقة والاعتداء والتزوير؛ حيث تراوحت نسبة الانخفاض ما بين (90.7% إلى 97.5%) عن المعدل العالمي المعتمد لقياس مستوى ارتكاب الجرائم في العالم (وزارة الداخلية، 2015).

العوامل المؤدية للجريمة في دولة قطر

ضمن المعطيات السابقة وما تشهده دولة قطر من تقدم اقتصادي ورقي حضاري، فإن العوامل المؤدية للجريمة في المجتمع القطري تكون ضعيفة وأقل تأثيراً في إحداث الجريمة، وإن حدثت فإنها في الغالب جرائم غير منظمة وغير مخطط لها، لأن التنظيم الاجتماعي المتماسك الذي تتميز به دولة قطر لا يمكن اختراقه بصورة سهلة، إلا أن هناك عوامل وأسباب خارجة عن الإرادة أدت إلى ارتكاب الجرائم في دولة قطر، والتي من أهمها:

أولاً: زيادة أعداد العمالة الوافدة في الدولة

تمثل العمالة الوافدة في دولة قطر وضعاً مهدداً ومقلقاً، إذ تطورت نسبها بمعدلات كبيرة جدا منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ارتبطت بظروف الانتعاش الاقتصادي بعد اكتشاف النفط، واستغلال عوائده في عمليات التنمية، وارتبط تزايد أعداد العمالة الوافدة بتزايد الحاجة إلى اليد العاملة كماً وكيفاً، وبدأ تأثيرها في حجم السكان يتعاظم خلال السبعينيات والثمانينيات، لتصبح أكثر عمقا وأوسع تأثيرا على كافة الصعد (الخليفي، 2012م).

فقدر حجم العمالة الوافدة في بداية الستينيات بنحو ثلث حجم السكان في دولة قطر، ثم بدأت أعدادهم تزيد لأول مرة على أعداد المواطنين في بداية عام 1970م، لتصبح نسبتهم تمثل 60 % من عدد السكان في دولة قطر البالغ نحو 111 ألف نسمة، ثم استمرت أعداد العمالة الوافدة بالزيادة على حساب السكان المواطنين لتصل في عام 1980 إلى نحو 175 ألف وافد، يشكلون ما نسبته 68% من عدد السكان في دولة قطر، وفي عقد التسعينيات استمرت نسبة المواطنين بالانخفاض على حساب تزايد نسبة الوافدين، حتى وصلت نسبة المواطنين إلى نحو 26 % عام 1995م (عقيل والعبدالله، 2009). وبين عامي 2005م و 2014م ارتفع العدد الإجمالي للعمالة الوافدة من 400000 وافد على نحو 1400000 وافد بنسبة نمو سكاني بلغت 14.7 % سنوياً، حيث ارتفعت نسبة الوافدين إلى نحو 88 % من العدد الإجمالي للسكان في دولة قطر، أما في عام 2015م فبلغ عدد سكان دولة قطر نحو 2405000 نسمة يشكل المواطنون القطرين ما نسبته 10 % من عدد السكان في الدولة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016).

ومن الجدير ذكره أن معدل النمو السكاني للمواطنين في دولة قطر قد انخفض في الفترة الأخيرة (2011–2015م) من 3.9% إلى 3.4%، وذلك على الرغم من بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة (اللجنة الدائمة للسكان، 2015م)

ومن خلال ما سبق تتضح الفجوة الكبيرة بين عدد السكان المواطنين وأعداد السكان الوافدين في دولة قطر، وهذا قد يترتب عليه مشكلات أمنية كبيرة، حيث أن

النسبة الهائلة للعمالة الوافدة في دولة قطر أصبحت تمثل مصدر تهديد كبير على الأمن في دولة قطر، بسبب ثقافاتها المختلفة وأعدادها الكبيرة، وهذه التغييرات الديموغرافية التي أثرت على المجتمع القطري قد صاحبها تغييرات تكنولوجية واجتماعية كبيرة، مما أسهم في حدوث تغييرات في طبيعة وخصائص أفراد المجتمع ونظمه؛ مما أدى إلى حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع القطري وظهور الجرائم والانحرافات، وحدوث التفكك الاجتماعي. لأن الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطا قويا بالبناء الاجتماعي للسكان في الدولة، حيث أن أي تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي ينعكس سلبيا على الأمن، ومن ثم على ارتفاع أعداد الجريمة وتعدد أنماطها.

ومن أهم الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دولة قطر، هو زيادة نسبة البطالة بين مواطني الدولة، حيث أدت العمالة الوافدة إلى زيادة نسبة البطالة بين المواطنين فقد تنافس العمالة الوافدة العمالة الوطنية لانخفاض أجورها، وخصوصاً الخريجين الجدد على بعض الوظائف والتخصصات المتاحة في سوق العمل، حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى نسب غير مسبوقة، فقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب الباحثين عن العمل ضمن الفئة العمرية (20-24) سنة للذكور عام 2012 نحو 4.1%، وارتفعت إلى 4.4% عام 2015م، أما للإناث فبلغت نسبة البطالة عام 2012 م نحو 15.2% ارتفعت إلى ما يزيد عن 16 % عام 2015م (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016). وهذا ينعكس على تعطيل الاستفادة من الطاقات الوطنية، فبسبب توفر عمالة أجنبية بنفس الكفاءة وأرخص أجوراً فإن ذلك سيحول دون أن تأخذ هذه العمالة الوطنية فرصتها الحقيقية في الحصول على العمل المناسب والذي يضمن اشتراكها في التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر.

وعلى صعيد متصل فإن للعمالة الوافدة تأثيراً خطيراً على ثقافة المجتمع القطري وقيمه وعاداته، ويتمثل ذلك في تأثيرها على الهوية الإسلامية والعربية لأفراد المجتمع، لاسيما أن تلك العمالة تأتي محمَّلة بأنماطٍ من السلوك والعادات والتقاليد واللغة المغايرة للمجتمع القطري، منها ارتباطهم بجرائم أخلاقية وجنائية لم تكن معروفة في المجتمع

القطري، وطبقاً لإحصاءات وزارة الداخلية في دولة قطر فقد وصلت نسبة الجرائم التي ارتكبها الوافدون والأجانب إلى نحو 90.2% (وزارة الداخلية، 2015).

ومن جانب آخر أشار (الغيلاني، 2008) إلى وجه آخر من أوجه الخطر الأمني للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو استخدام وتوظيف العمالة الوافدة في خلق مناخ من الإثارة والتشهير بالدولة من خلال استغلال التظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بها فئات من الوافدين للمطالبة ببعض الحقوق والامتيازات، وأن المشكلة في هذه المظاهرات أنها تستخدم كورقة ضغط على الدولة، حيث أن كثافة استثمارات العمالة الوافدة في الدولة لها انعكاسات على القرار السياسي ومدى استقلاليته؛ إذ تكون الدول التي ينتمي إليها الوافدون معنية بشكل أساسي بحماية رؤوس أموال أبنائها، وربما تكون ممارسة ضغوط معينة للدفع بقرارات سيادية تخدم المصالح الاقتصادية للوافدين أحد أشكال هذه الحماية.

وقد انعكست عملية التحول الديمغرافي والموجات الهائلة من الهجرة الوافدة في تضاعف حجم القوة العاملة في دولة قطر، حي تضاعف عدد السكان النشطين اقتصاديا أكثر من خمس مرات ونصف خلال الفترة (1965–1985)، في حين ازداد حجمهم مرة واحدة خلال الفترة (1986–2005) وتضاعفوا أكثر من ثلاث خلال الفترة (2006– 2012م)، أما حول تركيبة القوى العاملة وتبعاً للعوامل السابقة فجاءت غير متوازنة، حيث بلغت نسبة قوة العمل القطرية إلى قوة العمل الوافدة نحو (17: 1) أي مقابل كل فرد قطري عامل هناك 17 فرد عامل غير قطري (الهيتي، 2014).

ثانياً: الاختلال في التركيبة السكانية

أدى زيادة معدلات الهجرة إلى دولة قطر بالإخلال بالتركيبة السكانية، فبالنسبة للتركيب العمري والنوعي للسكان والتي هي على قدر كبير من الأهمية في دراسة خصائص السكان، لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكورا وإناثا وحسب فئاتهم العمرية، وتكون نسبة النوع في أغلب الحالات متوازنة خاصة في المجتمعات العادية والتي لا تشهد هجرات كبيرة، أما في دولة قطر ولكونها تستقبل أعدادا كبيرة من الهجرات السكانية إليها، فقد بلغت نسبة الذكور 89% من إجمالي عدد السكان المهاجرين، مقابل 11% للإناث وهي نسبة مرتفعة جداً قياسا بالمستوى العالمي (104

ذكور مقابل 100 أنثى). أما بالنسبة للتركيب العمري للسكان في دولة قطر فبلغت نسبة الفئة العمرية (15–59) سنة 71% من مجمل السكان في الدولة، ويعود ذلك بالطبع إلى زيادة أعداد العمالة الوافدة، والذين معظمهم من متوسطي السن، وهم في سن العمل، أما فئة كبار السن (60 سنة فأكثر) وهي الفئة غير المنتجة، فبلغت نسبتها 2.6% فقط، وتضم العدد الأكبر من الإناث المواطنات، وتعتبر هذه النسبة منخفضة جدا قياسا إلى المستوى العالمي وفي الدول المتقدمة والتي تصل فيها إلى نحو 9%. أما بالنسبة لفئة صغار السن (أقل من 15 سنة) فشكلت ما نسبته 26.4% وتعتبر هذه النسبة أيضاً منخفضة جدا قياساً إلى المستوى العالمي وفي الدول المتقدمة والتي تصل فيها إلى نحو 40% (اللجنة الدائمة للسكان، 2015).

وبالنظر إلى الخصائص الديموغرافية السابقة للسكان في دولة قطر يلاحظ سيادة نسبة الذكور في عُمر الشباب بشكل كبير في الدولة، ومن المعروف بأن الجريمة تعتبر بشكل عام ظاهرة ذكورية إلى حد كبير نظرا لارتكابها في الغالب من قبل الرجال لا من قبل النساء، كما أن هناك علاقة بين النوع الاجتماعي والعمر والجريمة بأنماطها المختلفة (الكوراي، 2010). فقد لوحظ من خلال الإحصائيات الصادرة عن الجهات الأمنية اختلاف في نمط الجريمة باختلاف العمر والنوع، فهناك من الجرائم ما يرتكب بصورة كبيرة ومتكررة من قبل الرجال كجرائم القتل، والعنف، والسطو، وسرقة السيارات، بينما تميل النساء إلى ارتكاب جرائم أخرى أقل عنف (وزارة الداخلية، 2015).

وبالإضافة للتركيب النوعي والعمري، فيعد التركيب الديني من بين الخصائص السكانية التي توضح مدى تجانس السكان، وتبرز أهميته لاعتبار أساسي في دولة قطر، وهو أن العمالة الوافدة هي المسئولة عن تميز السكان بشكل كبير، وهذه العمالة الوافدة تختلف لديها الأديان والمعتقدات، حيث تبلغ نسبة المسلمين في الدولة نحو 80% من جملة السكان، بينما تبلغ نسبة المسيحيين نحو 9%، والديانات الأخرى 11%، وهذا يعني ارتفاع نسبة الديانات الأخرى غير الإسلامية في الدولة وخصوصا أن المجتمع القطري مجتمع إسلامي بالدرجة الأولى، الأمر الذي يعتبر أمراً خطيرا يجعل معتنقي الديانات الأخرى يشكلون خطورة على التكوين الاجتماعي للسكان، وقد

يسبب الكثير من التناقضات الفكرية والاجتماعية، وهو أمر قد يجعلهم يطالبون الدولة بممارسة شعائرهم الدينية، ويقومون بتشييد دور العبادة لهم، الأمر الذي قد يترتب عليه بعض المشكلات الأمنية في المجتمع القطري، والتي تحمل معها طابعها الديني والقومي، ومما يزيد من هذه المشكلات تعقيدا أن المركب الديني يكون عادة مصحوب بتركيب عرقي متنوع، الأمر الذي يجعل من وضع الضوابط الأمنية ضرورة كبيرة للحد والوقاية من تفاقم هذه المشكلات وزيادة حدتها (عبد الرحمن، 2012).

إنَّ هذا الخلل في التركيبة السكانية في دولة قطر يحتاج إلى وضع سياسات فعالة طويلة الأمد للمحافظة على معدلات مرتفعة من النمو الطبيعي للسكان إذا أرادت الدولة إصلاح خلل التركيبة السكانية بالشكل المطلوب.

ثالثاً: العولمة والتفكك الاجتماعي

يقصد بالتفكك الاجتماعي في هذه الدِّراسة النتيجة السلبية التي يفرزها التغير الاجتماعي، وتكون قائمة على عدم تكيف الأفراد لمتطلبات العصر ومستجداته، ويعبر عن عدم التوازن بين قوى التقييد والواقع الاجتماعي السائد، ويعكس كذلك حالة عدم التوازن بين أنساق البناء الاجتماعي مما يعوق تقدم المجتمع، وتتمثل صوره في ظهور العديد من مظاهر الجريمة والتفكك الأسري كالطلاق، والجنوح، وجرائم الإدمان، وينطوي على مشكلات اجتماعية متفاقمة يعاني منها أفراد التنظيم الاجتماعي وغير ذلك.

إضافة إلى التفكك الاجتماعي هناك مجموعة من العوامل التي تعمل بصورة كبيرة في التغير والتفكك الاجتماعي، ليس في المجتمع القطري وحده، وإنما في العالم أجمع، وهو الثورة التكنولوجية الكبيرة في مجال الاتصالات والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبداية الألفية الثالثة، وخاصة في مجالات الإعلام، وتقنية المعلومات من "انترنت"، وقنوات فضائية، ومطبوعات وغيرها. حيث بلغ عدد المشتركين في خدمات الانترنت في دولة قطر حتى نهاية يونيو(2015م) (أكثر من مليون مستخدم) (هيئة تنظيم الاتصالات، 2015).

وهذا أدى إلى غزو ثقافي خطير تحت مظلة ما يسمى بالعولمة وآلياتها المختلفة، وهذا بدوره زاد من مظاهر التفكك الاجتماعي، ومن ظهور أنماط جديدة وحديثة من الجرائم لم تكن معروفة في السابق في المجتمع القطري.

ومن أبرز الآثار والمظاهر المترتبة من التفكك الاجتماعي على المستوى الفردي: الاغتراب وتعد ظاهرة الاغتراب من أبرز الآثار السلبية للتفكك الاجتماعي على مستوى الأفراد في المجتمع القطري، وهو يعني (إقصاء أو إبعاد الأفراد عن ذاتهم وعن الآخرين) "التي تحصل بسبب الأتمتة في المجتمع الصناعي، وسيطرتها على الإنسان المعاصر، وإبعاد الإنسان عن إنسانيته في الأجهزة البيروقراطية التي تسود في المجتمع الحضري فيمسي الشعور الإنساني لا معنى له والعلاقات تضحى سطحية، وظرفية، ومصلحية" (العمر، 2005). ويتمثل الاغتراب في صور متعددة وفقاً لما ذكره دايفز (Davis, 1970)، هي: الشعور بالضعف الداخلي، الشعور بعدم أهمية الوجود في الحياة، الشعور بالانعزال الاجتماعي، الشعور بعقم تأثير المعايير الاجتماعية، وأخيرا الإقصاء الذاتي الذي يعني الشعور بوجود مسافة بعيدة بين ذات الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه. أما بالنسبة لظواهر الاغتراب بالنسبة للأفراد فهي تتمثل في خاصية أو أكثر من الخصائص التالية وهي: العجز، انخفاض الروح المعنوية، والإحساس بانعدام الطبيعية والعزلة الثقافية، والابتعاد الذاتي، والعزلة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع القطري يمتلك العديد من الآليات والعوامل، والقيم التي يواجه بها العولمة والتغير الاجتماعي الكبير والسريع الذي يؤدي إلى التطور وبنفس الوقت يحمل بعض التغيرات في القيم الاجتماعية ومنها التفكك الاجتماعي الذي يصاحبه، ولولا تلك العوامل والقيم المتوفرة، والمستقرة في نسيج المجتمع، إلى جانب قوتها وتعمقها بين أفراد المجتمع القطري، لأصبح تأثير هذا التغير الاجتماعي أكبر وأعمق، وأشد خطورة على زيادة معدلات الجريمة، ومن أبرز تلك العوامل وأهمها الدين الإسلامي، باعتباره دين المجتمع، ومتعمقا، ومتجذراً فيه، واتخاذه منهاج حياة، وتحكيم شريعته في كافة مناحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكافة النظم الأخرى في المجتمع، فالثقافة السائدة في المجتمع هي

إسلامية. والعامل الآخر القبيلة، فالقطري يتجنب كثيرا من الأمور التي تسئ إلى سمعة قبيلته من جهة، وعلى سمعته داخل قبيلته من جهة أخرى، فالقبيلة هي وحدة اجتماعية منظمة تمنح أفرادها المكانة الاجتماعية في المجتمع القطري. والعامل الثالث: الأسرة، فبناء الأسرة في المجتمع القطري كان ولا يزال بناءً قويا ومتماسكا مقارنة بالعديد من الأسر في المجتمعات الأخرى، وإن اعتراه بعض الضعف في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يؤدي دوراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية والاقتصادية، والضبط الاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ المجتمعات الحديثة اليوم تشهد أنماطاً من السلوكيات والجرائم والتي لم تكن تعرفها من قبل مثل: جرائم الكمبيوتر، وغسيل الأموال، وجرائم الاتجار بالبشر، وغيرها، ولا شك أن هذه الجرائم التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الحديثة اليوم موجودة في المجتمع القطري أيضا. إلا أنه ظهرت أنماطا جديدة أخرى بدأت ترتفع معدلاتها ومؤشراتها الإحصائية، وبدأ الحديث عنها في الصحف، وأجهزة الإعلام المختلفة. وتعد من ضمن مظاهر التفكك الاجتماعي التي لديها علاقة وارتباط بظهور أنماط عديدة من الجريمة.

من أبرز خصائص الحياة المعاصرة في دولة قطر تقلص الأسرة الممتدة وشيوع الأسرة النووية. وقد جاء هذا التقلص للأسرة الممتدة استجابة طبيعية للهجرة من الريف إلى الحضر، وارتفاع تكاليف المعيشة في المدن الرئيسة في الدولة، وارتفاع المستوى التعليمي للأفراد، وغير ذلك من الأسباب (الكاظم، 2009).

وإذا كانت الأسرة الممتدة قد شكلت في السابق مصدر دعم مادي، ونفسي، وصحي للفرد فإن مثل هذا الدور قد بدأ في الانحسار والتقلص مع انتشار نمط الأسرة النووية، وتقلص دعم الأسرة للفرد في الجوانب المادية والنفسية والصحية سيؤدي حتماً إلى بروز بعض المظاهر المرضية والانحرافية والنفسية والتي من أبرزها التفكك الأسري.

يتَّضح من عرض العوامل السابقة المؤدية للجريمة في المجتمع القطري، أن هناك عوامل عدة قد أفرزت السلوك الإجرامي والذي اتخذ أشكالا متعددة، فقد تبين أن هذه العوامل تتمثل بشكل رئيس في: زيادة العمالة الوافدة، وضعف البنية الأسرية،

وزيادة معدلات الطلاق، وسوء التنشئة الاجتماعية للأبناء، وزيادة الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأخرى، ودور وسائل الإعلام، والطفرة الاقتصادية الهائلة التي أدت إلى مزيد من الرفاهية الأسرية التي استغلت بطريقة سلبية، نجم عنها كثير من المشكلات والانحرافات الاجتماعية.

3.2 دور الأجهزة الأمنية في دولة قطر في الوقاية والحد من الجرائم

يرتبط الأداء الأمني الفعال في المجتمع المعاصر بتبني الأجهزة الأمنية لسياسات واستراتيجيات تهدف إلى إحداث قدر من التطوير والتجديد في برامج إعداد وتعليم وتدريب وتأهيل رجال الأمن، فضلاً عن الخطط والسياسات الأمنية، وسبل وإجراءات ووسائل تنفيذها؛ لأن الجمود والتحفظ في تقبل الأفكار والأساليب والمناهج العلمية الحديثة كانت إحدى سمات الفكر الشرطي في مراحله الأولى.

ويعدُّ جهاز الأمن العام "الشرطة" في دولة قطر الحلقة الأولى من أجهزة العدالة الجنائية، التي تتصدى لظاهرة الجريمة في المجتمع، من خلال إجراءات المنع والضبط وهي ما تعرف بالإجراءات التقليدية للشرطة، ولقد حدثت العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في دولة قطر، أثرت بدورها على اتجاهات الجريمة في المجتمع، كما اقترنت هذه التغيرات بتزايد في الأعباء الملقاة على الأجهزة الأمنية في الدولة.

وفي دولة قطر بدأ تكوين النواة الأولى لقوة الشرطة في عام 1948م وكان عددها في ذلك الوقت بحدود خمسة وخمسين شرطيا بما فيهم ضباط الشرطة، وفي عام 1955م وضع أول نظام للشرطة القطرية والذي سمي بنظام الشرطة لدولة قطر، وكان مكونا من 32 مادة تنظم عمل الشرطة في الدولة، وفي مرحلة الاستقلال الوطني والتي بدأت في عام 1972م بدأت مرحلة جديدة للشرطة القطرية حيث تم تعيين أول قائد قطري للشرطة وقد أخذت الشرطة الرعاية والاهتمام من الدولة، وفي عام 1989 تم تعيين سعادة الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني وزيرا للداخلية لتبدأ مرحلة جديدة للشرطة تتسم بالتجديد والتطور، وخلال هذه المرحلة تم تطوير البناء التنظيمي لوزارة الداخلية وفق أحدث النظم الإدارية، وإنشاء الإدارات الأمنية في مختلف محافظات الدولة،

وتزويد جهاز الشرطة بأحدث وسائل الاتصال، وتطوير المناهج الشرطية والقانونية، وفي عام 1996 تم تعيين سعادة الشيخ عبدالله بن خالد آل ثاني وزيرا للدولة للشؤون الداخلية، وفي هذه المرحلة تطورت أعمال الشرطة القطرية وقفزت خطوات واسعة في مجال الوقاية والتصدي للجريمة وفق أحدث الوسائل العلمية لتدعيم الأمن وتطوير خدماته لتحقيق الأمن لأفراد المجتمع القطري من خلال مسايرة التقدم العلمي لكشف المجرمين ومكافحة الجريمة والوقاية منها (النعيمي، 2006).

ويقع على عاتق جهاز الشرطة في دولة قطر عبء حماية أفراد المجتمع وضمان سيادة الأمن، والواقع أن هذه المهام جعلت من المؤسسة الشرطية نقطة اتصال مباشر مع الجمهور. وفي إطار هذا التصور قامت وزارة الداخلية باستحداث إدارات جديدة كإدارة الجنسية ووثائق السفر، وإدارة المرور، وإدارة الدفاع المدني، وإدارة مكافحة المخدرات، وإدارة الأدلة والمعلومات الجنائية، وإدارة جوازات المنافذ وشؤون الوافدين، وإدارة الجودة الشاملة. وطورت شبكة الاتصالات اللاسلكية التي تربط كافة مراكز الأمن ودعمت وحدة خفر السواحل بالرجال المدربين والزوارق الحديثة للعمل على وقف التسلل والتهريب. وتم إنشاء فرع للتحقيقات الجنائية وإنشاء المختبر الجنائي، وتتبع أجهزة الأمن العام في دولة قطر الأسلوب العلمي الحديث في أعمالها، وقد سايرت الدول المتقدمة في ميدان استخدام العلم في الكشف عن الجرائم والتوصل إلى فاعليها للحد من انتشارها (وزارة الداخلية، 2015).

ويعمل جهاز الشرطة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى في الدولة للوصول إلى مجتمع أكثر أماناً، وتسعى إلى المحافظة على الاستقرار والحد من الجريمة وإزالة شعور الخوف منها، وكذلك المساهمة في تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع القطري. وتتلخص رؤية الأمن العام في أن تصبح الأكثر فعالية ميدانياَ، وفي الاستجابة لاحتياجات المجتمع، والتمتع بأعلى درجات النزاهة والتدريب، وفي إطار تطوير جهاز الشرطة لم يقتصر الأمر على تعيين الرجال في هذا الجهاز، بل شمل أيضا النساء والفتيات باعتبارهن نصف المجتمع. وقد تولى معهد الشرطة هذه المهمة وقام بتدريب الفتيات، وأعد لهن دورات تدريبية يتلقين فيها محاضرات شرطية ودينية وثقافية في مجال تخصصهن، بالإضافة إلى التدريب على استعمال الأسلحة والتمارين الرياضية.

وتمارس ضابطات الشرطة أعمالهن في إدارة المطار وفي تراخيص المرور وفي أقسام التحقيقات وتعتبر هذه الأماكن مناسبة إلى حد كبير لطبيعة عمل المرأة (وزارة الداخلية، 2015).

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة الداخلية في دولة قطر قد قامت بجهود كبيرة ومستمرة لوضع الأسس والخطط المدروسة لجهاز الشرطة وذلك من خلال توحيد القوانين واللوائح والإجراءات والنظم المعمول بها وتعديلها لتتلاءم مع مسيرة الوحدة السياسية التي لا تتحقق دون توحيد أجهزة الأمن في جهاز واحد له صلاحيات أشمل على مستوى الدولة، وفي هذا الصدد يمكن القول إن الشرطة بكافة المناطق القطرية قد سارعت إلى تحقيق ذلك الهدف وقامت بدمج أجهزتها بعضها مع بعض، وجاء توحيد ودمج أجهزة الشرطة والأمن لتزداد فاعليتها في مراقبة وحراسة الحدود من حوادث التسلل والتهريب ومحاولة دخول البلاد بطريق غير مشروعة بالإضافة إلى كل هذا توضع باستمرار خطط لإجراء مسح كامل لاحتياجات الشرطة والمرافق المختلفة في دولة قطر في مجال إعداد القوة البشرية وتوفير الأجهزة المطلوبة لإدارات الوزارة ومؤسساتها الأمنية والشرطية حتى يمكن تأدية جميع متطلبات الأمن بعد الزيادة المطردة للسكان والتوسع العمراني الذي نشأ عن التطور والنمو الاقتصادي الذي تشهده دولة قطر (وزارة الداخلية، 2015).

ومع تطور المجتمع القطري اتجهت الأجهزة الأمنية فيه إلى اعتماد وسائل حديثة للوقاية من الجريمة، فبعد أن كانت تعتمد في سياساتها الوقائية على الوسائل التقليدية في الوقاية من الجريمة من خلال القوانين الجزائية والعقوبات والتدخل الشرطي والقضائي والعمل الاجتماعي الوقائي، أصبحت تلك السياسات تعتمد على وسائل وإجراءات أمنية جديدة في الوقاية من الجريمة، تمثلت في التحريات والبحث الجنائي الهادف إلى معرفة أسباب السلوك الإجرامي ومعالجته، إضافة إلى الاهتمام بتأهيل رجال الشرطة في ميدان الوقاية من حيث التدريب والإعداد والتأهيل، وتزويدهم بالتجهيزات الفنية والتقنية التي تمكنهم من إتمام أعمالهم في الوقاية من الجريمة على أكمل وجه، وإلى جانب ذلك تميزت السياسات الوقائية في دولة قطر باعتمادها على خطط أمنية شاملة محددة الأهداف والوسائل لمواجهة الجريمة، وهو ما يتوافق مع

الاتجاهات الوقائية الحديثة التي ظهرت للوقاية من الجريمة، حيث تبلورت عدة اتجاهات تعتمد على التخطيط الأمني المكاني كإجراء من إجراءات الوقاية من الجريمة، ومن أهم هذه الاتجاهات:

1- الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة العمرانية وجعلها أكثر أماناً من خلال تقليل الفرصة المتاحة للجناة، والمغريات التي تدعو إلى ارتكاب الجريمة أو تسهل في ارتكابها.
2- الوقاية من الجريمة من خلال اتخاذ تدابير وقائية لحماية الضحايا المحتملين للجريمة، وذلك عن طريق التوعية الأمنية للمجتمع لحماية أنفسهم وأموالهم من الاعتداء، وكذلك تعديل السلوكيات الخاطئة التي تعرضهم للجريمة وتخفيض فرص وقوعهم كضحايا للجريمة.
3- الوقاية من الجريمة من خلال إيجاد حلول وتغيرات اجتماعية واقتصادية تسعى إلى معالجة جذور الجريمة لا أعراضها، وتعمل على التقليل من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى ارتكاب الأفراد للجريمة (وزارة الداخلية، 2015).

وعملت الشرطة القطرية على تطوير العمل الوقائي ضد الجريمة من خلال تفعيل مبدأ الانتشار الأمني للشرطة والدوريات الخارجية وإدارة المرور والبحث الجنائي والأمن الوقائي والشرطة المجتمعية، في معظم المناطق، سواء من خلال دوريات راجلة أو متحركة داخل الأحياء وفي المناطق الصناعية والأسواق والمتنزهات؛ وتنفيذ حملات أمنية ومرورية بشكل دوري إنفاذا للقوانين ومساندة لأجهزة الدولة.

ويتولى معهد تدريب الشرطة في دولة قطر العديد من الاختصاصات الهادفة لتطوير وتدريب رجال الأمن، حيث يقوم بإعداد وتنفيذ برامج التعليم والتأهيل والتدريب الخاصة بالمنتسبين الجدد والعاملين من ضباط وضباط صف وأفراد عن طريق عقد الدورات التأهيلية والتخصصية والتنشيطية، ومتابعة التطورات والمستجدات المحلية والعربية والدولية للاستفادة من ذلك في تحسين أداء وكفاءة العاملين في إدارات وأجهزة وزارة الداخلية (المري، 2011).

ويُعدُّ جهاز البحث الجنائي في الوقت الراهن من أهم الأجهزة التابعة لشرطة قطر في مجال الكشف عن الجريمة حيث تساعد في التحقيقات الجنائية لكشف الجرائم المختلفة من خلال استخدام مختلف التقنيات والوسائل العلمية المتوفرة في العالم، بالإضافة إلى الخبراء الذين يشكلون العناصر المساندة في مكان مسرح الجريمة، وخبراء الأدلة الجنائية البصمات وغيرها، وخبراء تحليل الدم وDNA، وإجراء مختلف التحاليل والفحوصات الأمنية.

4.2 النظريات المفسرة لموضوع الدِّراسة

حاول العديد من العلماء والدارسين الذين اهتموا بدراسة جغرافية الجريمة وتوزيعها المكاني وتفسير اتجاهاتها المكانية والزمنية، والبحث عن العوامل المرتبطة بها في مختلف التخصصات، ونتج عن هذه المحاولات العديد من المدارس والاتجاهات النظرية التفسيرية، وسوف يتم التركيز هنا على استعراض أهم المدارس والنظريات التي يمكن أن تساهم في تفسير موضوع الدِّراسة، وهي:

نظرية الحيز المكاني "الدفاع الحصين"

طرح "نيومان" (Newman,1972) نظريته المسماة (الحيز المكاني أو الدفاع الحصين Defensible Space) الداعية إلى ضرورة إيجاد بيئة محمية في المكان وذلك من خلال تتبع الفرص المهيأة للجريمة في البيئة متلمساً خطى الباحثين أمثال وود (Wood, 1961) في نظريته الاجتماعية عن تصميم المساكن، وكذلك جاكوبس (Jacobs, 1961) في تأكيده على تأثير البيئة الحضرية على السلوك الاجتماعي. وتعتمد نظرية الحيز الدفاعي الحصين على تفسير فرص ارتكاب السلوك الإجرامي تبعاً للتصميم الإنشائي وأسلوب البناء البيئي، في حين أخذت هذه النظرية تفسيرها للجريمة المنحنى الضمني للجوانب الاجتماعية، وهذا ما دفع بعض الباحثين في الجغرافيا الاجتماعية أمثال بيتمر (Buttimer, 1976) إلى التأكيد على دور القيم الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع في الحيز المكاني.

وتبعاً لهذه النظرية، فإنَّ تحقيق البيئة الآمنة أو الدفاع الحصين عند التصميم الإنشائي أو المعماري يتطلب ما يلي:

1. اختيار المواقع السكنية الجديدة في المناطق الآمنة البعيدة عن أماكن الاكتظاظ السكاني، أو أماكن السكن المتعدد الجنسيات والأعراق والأصول.
2. تحديد الملكيات المحلية للحيز المكاني من قبل السكان المحليين.
3. تصميم البناء أو العمارات السكنية بحيث يتم مراعاة تصميم النوافذ بأن تسمح للمقيمين في الشقق السكنية ملاحظة من في الخارج.
4. تعديل السمات العامة في تصميم مشاريع الإسكان الحكومية بحيث تراعي أمور السلامة والوقاية من الجريمة (Newman, 1972).

يتَّضح من خلال ما سبق أن نظرية الحيز المكاني أو الدفاع الحصين تركز على الخصائص التصميمية للإنشاءات وتفاعلها مع العوامل الاجتماعية، التي لو تم الالتزام بها لقلَّلت من احتمال ارتكاب الجريمة، وحسب هذه النظرية فإنه كلما كبر حجم المشاريع الإسكانية المبنية وازداد عدد طوابق العمارات السكنية كلما ازدادت معدلات الجريمة والعكس صحيح، وكلما قلت إمكانية الرؤية أو المراقبة كلما زادت معدلات الجريمة، وهذا ما نلمسه في الثغرات التصميمية للمشاريع الإسكانية القديمة والحديثة في مدينة الدوحة وفي المدن الرئيسة في دولة قطر.

وعلى أي حال، فإنَّ نظرية الحيِّز المكاني أو الدفاع الحصين لنيومان تكون مفيدة في مجال هذه الدِّراسة لو أضيفت أو طبقت في مجال تصميم المشاريع الإسكانية في المدن في دولة قطر، والتي يمكن أن نستفيد منها فيما يلي:

(1) كنموذج للبيئات السكنية بالتشديد على النسيج الاجتماعي للأفراد في الحيز المكاني الواحد.

(2) كنموذج بديل لآليات عملية تدفع بالسكان في التجمعات السكنية لتحسين فرص التحكم بالبيئة السكنية التي يعيشون فيها.

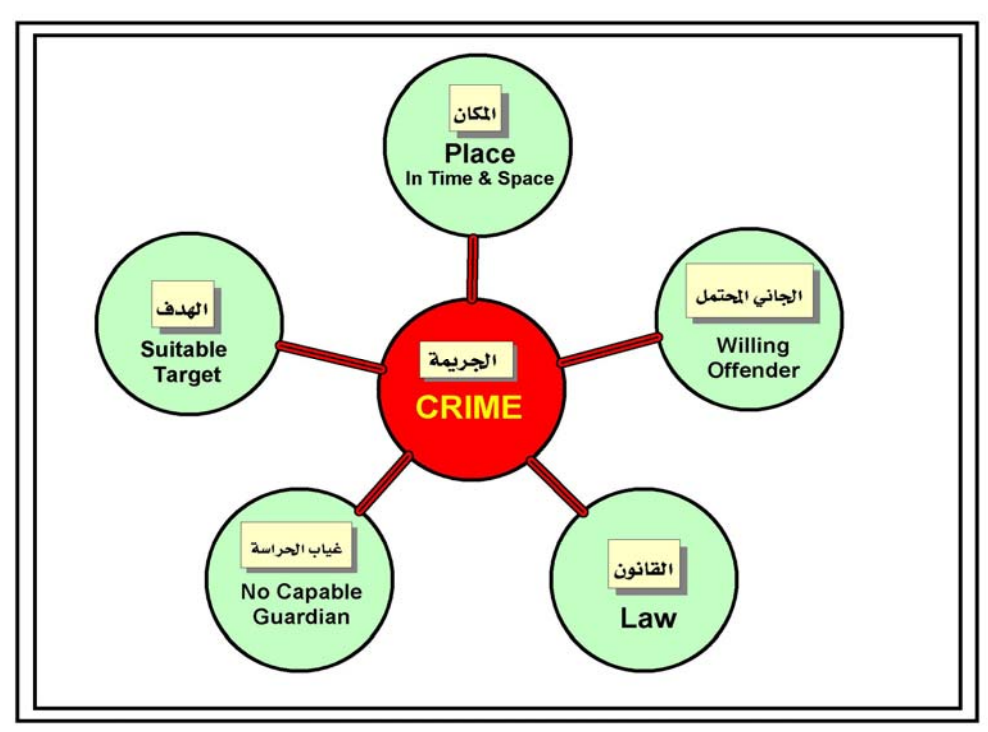
(3) تعزيز الأمن في البيئة التي يعيش فيها أفراد المجتمع كسكان أو جيران أو أصدقاء.

نظرية النشاط الرتيب أو الروتيني The Routine Activity Approach

ظهرت نظرية النشاط الرتيب في السبعينات من القرن العشرين، واشتهرت هذه النظرية بربطها بين البيئة المحيطة بالمجرم وارتكابه للجريمة، وتعد هذه النظرية امتداد

لمنهج مدرسة شيكاغو التي اهتمت بدراسة أثر البيئة والتفاعل الاجتماعي على الجريمة. وحسب هذه النظرية فإن أنماط الجرائم تتحدد وفق التغيرات الاجتماعية، فالتغير في الأنشطة الرتيبة مثل العمل، والتفاعل الاجتماعي، وأي تغيير على نشاط الفرد الرتيب سيؤدي إلى تفكك اجتماعي قد يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، في ظل وجود الفاعل والهدف وغياب الرقابة الفعالة. وتربط هذه النظرية بين النشاط الاجتماعي الروتيني الذي يقوم به الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها وبين الجريمة. وترى أن أي اضطراب أو خلل يحدث على هذا النشاط الروتيني قد يؤدي إلى حدوث الجريمة. ويرى كوهن وفلسون (Cohen & Felson, 1979) ، أن الأنشطة الروتينية قد تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث زادت المسافة بين مكان السكن ومكان العمل، وبذلك تولدت فرص جديدة لحدوث الجريمة. وحسب هذه النظرية فإن أنماط الحياة الروتينية اليومية، تبعد الكثير من الناس عن منازلهم وممتلكاتهم وأسرهم، لذلك يجد صاحب الإرادة الإجرامية فرصة مواتية للقيام بجريمة السرقة مثلا.

ويوضِّح الشكل (2) عناصر ارتكاب الجريمة حسب نظرية النشاط الرتيب.



شكل (2)

عناصر الجريمة حسب نظرية النشاط الرتيب

المصدر: عمل الباحث.

يلاحظ من خلال الشكل (2) أن نظرية النشاط الرتيب قد حددت عناصر الجريمة في خمسة أبعاد رئيسة، هي: وجود الجاني المحتمل والذي لدية الرغبة في ارتكاب الجريمة، الهدف "الضحية المحتملة"، المكان والزمان المناسبين، والقانون، وغياب الحراسة الفعالة. فالمكان حسب هذه النظرية هو أحد أهم أبعاد حدوث الجريمة والذي يتغير بتغير النشاط الروتيني الذي يقوم به الشخص الذي يحتمل أن يرتكب الجريمة (Felson, 1995).

وحسب هذه النظرية فإنه ترتفع نسبة الجريمة في الأماكن المزدحمة وغير المحمية في المدن الكبيرة غير المتجانسة الطوائف والأعراق واللغات (الوريكات، 2008). فالمكان عنصر مُهم وحيوي من حيث تأثير صفات المكان على حدوث الجريمة من خلال الأهمية النسبية للمكان وأثره في تحقيق الهدف من الجريمة، كما أن وجود الحراسة ومدى فعاليتها لها تأثير في اختيار مكان الجريمة. حيث يتم التركيز في حالة الحراسة المشددة على كيفية اكتشاف المجرم من خلال طريقة الوصول إلى مكان الجريمة.

ويمكن توظيف هذه النظرية في هذه الدِّراسة من خلال اتباع أسلوب الوقاية الأساسية عندما يتخذ الأفراد في المجتمع أساليب وإجراءات تحمي ممتلكاتهم، وتقلل من فرصة وجودها في أماكن وأوضاع تعرضها للخطر، وخاصة في الأماكن المعرضة لخطر الجريمة، أو أماكن تركزها. وكذلك عندما تتخذ الإدارات الأمنية في الدولة أسلوب التوعية الأمنية للأفراد من خطر وقوعهم ضحايا للجريمة أو تعرض ممتلكاتهم للسرقة خاصة في أثناء غيابهم في أعمالهم وإجازاتهم، وكذلك في اهتمام الأفراد بالتعرف على الأشخاص المحيطين بهم، واهتمام الجيران بالتعرف على كل القادمين الجدد، فمن شأن ذلك كله أن يقلل من الفرصة والمقدرة الإجرامية إلى حد كبير، ومن تشكيل الإرادة الإجرامية.

وبذلك فالعديد من الإجراءات الأمنية في دولة قطر يمكن عملها لمنع أو تقليل وقوع الجريمة. وعلى أساس ما سبق يقترح منظري النشاط الروتيني بشكل عام سياسات وقائية ضد وقوع الجريمة في المجتمع، كما اقترح (Felson & Clarke,1995) سياسات وقائية وحصينة ضد وقوع الجريمة من ضمنها ما يلي:

(1) الضبط الاجتماعي الرسمي مثل تعزيز التشريعات القانونية الفاعلة لضبط الجريمة، وتعزيز الإجراءات الأمنية الوقائية من خلال تكثيف الدوريات الأمنية، وملاحقة مرتكبي الجرائم قضائياً، لتقليل فرصة وجود غياب الحراسة التي تتضمن وجود نظام تحريات أمنية فاعلة للكشف عن الجرائم ومرتكبيها.

(2) الرقابة غير الرسمية أو الحماية الاجتماعية من خلال العائلة والأصدقاء والجيران لأخذ الاحتياطات اللازمة.

(3) الإشارات والتعليمات، مثل وضع يافطات تحذيرية من الجرائم في الأماكن العامة تذكر الناس بضرورة حماية ممتلكاتهم القيمة، وإعطاء معلومات بخصوص الأماكن والشوارع الآمنة.

(4) تصميم المنتجات مثل صناعة السيارات المزودة بأجهزة الإنذار والتحذير عندما تترك فيها المفاتيح والأبواب ذاتية الإغلاق لحمايتها من جرائم السرقة.

(5) تحسين الرقابة الطبيعية من خلال تزويد الشوارع بوحدات الإنارة وغيرها من وسائل الأمان.

(6) وجود برامج توعية للضحايا المحتملين، كما يتطلب وجود خط أمني مباشر للتبليغ أو لتقديم الشكاوى من قبل الأشخاص الذين قد يكونوا ضحايا محتملين.

نظرية الاختيار العقلاني The Rational Choice Perspective

وضع هذه النظرية كل من "كورنش وكلارك" Cornish & Clark عام 1986م، وحسب هذه النظرية فإن الأفراد الذين لديهم الرغبة أو الدافع أو الفرصة في ارتكاب الجريمة هم أفراد عقلانيين ويضعون قراراتهم الإجرامية ويوازنون بين التكلفة المحتملة لارتكاب الجريمة والفائدة المتوقعة منها (Eck and David,1995). فإذا قرر أي فرد الانخراط في الجريمة، فإنه يبدأ بالموازنة بين الفوائد الكامنة والعواقب المتوقعة لكل جريمة أو جناية وفقا لظروفها وفرصها واختياراتها، وما يميز هذه النظرية أنها تركز على دراسة الحدث الجرمي أو الظروف التي تحيط بمكان الجريمة وليس على صفات المجرم نفسه (البداينة والخريشة، 2013). من جانب آخر تركز نظرية الاختيار العقلاني، بصورة واضحة، على الفعل الحسابي الحر، الذي ينبثق عن وفرة

المعلومات، وإدراك تام لنسق التفضيلات، واختيار أفضل البدائل المؤدية إلى تحقيق أقصى فائدة متوقعة من ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن المعنى الوحيد الذي تنطوي عليه العقلانية ضمن هذا الطرح، يتجاوز الموازنة بين الوسائل والغايات، أو التخطيط. ليرتبط بتحقيق أقصى فائدة، أي النتيجة النهائية لعملية التخطيط، وليس العملية ذاتها، وارتباطها الدلالي بالنتيجة (الحوراني، 2010).

وفيما يخص اختيار مكان الجريمة وتبعاً لهذه النظرية، فإنه يمكن الاسترشاد لأماكن حدوث وتركز الجريمة عند التعرض للاستفسارات التالية:

1. لماذا يوجد هناك أماكن أكثر تعرضاً لارتكاب الجريمة من غيرها؟
2. لماذا هذه المناطق أكثر جذباً للجناة لارتكاب جرائمهم أكثر من غيرها؟
3. ما هي الظروف التي تساعد على جعل هذه المناطق أكثر عرضة وجذبا للجريمة من غيرها؟

والحقيقة فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد إجابات كاملة للاستفسارات السابقة، بسبب ديناميكية المكان مما يجعل الأجهزة الأمنية تواجه صعوبات كبيرة في تحديد الاحتمالات الممكنة لأماكن ارتكاب الجريمة، حيث إنَّ مفهوم المكان هو عنصر مُهم وحيوي لدى الجناة عند تخطيطهم واتخاذهم لقرار ارتكاب الجريمة، إذ تؤثر صفات المكان على إمكانية ارتكاب الجريمة بنجاح والنجاة من عواقبها، وتبعاً لذلك فإن الوقاية من الجريمة تتطلب التخطيط والحراسة والإدارة الفعالة لجعل هذه الأماكن أقل جذبا للجناة لارتكاب جرائمهم.

النظرية الايكولوجية

تطورت الإيكولوجية المكانية للجريمة على يد كل من شو ومكي Show & Makay عام 1942م من مدرسة شيكاغو، حيث تركزت الدراسات التي قاما بها على التفاعل بين البيئة والإنسان، فيما سمي بالمدخل الإيكولوجي لدراسة الجريمة Ecological Approach . حيث ربطت عناصر البيئة الطبيعية والبشرية من خلال الخرائط، مع سلوك الجناة حيث استنتجا نموذجا مكانيا منتظم للجريمة والتي تقل كلما اتجهنا من المركز إلى الأطراف. واستندت النتائج على عدد من المتغيرات منها: الفقر، مستوى السكن، الانتقال، عدد المواليد من السكان الغرباء، وقد تم التأكد من نتائج

النموذج عند تطبيقه على مدن أخرى مثل بالتيمور وأوماها واللتين أثبتت فيهما صحة نتائجهما (هربرت، 2002). وقد أكدت دراسة شيمت Schmid's في عام 1960 التي تم تطبيقها على 35000 مجرم من مدينة سياتل وقد طابقت نتائجها التعميمات المكانية للنموذج السابق، في أن الجريمة تقل كلما اتجهنا نحو الأطراف، وقد أمكن تصنيف مناطق تركز الجريمة في مدينة سياتل تبعاً لعدة متغيرات من أهمها: ضعف التماسك الاجتماعي، التفكك الأسري والاجتماعي، مستوى اقتصادي منخفض، ارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل، زيادة عدد الأسرة، مستوى تعليم منخفض، الانتقال الدائم.

وقد كان أول من وضع أسس النظرية الإيكولوجية علماء الاجتماع من جامعة شيكاغو في أمريكيا، أمثال (روبرت بارك R. Park) و(أيرنست بيرجس E.Burgess) في سنة 1921. وحسب هذه النظرية فإن البيئة المحيطة بالفرد هي من العوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة، وأن الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها، وقد كانت فكرة (روبرت بارك R. Park) و(أبرست بيرجس E.Burgess) تتركز في أن المدينة هي التي تحدد سلوك الأفراد، فالأحياء الفقيرة مثلاً تسكنها الطبقات ذات الدخول المتدنية، لذا فالظروف المعيشية فيها تكون إلى حدً ما رديئة أو سيئة لذا فالانحراف أو الجنوح والجريمة تكثر في مثل هذه المناطق. أما المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها ذوو الدخول المرتفعة أو المتوسطة فتقل فيها الجريمة (سذرلاند وكريسي، 1968).

ولعل دراسات "كليفورد شو" (C. Show) من أبرز الدراسات الإيكولوجية حيث درس مدينة شيكاغو عام 1930، وأهم ما تناوله في هذه الدراسات موضوع الحي ومدى اختلاف نسبة الجريمة بين حي وآخر، وقد تمحورت فكرة "شو" في أنه كلما توسعت المدينة زادت المنافسة بين الأفراد (السمري، 2009).

وهذا يدعو إلى تقسيم المدينة إلى خمسة أقسام هي:

المنطقة الأولى: وتتحدد بمركز المدينة وهي المنطقة التي تكثر فيها المراكز التجارية.

المنطقة الثانية: والتي تقع حول المنطقة الأولى وتكثر فيها الأحياء الشعبية.

المنطقة الثالثة: وهي المنطقة التي تكثر فيها بيوت الطبقة العاملة.

المنطقة الرابعة: وهي المنطقة التي يسكنها أصحاب الدخول العالية.

المنطقة الخامسة: وهي منطقة الضواحي وتكثر فيها محلات اللهو.

وعلى أثر هذا التقسيم درس "شو" نوع السلوك الإجرامي والانحراف في كل منطقة من هذه المناطق، مركزاً على المنطقة الثانية بصورة خاصة لكثرة المناطق الشعبية فيها، وزيادة جنوح الأحداث والجريمة بمختلف أنماطها، أما المنطقة الأولى فتكثر فيها جرائم المال بصورة خاصة، واستنتج وجود علاقة بين الظروف السكنية والظروف الاجتماعية المتدنية والجريمة(Allen, 1981) وخلاصة فرضية " شو" في مناطق الجريمة هو أن نسبة الجريمة والجنوح تتفاوت باختلاف بُعد المنطقة أو قربها عن قلب المدينة وعن المراكز الصناعية، وأن نسبة الجريمة تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن قلب المدينة متجهين نحو ضواحيها (الجميلي، 2001).

وقد جمع التحليل الإيكولوجي بين التصور الديمغرافي والاقتصادي للسكان، بحيث أكد أصحاب المدرسة الإيكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة على عامل السكان والمكان أي الحجم والكثافة لقياس درجة التحضر باعتبار الإنسان وعلى مر الزمن استطاع أن يتكيف مع البيئة الطبيعية ومواردها ويسيطر عليها ويستخدمها لصالحه ورفاهيته وانعكس هذا الاستخدام للطبيعة على الجانب الفيزيقي للمجتمع الحضري حجمه توزيع السكان واتجاهات النمو فيه، كما يهتم في الاتجاه الإيكولوجي بدراسة تأثير المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي ويميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها سببا للتغيرات التي تطرأ على الحجم (السيد عبد المعطي، 2003).

وأضاف أموس هاولي Amos Hawley (1950) بعدا جديدا للمدخل الايكولوجي حين ركز على دراسة البعد الزماني للجريمة (الساعة، اليوم) إلى جانب البعد المكاني.

وتعدُّ نظرية الجريمة والبيئة المحيطة من النظريات التي عالجت الجريمة من المنظور المكاني حيث ترى هذه النظرية أن هناك أربعة عناصر للجريمة هي المكان، والقانون، والجاني، والهدف (Eck and David,1995). وتركِّز النظرية على مكان ووقت حدوث الجريمة، والخصائص المادية والاجتماعية لأماكن حدوث الجريمة، كما

تركز هذه النظرية على تأثير القوانين على خلق أماكن ساخنة للجريمة أو الحد منها. وباختصار فإن هذه النظرية ركزت على دراسة أثر المكان وتفاعله مع الأبعاد الثلاث الأخرى للجريمة ويطلق البعض على هذه النظرية اسم الإيكولوجيا والجريمة، أو نظرية المنطقة. وهي تركز على الحدث الجرمي لتحديد النمط المكاني والزماني للجريمة، وتحاول ربط العنصر المكاني مع العنصر الاجتماعي في تفسير الجريمة (الوريكات، 2008)، وتركِّز هذه النظرية أيضاً على نمط توزيع الجريمة المكاني والزماني، والرحلة إلى الجريمة، وكيفية الوقاية من الجريمة من خلال تعزيز المكان (المهيرات، 2001).

نظرية نمط الحياة

تُعدُّ نظرية نمط الحياة Life Style Theory من النظريات الحديثة في علم الجريمة، ووضع هذه النظرية كل من هندلانغ وقوتفردسون وجارفيلو Hindeleng, Gottfrdson, Garofalo سنة 1978. وتسعى هذه النظرية لمعرفة الأسباب التي تجعل مجموعة من الأفراد أكثر عرضة لمخاطر الوقوع كضحايا للجريمة أكثر من غيرهم، وكانت الإجابة أن هناك أنشطة معينة أو أسلوب حياة يمارسها هؤلاء الأفراد تؤدي إلى زيادة معدلات وقوعهم ضحايا للجريمة، (السمري، 2009) وأسلوب الحياة هنا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الفراغ والترويح أيضاً، وتبعاً لهذه النظرية فإنه يمكن من خلالها تفسير الجريمة في دولة قطر نتيجة الدور الرئيس الذي ينتهجه الضحية سواء كان ذكراً أم أنثى في الجريمة من خلال:

1- نمط الحياة الذي ينتهجه الضحية في التعامل مع الجاني، باعتبارها تبعدهم أو تقربهم من الوقوع كضحايا. فمثلاً الأشخاص الذين يقضون أوقات طويلة خارج بيوتهم وفي ساعات الليل المتأخرة ويرتادون المقاهي والبارات أكثر عرضه للجريمة من الأشخاص الذين يحتلون أماكن اجتماعية مرموقة وأنشطتهم الروتينية أقل.
2- المكان الذي يعيش فيه والاختلافات الفردية بين الضحية والجاني.
3- ردة فعل الضحية تجاه سلوك العنف (الوريكات، 2014).

ويمكن القول بأن هذه العوامل جميعها تجعل من الضحية هدفا للعنف وتدفع الجاني إلى ارتكاب جريمته.

5.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

يتناول هذا الجزء من الدِّراسة أهم الدراسات السابقة وذات الصلة العربية والأجنبية التي بحثت في موضوع الدِّراسة ومجالاتها لبيان موقع هذه الدِّراسة من الدراسات السابقة، حيث تم إجراء مسح مكتبي للدراسات حول موضوع الدِّراسة، وقد لوحظ الاهتمام المتزايد به مما يعكس أهمية الموضوع. رغم هذا، لم يتم التوصل لأية دراسة سابقة حول موضوع الدِّراسة بدولة قطر، ممَّا يعني أنه – وفي حدود علم الباحث – فإنَّ هذه الدِّراسة تعد من أوائل الدراسات التي تتناول التحليل المكاني والزماني للجرائم بدولة قطر.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة وذات الصلة التي تمَّ التوصُّل إليها، وفقاً للتسلسل الزمني لها، مع تصنيفها ضمن محورين هما: الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية.

1.5.2 الدراسات العربية

دراسة (الحسناوي، 2015) بعنوان "**التحليل المكاني لجرائم النساء في محافظة المثنى للمدة (2004–2014)**". وهدفت الدراسة التعرف على التوزيع الجغرافي لجرائم النساء في محافظة المثنى في جنوب العراق، والتعرف على الاتجاه العام لجرائم النساء خلال الفترة (2004–2014) والتعرف على الأسباب والعوامل المؤدية لجرائم النساء، اعتمدت هذه الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة مكونة من 20 نزيلة من النزيلات في سجن محافظة المثنى. أظهرت نتائج الدِّراسة أن جرائم النساء في محافظة المثنى تسير نحو الارتفاع التدريجي خلال فترة الدِّراسة، حيث ارتفعت جرائم النساء من 32 جريمة لكل 100000 نسمة عام 2004م إلى نحو 85 جريمة كل 100000 نسمة عام 2014م، وأظهرت النتائج أن جريمة البغاء من أكثر الجرائم المرتكبة من قبل النساء، تليها جرائم التزوير والإهمال والسرقة، وأظهرت النتائج أن جرائم النساء تتباين مكانيا من بين الوحدات الإدارية في المحافظة، حيث تتركز في المناطق المكتظة بالسكان مثل قضاء السماوة، بينما تقل بشكل كبير في المناطق قليلة السكان، وأوضحت النتائج أن جرائم

النساء هي جرائم حضرية أكثر مما هي ريفية إذ بلغت نسبة جرائم النساء في المدن الكبيرة 65 %، وبينت النتائج أن نسبة كبيرة من النساء مرتكبات الجرائم هن من غير المتعلمات، وغير المتزوجات، وضمن الفئة العمرية (18-25) عام، ومن مستوى الدخل المتدني.

وقام (المواجدة، 2015م) بدراستين منفصلتين؛ الأولى جاءت بعنوان "**التوزيع الزماني لجريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية**"، وهدفت التعرف إلى التوزيع الزماني لجريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في إقليم جنوب المملكة الأردنية الهاشمية للفترة 2011-2014م، والتعرف على أماكن تركز جرائم الاتجار وتعاطي المخدرات ضمن محافظات المملكة الأردنية الهاشمية. واعتمدت الدِّراسة على منهج البحث المسحي، من خلال تحليل محتوى الوثائق الإحصائية المتعلقة بجريمة المخدرات (التعاطي، والاتجار) والمتوفرة لدى مديرية الأمن العام (إدارة مكافحة المخدرات)، للأعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014م في إقليم الجنوب والذي يتبع له المحافظات التالية: الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة. أظهرت نتائج الدِّراسة إن جرائم المخدرات (التعاطي والاتجار) في إقليم الجنوب في المملكة الأردنية الهاشمية في تزايد مستمر حيث بلغت عام 2011 بواقع 414 جريمة تعاطي واتجار حتى وصلت في عام 2014 إلى 1354 جريمة تعاطي واتجار، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن هنالك علاقة طردية بين عدد جرائم الاتجار والتعاطي للمخدرات والتقدم بالزمن أي أن كلما تقدمنا من عام 2011م إلى عام 2014م زادت نسبة جريمة المخدرات.

أما الدِّراسة الثانية التي قام بها (المواجدة، 2015م) فجاءت بعنوان "**جغرافية جريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية**"، وهدفت هذه الدِّراسة إلى التعرف على جغرافية جريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2011-2014م)، اعتمدت الدِّراسة على التحليل النوعي والكمي، الذي أعتمد على تحليل محتوى الوثائق الإحصائية المتعلقة بجريمة المخدرات (التعاطي، والاتجار) والموجود لدى إدارة مكافحة المخدرات، أظهرت نتائج الدِّراسة وجود علاقة بين جريمة تعاطي المخدرات وبين طبيعة المنطقة الجغرافية ومدى

تأثيرها في ارتفاع جريمة تعاطي المخدرات عند مستوى الدلالة 0.05%، وكذلك أظهرت النتائج وجود علاقة قويه بين جريمة الاتجار بالمخدرات، وبين طبيعة المنطقة الجغرافية عند مستوى الدلالة 0.05%، حيث أظهرت الدِّراسة أن طبيعة المنطقة الصحراوية يوجد لها الأثر الأكبر في عمليات تهريب وتخزين المواد المخدرة حيث تشكل ملاذ آمناً لهم، وكذلك أظهرت هذه الدِّراسة أن محافظه العقبة تحتل المرتبة الأولى في قضايا التعاطي والاتجار خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011م إلى عام 2014م، حيث بلغ مجموع عدد قضايا التعاطي في الأربع سنوات لمحافظة العقبة (1487) قضية، بينما جاء في المرتبة الثانية محافظتي الكرك والطفيلة، وجاء في المرتبة الثالثة محافظة معان وبلغ عدد قضايا التعاطي (515) قضيه تعاطي مخدرات.

وأجرى (البطوش، 2015) دراسة بعنوان "**التباين المكاني للجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2009-2013م**"، وهدفت هذه الدِّراسة إلى التعرف على الاختلافات المكانية في توزيع وحجم وأنماط الجرائم في المحافظات الأردنية، وإعداد خرائط تبين التباين المكاني في توزيع الجريمة وعلاقتها بأعداد السكان ونموهم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية. استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي الكمي، في وصف العلاقة بين المتغيرات. واستخدمت الدِّراسة بعض البرمجيات الحاسوبية الخاصة بإنتاج الخرائط وتحليلها. أظهرت نتائج الدِّراسة زيادة في معدلات أعداد الجرائم في الأردن بوجه عام خلال فترة الدِّراسة، حيث ازداد عدد الجرائم تدريجياً وبشكل ملحوظ، وبلغ عددها عام 2009م نحو 24727 جريمة ارتفع إلى نحو 33853 جريمة عام 2013م، وأوضحت الدِّراسة من خلال خرائط التوزيع المكاني للجرائم في المحافظات الأردنية التباين الكبير في توزيع أعداد الجرائم بكافة أنواعها بين المحافظات، حيث لم يكن التوزيع متساوياً أو منتظماً، واتسم بالتركز الشديد في محافظات: العاصمة، واربد، والزرقاء والبلقاء ومأدبا، حيث ضمت هذه المحافظات أكثر من 50% من مجموع الجرائم خلال فترة الدِّراسة وقد أوصت الدِّراسة بإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة التي تهتم بالتحليل المكاني للجرائم التي لم تشملها الدِّراسة للوقوف على أنماط توزيعها والخصائص المكانية والزمانية لها بهدف مساعدة المؤسسات الأمنية على الحد منها ومنع وقوعها.

دراسة (مصيلحي، 2014) بعنوان "**خريطة جرائم القتل العمد في مصر في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين**"، وهدفت إلى التعرف على التوزيع المكاني والزماني لجرائم القتل العمد في المحافظات المصرية، والتعرف على العلاقة بين تطور جرائم القتل العمد وبعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. استخدمت الدِّراسة منهج المسح الاجتماعي للحصول على البيانات المكانية لجرائم القتل العمد وخصائص مرتكبيها، وتكونت عينة الدِّراسة من 288 سجين ممن ارتكبوا جرائم القتل العمد، كما اعتمدت على الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية الرسمية للسكان، أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن جرائم القتل العمد تقع ضمن قمة حزم الجرائم المرتكبة في مصر، حيث بلغت نسبتها 10.1 % من إجمالي الجرائم المرتكبة في مصر خلال الفترة (1996-2004) وأبرز التحليل المكاني والزماني لجرائم القتل العمد في مصر أن أكثر الأقاليم الجغرافية في مصر ارتكابا لجرائم القتل العمد هو في إقليم الوجه القبلي، يليه إقليم الوجه البحري، ثم المحافظات الحضرية، وأخيرا في المحافظات الصحراوية. وفيما يتعلق بموسمية الجريمة كان فصل الربيع أكثر الفصول ارتكابا لجرائم القتل العمد، تلاه فصل الصيف فالخريف وأخيرا الشتاء، وبينت النتائج أن جرائم القتل العمد تتفاوت بين الليل والنهار، فقد سجلت فترة الليل أكبر عدد من جرائم القتل وبنسبة 79 %، كما أظهرت الدِّراسة أن جرائم القتل العمد تختلف وفقا لمكان حدوثها، فتعد المناطق الواقعة داخل الكتلة السكنية سببا في ارتكاب أكبر عدد من جرائم القتل العمد.

وأجرت (الزيني، 2014) دراسة بعنوان "**الأبعاد المكانية والجغرافية للجريمة في المملكة العربية السعودية**"، وهدفت إلى التعرف على التوزيع المكاني للجريمة، وتحليل العوامل المكانية التي يمكن أن تفسر ارتكاب بعض أنماط الجرائم في السعودية، والتي شملت جرائم المخدرات والمسكرات، والضرب والسرقة والسطو المسلح والقتل والزنا واللواط والعنف ضد المرأة والأطفال والاتجار بالبشر. اعتمدت الدِّراسة على بيانات الجريمة الصادرة عن وزارة الداخلية السعودية. أظهرت نتائج الدِّراسة أن عدد الجرائم المذكورة قد بلغت نحو 66 ألف قضية بمعدل 2.25 جريمة لكل 1000 نسمة عام 2012م، وأظهرت النتائج أن أعلى معدل لهذه الجرائم يقع في منطقة الحدود الشمالية

بنسبة 4.28 قضية لكل 1000 نسمة، وفي منطقة جازان بنسبة 3.01 لكل 1000 نسمة، بينما تقع أقل نسبة للجرائم في مناطق نجران ومكة المكرمة بنسبة 2.58% و 2.4% لكل 1000 نسمة على الترتيب. وبينت الدِّراسة وجود موسمية لبعض أنماط الجريمة، وأن التنوع في أنماط الجرائم من حيث الكم والكيف هو انعكاس للتنوع البيئي في المملكة، كما تتركز وتختلف بعض أنماط الجرائم في المناطق المكتظة بالسكان في المدن حيث ترتفع الكثافة السكانية ودرجات الازدحام عنها في المناطق الهامشية، وتتنوع الجريمة بين الجنسيات المختلفة في المملكة وتختلف معدلاتها من منطقة لأخرى، وتتركز الجريمة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة.

دراسة (الطاهر، 2014) بعنوان "**الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان في السودان**"، تناولت الدِّراسة بالتحليل الظاهرة الإجرامية في منطقة جنوب كردفان، لما للمنطقة من خصائص تميزها عن غيرها من أقاليم السودان، إذ أنها منطقة انتقال حضاري بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، كما أنها من المناطق التي تأثرت بالحرب الأهلية التي كانت دائرة في جنوب البلاد. ناقشت الدِّراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تحدث في مكان معين له خصائصه التي تميزه عن غيره من الأماكن، وذلك من خلال منهج الجغرافية الحديث الذي يهتم بالمشكلات اليومية التي تواجه المجتمعات. قامت الدِّراسة بتحليل وتوزيع الإحصاءات الرسمية الصادرة من مراكز الشرطة، وقد كشفت الدِّراسة عن وجود اختلاف في توزيع الجرائم على مستوى ولايات السودان، كما أوضحت ذات الاختلاف داخل منطقة الدِّراسة، مما يؤكد مبدأ الاختلاف المكاني للظاهرة الجغرافية. ولقد تم إعداد استبيان لغرض الدِّراسة ووزع على مرتكبي الجرائم المحكوم عليهم في سجون المنطقة، وذلك لمعرفة بعض خصائص المجرمين التي لا تظهرها البيانات الرسمية مثل الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمكانية وعلاقتها بالجريمة المرتكبة، وقد أظهرت الدِّراسة وجود مثل هذه العلاقة وتباينها من منطقة إلى أخرى داخل منطقة الدِّراسة، ويؤكد ذلك مبدأ الارتباط المكاني للظاهرات الجغرافية. لقد استخدمت الدِّراسة منهج المناقشة الجماعية الموجهة وذلك لمعرفة أثر الثقافة الفرعية على الظاهرة الإجرامية، وقد توصلت الدِّراسة إلي نتائج تظهر ذلك الأثر في المنطقة، وكان للحرب التي كانت دائرة في المنطقة أثرها

على الظاهرة الإجرامية وقد أظهرت الدِّراسة هذا الأثر من خلال تأثيرها على مرتكبي الجرائم.

وأجرى (الشبول، 2013) دراسة بعنوان "**الأنماط الجغرافية للجريمة، دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن**"، وهدفت إلى تحقيق الهدفين التاليين: معرفة تركز بعض أنواع الجرائم وعلاقتها بالمكان أو الحيز الجغرافي، وتعيين العوامل التي تجعل من بعض أنواع الجرائم أكثر انتشاراً من غيرها في المجتمع الأردني" ولتحقيق أهداف الدِّراسة اقتضت طبيعة هذه الدِّراسة استخدام المنهج الأثنولوجي التحليلي المقارن المستند على المعطيات الأثنوغرافية الوصفية، بالإضافة إلى الإحصاءات من مديرية الأمن العام الأردنية. وقد ركزت الدِّراسة على تحليل الجرائم التي يعاقب عليها القانون الأردني بالسجن لمدة ثلاث سنوات فأكثر، حيث تم حصرها بتسع عشرة جريمة. أظهرت نتائج الدِّراسة أن تنوع الجرائم ونمطيتها مرتبط بالأنماط المكانية من حيث تكوينها الجغرافي والبيئي والسكاني، وأن نسبتها أعلى وفي ازدياد إذا ما قورنت بمنطقة جغرافية أخرى، وأن هناك علاقة قوية بين نمط الجريمة وكثافة السكان ومعدلات وقوعها. وأظهرت النتائج أن الجرائم تكثر وتزداد في المحافظات التي تحظى بقدر كبير من التنمية والتطور والتحضر، لهذا فإن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الواقعة في جنوب المملكة الأردنية هي من أكثر المناطق الجغرافية التي يكثر انتشار الجريمة فيها، وأن نسب الجرائم تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن المناطق المتحضرة وفي المحافظات الأقل تحضُّراً. وخلصت الدِّراسة إلى حقيقة مفادها أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد عملت على زيادة نسب ومعدلات الجرائم في المناطق الجغرافية الأكثر تنوعاً وتطوراً وقابلية للتغير؛ الأمر الذي جعل منها مناطق جاذبة للجريمة.

وأجرت (الحارثي، 2013) دراسة بعنوان "**الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على مدينة الرياض**"، وهدفت إلى معرفة التوزيع المكاني للجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، ومدينة الرياض تحديداً، والتعرف على أنماط توزيع الجرائم الإرهابية وخصائصها للفترة الزمنية (1423–1428). استخدمت الدِّراسة تحليل البيانات الثانوية الصادرة من

الجهات الرسمية في وزارة الداخلية السعودية، واستخدام البرامج الحاسوبية لنظم المعلومات الجغرافية والنماذج المكانية لمعالجتها وتوقيعها على الخرائط وإظهار العلاقات المكانية بين العمليات الإرهابية وبعض المتغيرات مثل (الكثافة السكانية في الأحياء، عدد مراكز الشرطة، مساحة الحي). أظهرت الدِّراسة أن المملكة العربية السعودية شهدت 129 عملية إرهابية توزعت على مناطق ومدن المملكة، وقد تباينت هذه الجرائم من منطقة لأخرى، وكان النصيب الأكبر منها في منطقة الرياض بشكل عام وفي مدينة الرياض بشكل خاص، حيث حدث في المدينة أكثر من 50% من الجرائم الإرهابية، وأظهرت الدِّراسة من خلال تحليل البيانات المكانية لمواقع العمليات الإرهابية في مدينة الرياض أن هناك علاقة طردية بين الكثافة السكانية في أحياء مدينة الرياض وعدد العمليات الإرهابية فيها، وأن الأحياء الأعلى كثافة هي التي تقع في وسط المدينة فتزداد فيها العمليات الإرهابية وتتناقص في الأحياء الهامشية الحديثة، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مركز المدينة وعدد العمليات الإرهابية إذ تقل العمليات الإرهابية بالابتعاد عن مركز المدينة، ووجود علاقة طردية بين تكرار حدوث العمليات الإرهابية ومواقع المراكز الأمنية حيث تبين أن العمليات الإرهابية تتركز في المواقع التي تخلو أو تكون بعيدة نسبيا عن مواقع المراكز الأمنية.

وأجرى (الحربي، 2012) دراسة في جغرافية الجريمة بعنوان "**الجريمة في منطقة القصيم-المملكة العربية السعودية**"، وهدفت إلى معرفة أنماط الجريمة وتوزيعها المكاني والعوامل المؤدية لها في منطقة القصيم في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف هذه الدِّراسة تم جمع البيانات المتعلقة بالدِّراسة عن طريق جمع البيانات من إدارة البحث الجنائي بمنطقة القصيم، واستخدام أداة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من النزلاء عددها 269 سجيناً من سجون منطقة القصيم، أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن معظم الجرائم المرتكبة تتركز في مدينة بريدة والرس أكبر مدن المنطقة، وبينت النتائج أن أغلب مرتكبي الجريمة في منطقة القصيم هم فئة الشباب العاطلين عن العمل ومن المقيمين في المناطق الشعبية في المنطقة.

وأجرت (طوقان، 2012) دراسة بعنوان "**التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها**"، هدفت الدِّراسة إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة

نـابلس ومخيماتهـا، ودراسـة الجريمـة فيهـا مـن حيـث: أسـباب ارتكـاب الجـرائم، وأدوات ارتكابها، وزمن حدوثها، وخصائص الجاني والمجني عليهم في الجرائم التي وقعت في مدينـة نـابلس ومخيماتهـا. اسـتخدمت الدِّراسـة المـنهج الوصـفي التحليلـي فـي وصـف وتحليل البيانات والإحصاءات المتوفرة عن الجرائم المرتكبة في مدينة نابلس ومخيماتها والصـادرة عـن شـرطة نـابلس وإدارتهـا الأمنيـة، وبيانـات صـادرة عـن محكمـة نـابلس، ومركز إصلاح وتأهيل نابلس. استخدمت الدِّراسة التكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية والخرائط الموضوعية لتوضيح التوزيع المكاني والزمني للجرائم. أظهرت نتائج الدِّراسـة أن نسـبة كبيـرة للجـرائم المرتكبـة فـي مدينـة نـابلس تحـدث فـي فصـل الصـيف، وتتركـز فـي وسـط مدينـة نـابلس وفـي مخـيم بلاطـة، وأن معظـم الجنـاة تتركـز أعمـارهم ضـمن الفئـة (18-24) عـام، وأن أكثـر أنمـاط الجـرائم شـيوعا هـي جـرائم الاعتـداء والسرقة والجرائم الأخلاقية.

وقام (الزهراني، 2011) بدراسة بعنوان "**بناء قاعدة بيانات مكانية عن الإرهاب في الوطن العربي**"، وهدفت الدِّراسة إلى التعرف على توزيع الجرائم الإرهابية في أقطار الـوطن العربـي، وبنـاء نمـوذج لقاعـدة بيانـات مكانيـة عربيـة للعمليـات الإرهابيـة. استخدمت الدِّراسة المنهج التطبيقي باستخدام النظم الحاسوبية في بناء وتصميم نوعين من قواعد البيانات للعمليات الإرهابية، الأولى تتضمن قاعدة بيانات علائقية للعمليات الإرهابية اعتمادا على البيانات والإحصائيات المتوفرة من المواقع الالكترونية الرسمية، والثانية قاعدة بيانات مكانية للعمليات الإرهابية بالاعتماد على برامج نظم المعلومات الجغرافية والبيانات والتقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة الداخلية السعودية حول العمليات الإرهابيـة التـي حدثت فـي مدينـة الريـاض والبيانـات المكانيـة من أمانـة مدينـة الريـاض، واعتمـدت الدِّراسـة علـى المـنهج المسـحي المكتبـي الـذي يعتمـد علـى الأسـلوب التحليلـي فـي التعامـل مـع البيانـات الخاصـة بالعمليـات الإرهابيـة وجمعهـا وفرزهـا، بهـدف تحديـد ومعرفـة خصـائص العمليـات الإرهابيـة وعرضـها وتوثيقهـا. وتوصلت الدِّراسة إلى أن لقواعد البيانات أهمية كبيرة لتقديم رؤية أمنية على أطر علمية وتقنية سليمة وأن وضع الخطط الأمنية لمكافحة الجرائم الإرهابية لا يمكن لها أن تتم من دون وجود قواعد بيانات دقيقة ومحدثة للعمليات الإرهابية. وأظهرت الدِّراسة

بأن قواعد البيانات المكانية من الأدوات الرئيسة في مجال دعم اتخاذ القرارات والاستفادة من قدراتها العالية في الرصد والتوثيق والتحليل والإظهار وغيرها من القدرات التي تتطلبها طبيعة تلك الأعمال التي تتعامل مع كميات كبيرة من البيانات المكانية والوصفية المتعلقة بالعمليات الإرهابية.

دراسة (النعاس، 2010) بعنوان "**التباين المكاني لجرائم الجنايات الكبرى في شعبية الجبل الأخضر**" وتمحورت مشكلة هذه الدِّراسة في معرفة التباين المكاني لجرائم الجنايات في محافظة شعبية الجبل الأخضر في ليبيا، والتعرف على التوزيع المكاني لتركز أنماط جرائم الجنيات الكبرى والعوامل المؤثرة فيها، والكشف عن طبيعة العلاقة بين الكثافة السكانية وبين تركز الجريمة. اعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف جرائم الجنايات الكبرى من جوانبها المختلفة، وتحليل أسبابها والعوامل المؤثرة في تطور حجمها وتباين أنماطها المكانية، واستخدام الأسلوب الكمي الإحصائي في تفسير أنماط الجرائم وحجمها وتباينها المكاني، واستخدام الأشكال والخرائط في توضيح التوزيع المكاني للجرائم. أظهرت نتائج الدِّراسة أن هناك اتجاه عام نحو زيادة أعداد جرائم الجنايات خلال فترة الدِّراسة (2005–2009) وأنها تتركز في المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة، وبينت النتائج وجود علاقة طردية بين مستوى كثافة السكان ومعدلات جرائم الجنايات بجميع أنماطها في جميع التجمعات السكانية الرئيسة في منطقة الدِّراسة، كما أن معدل الجرائم المرتكبة في الريف أقل من معدلاتها في المناطق الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة.

دراسة (عبد السلام، 2009) بعنوان "**العلاقة بين التحضر والجريمة في ليبيا**"، وهدفت هذه الدِّراسة إلى وضع إجابة للسؤال التالي "هل توجد علاقة بين التحضر والجريمة في ليبيا، وما مدى قوة أو ضعف واتجاه هذه العلاقة إن وجدت؟" اعتمدت هذه الدِّراسة على التقارير السنوية للجريمة في ليبيا وعلى النتائج النهائية للتعداد السكاني لسنتي 1995م و 2006م، للحصول على الأرقام الخاصة بالجريمة حسب المناطق، كما اعتمدت لاستخراج الأرقام المتعلقة بالتحضر في كل منطقة من مناطق ليبيا، أظهرت نتائج الدِّراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان الحضر وحجم الجريمة بكل منطقة ، فكلما ازداد حجم السكان الحضر ازداد

حجم الجريمة، وكذلك وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو الحضري ونمو الجريمة في كل منطقة، فالنمو الحضري يصاحبه نمو في حجم الجريمة، ووجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين أعداد التجمعات الحضرية وأعداد الجريمة بكل منطقة، فكلما ازدادت التجمعات الحضرية ازدادت أحجام الجريمة، ووجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين القوى العاملة الحضرية غير الزراعية والجريمة في كل منطقة، فكلما ازدادت القوى العاملة الحضرية ازدادت أحجام الجريمة.

وأجرى (الفيصل، 2008) بعنوان "**التباين المكاني لجريمة السرقة في مدينة حائل في المملكة العربية السعودية**"، وهدفت إلى معرفة التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة وخصائص مرتكبيها بالإضافة إلى تحليل العلاقات المختلفة بين خصائص المكان والزمان لجريمة السرقة، واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، وقد اعتمدت الدِّراسة على بيانات تم جمعها من خلال استبيان وزع على نزلاء سجن مدينة حائل عام 2007م، إضافة إلى البيانات التي تم استخلاصها من سجلات سجن المدينة عن حالات السرقة عام 1997. أظهرت النتائج أن هناك تركزاً لمساكن الجناة في الأحياء القريبة من القلب التجاري للمدينة وهي الأحياء الأكثر شعبية، وتبين أن السرقات تتشتت وتمتد على مساحة أوسع من اللاندسكيب الذي يشكل أرض المدينة، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب جريمة السرقة، حيث وقعت 56% من حالات السرقة ضمن الحي الذي يقطنه الجاني، وأظهرت النتائج أن طول نصف قطر الدائرة التي تمثل المسافة المعيارية، وهذا يعني وجود تركز واضح لحالات السرقة حول مركز المتوسط الذي هو قريب من المركز التجاري للمدينة، وأظهرت النتائج أن هناك تباين كبير في اتجاه جرائم السرقة بين عامي 1997م و2007م حيث كان اتجاه الجرائم عام 1997م نحو الشمال الغربي من المدينة مقارنة باتجاهها نحو الشمال الشرقي في عام 2007م. ويتماشى ذلك مع الامتداد العمراني للمدينة، وأظهرت نتائج التحليل الكارتوجرافي أن هناك علاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان وتوزيع حالات السرقة حيث أن الأحياء الأعلى كثافة في السكان هي تلك التي تقع وسط المدينة، في حين

تتناقص الكثافة في الأحياء الهامشية الحديثة، وأظهرت نتائج الدِّراسة أن أكثر أنواع السرقة من حيث الأهمية النسبية في مدينة حائل هي سرقة السيارات، ثم المحلات التجارية، فالمزارع. وتبين أن نوع المسروقات يختلف من حي لآخر في مدينة حائل.

دراسة (محيا، 2008) بعنوان "**العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة- دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الرياض**"، استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق الاستعانة بعدد من الأساليب الإحصائية، وتم توزيع متغيرات الدارسة وفقا للحدود الإدارية لمراكز الشرطة في مدينة الرياض، واعتمدت هذه الدِّراسة على قاعدة بيانات الجريمة المتوفرة لدى مراكز الشرطة بمدينة الرياض خلال الفترة (2000-2006م)، كما اعتمدت على بيانات المسح الذي أجرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والاستعانة بالخرائط الأساسية للسكان لمدينة الرياض، وقد شملت هذه الدِّراسة جرائم الاعتداء على النفس، والمال، والجرائم الأخلاقية، وجرائم المسكرات، كمتغير تابع، وبعض المتغيرات السكانية كمتغير مستقل متمثلة في متغير النمو السكاني، والكثافة السكانية، وحجم السكان، ومتغير البعد عن مراكز المدن الرئيسة. وقد أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن معدل نمو الجرائم بأنواعها المختلفة يفوق معدلات النمو السكاني في جميع الأحياء السكنية في مدينة الرياض، وأوضحت الدِّراسة أن جرائم السرقة من أكثر الجرائم حدوثا في مدينة الرياض، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة 3327 جريمة سرقة سنوياً، يليها جرائم المسكرات بمتوسط حسابي 1881 جريمة سنوياً، أما الجرائم الأخلاقية فبلغ متوسطها السنوي نحو 869 جريمة، وأوضحت الدِّراسة أن مراكز شرطة أحياء "السويدي" و "العليا" استأثرت بأكبر عدد من الجرائم، في المقابل استأثرت مراكز شرطة أحياء "البطحاء" و "منفوحة" بأقل عدد من الجرائم المرتكب فيها. وكشفت الدِّراسة عن وجود علاقة طردية بين حجم السكان السعوديين وأعداد جرائم الاعتداء على النفس وجرائم المسكرات، ووجود علاقة طردية بين حجم السكان غير السعوديين وأعداد الجرائم الأخلاقية وجرائم السرقة. وبينت النتائج أن معظم الجرائم تتركز في وسط مدينة الرياض وتنخفض كلما اتجهنا نحو الأطراف.

دراسة (الخليفة، 2002) بعنوان "**المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض**"، هدفت إلى دراسة ظاهرة الجريمة في مدينة الرياض من حيث نمط توزيعها على الأحياء السكنية في المدينة، والنظر في تفاوت الأحياء في حجم ونوع الجريمة. كما حاولت الدِّراسة توضيح انعكاس التفاوت بين تلك الأحياء في بنائها الاجتماعي والاقتصادي والأيكولوجي، واختلاف الخصائص الإثنية لسكانها على معدلات الجريمة، وقد كان عدد الأحياء في مدينة الرياض وقت تنفيذ الدِّراسة (85) حياً سكنياً، وتم توفير البيانات اللازمة لتنفيذ الدِّراسة من عدة مصادر، ففيما يتعلق ببيانات الجريمة تم تأمينها من مركز أبحاث مكافحة الجريمة، باستخدام البيانات المتوفرة لديه، وشملت الجرائم التي تم التركيز على تحليلها نحو (17) نوعاً رئيسياً من أنواع الجريمة ومن بينها الجرائم الأخلاقية.

واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدام الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من النزلاء عددها 324 سجين، واستخدمت الدِّراسة البيانات الخاصة بأعداد الجرائم من الإدارات الأمنية في المناطق السعودية. وقد خرجت الدِّراسة بالعديد من النتائج فيما يخص توزيع الجرائم في مدينة الرياض، حيث أظهرت هذه الدِّراسة أن هناك تركزاً لبعض الجرائم في بعض أحياء مدينة الرياض، وخاصة جرائم الاختطاف والجرائم الأخلاقية حيث تبين أن الجرائم الأخلاقية تميل إلى التمركز في أحياء محددة من المدينة مقارنة ببقية الجرائم . وأوضحت الدِّراسة أن أنماط الجرائم (الجنسية والمخدرات) ارتفعت معدلات ارتكابها نتيجة لما حدث من تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية للمجتمع السعودي مما أدى إلى ارتفاع معدلات تلك الجرائم. أما عن نمط توزيع الجرائم الأخلاقية في الأحياء السكنية وطبيعة المتغيرات المرتبطة بها، فقد اتَّضح أنها أكثر انتشاراً في الأحياء المتوسطة والشعبية، وهي الأحياء التي تأوي أعداداً كبيرة من الوافدين، وذلك تأكيداً للترابط بين جرائم المسكرات والمخدرات والجرائم الأخلاقية.

وقام (مدحت، 2002) بدراسة مكتبية بعنوان "**مسرح الجريمة، منظور جغرافي لدعم ودور الشرطة في مكافحة الجريمة**"، وهدفت إلى توضيح أهمية دراسة الجريمة ضمن منهج بيئي وأن تؤخذ الأبعاد المكانية للجريمة في الحسبان، وهدفت الدِّراسة

أيضا إلى توضيح مفهوم مسرح الجريمة ومكوناته المكانية والتي تشمل خصائص مسرح الجريمة، والتباين المكاني في معدلات الجريمة، ودور مورفولوجية المكان واستخدامات الأرض في حدوث الجريمة في دولة الكويت، ووجهت هذه الدِّراسة عناية خاصة لمراحل الإدراك المكاني للأفراد في مسرح الجريمة، وعلاقة ذلك بمفهوم الخرائط الذهنية وتعد حركة المجرمين المكانية محور تحليلات مسرح الجريمة، وقد فُسرت هذه الحركة من خلال ما يسمى بـ "الرحلة إلى الجريمة"، وناقشت هذه الدِّراسة دور التقانات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار من بعد في دعم جهود الشرطة في مكافحة الجريمة، واختتمت الدِّراسة بوضع توصيات للاهتمام بمسرح الجريمة من منظور مكاني وكان من أهمها: ضرورة الاهتمام بمسرح الجريمة وما يتضمنه من أبعاد مكانية حيث يلاحظ أن معظم دراسات الجريمة تدرس من منظور قانوني واجتماعي وأمني.

2.5.2 الدراسات الأجنبية

دراسة العنزي (Alanzy, 2012) بعنوان " **نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الجريمة** "، وهدفت إلى تحديد مواقع النقاط الساخنة (Hot Points) للنشاطات الإجرامية في مدينة ليدز (Leeds) في بريطانيا، والكشف عن العلاقات المكانية بين أماكن سكن مرتكبي الجرائم وأنماط الجرائم المرتكبة، مع التركيز على جرائم السرقات الجنائية، اعتمدت الدِّراسة على البرامج الحاسوبية وبشكل خاص على برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحديد تركز أنماط الجرائم في أحياء المدينة باستخدام تحليل كيرنل (Kernel Density)، واستخدام برنامج (SPSS) للكشف عن العلاقة بين المتغيرات التي تناولتها الدِّراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، واعتمدت الدِّراسة على البيانات المتوفرة لدى إدارة شرطة مدينة ليدز للفترة (2005–2010). أظهرت نتائج هذه الدِّراسة وجود أنماط مكانية لسكن الجناة وتتركز أماكن سكناهم بشكل كبير في وسط مدينة ليدز، وبينت الدِّراسة أن 80% من جرائم السرقة تحدث بعد منتصف الليل، وأوضحت الدِّراسة أن معدل ارتكاب الجرائم متقارب بشكل كبير خلال أيام

الأسبوع وفصول السنة، وأن هناك علاقة بين الخصائص الاقتصادية لمرتكبي الجرائم وتكرار حدوثها.

وفي دراسة ماريا وتيدورا (Maria & Teodora, 2008) بعنوان "**التوزيع المكاني للجرائم في إيطاليا**"، وهدفت إلى التعريف وتفسير التركز المكاني لبعض أنماط الجرائم (جرائم القتل، والسرقة، والاحتيال، والخطف) في المدن الايطالية، اعتمدت الدِّراسة على المنهج الاستكشافي في تحليل البيانات المكانية للجرائم وأماكن تركزها، كما استخدمت الدِّراسة لتحقيق أهدافها الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل الايطالية الخاصة بأعداد الجرائم وأماكن ارتكابها وخصائص مرتكبيها خلال الفترة (2000–2006)، واستخدام بعض نماذج التحليل المكاني لتحديد أماكن تركز الجرائم وانتشارها المكاني، واستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين أماكن ارتكاب الجريمة وخصائص مرتكبيها. أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن جرائم القتل والخطف تتركز في مناطق تواجد عصابات الجرائم المنظمة والمعروفة بـ (الكامورا، وساكرا كورنا ينيتا، والمافيا)، أما جرائم السرقة والاحتيال فإنها تتركز بأماكن مختلفة تماما عن أماكن تركز جرائم القتل والخطف، حيث تتركز في المناطق الشمالية في ايطاليا. وأوضحت النتائج أن نمط توزيع الجرائم الجغرافي لجرائم القتل والخطف يأخذ نمط متكتل خلال فترة الدِّراسة، بينما نمط التوزيع المكاني لجرائم السرقة والاحتيال هو نمط مشتت وغير منتظم.

وأجرت تابانجين وجاكولين وفلوريس ونلسون (Tabangin et al, 2008) دراسة بعنوان "**النقاط الساخنة للجريمة وعلاقتها بالخصائص الطبيعية والبشرية للمدينة**"، وهدفت إلى معرفة العلاقة بين الخصائص الطبيعية والبشرية لإقليم المدينة وأماكن تركز الجريمة، وتحديد أوقات حدوث الجريمة والمناطق الساخنة للجريمة، تم تطبيق هذه الدِّراسة على مدينة باجيو Baguio في الفلبين، استخدمت الدِّراسة التقارير الأمنية الرسمية الصادرة من الشرطة في مدينة خلال الفترة من عام 2004م إلى 2007م، وشملت التقارير 2432 جريمة تم ارتكابها في المدينة، واستخدمت الدِّراسة العمل الميداني بطريقة الملاحظة. أظهرت نتائج الدِّراسة أماكن تركز الجريمة "البقع الساخنة" (Hot Spot)، وكذلك مناطق البقع الباردة (Cool Spot) للجريمة وربطها بالخصائص

البشرية والطبيعية للمدينة، وبينت الدِّراسة العلاقة بين تركز أنماط تركز الجرائم والنشاطات الاقتصادية في المدينة، وانه يمكن التنبؤ بحدوث بعض أنماط الجرائم في المستقبل من خلال إجراء تحليل مكاني للجرائم السابقة.

وأجرت براون (Brown, 2001) دراسة بعنوان "**الملكيات، والإطار المحمي، وتحليل البيئة الجرمية في ولاية أوريجون**"، وهدفت إلى تحديد مواقع حدوث الجرائم على مخطط المدن الرئيسة في الولاية، وتحليل البعد المكاني لانتشار الجرائم باستخدام برامج نظم المعلومات، واعتمدت هذه الدِّراسة على التقارير الأمنية للجرائم الرئيسة في الولاية، وأظهرت الدِّراسة أنه يوجد تركز شديد للجرائم في بعض المناطق في الولاية، وإظهار المناطق الأكثر أمناً، وأن برامج مكافحة الجريمة يجب أن تركز في خططها على زيادة الرقابة الأمنية في المناطق الأكثر تعرضا للجرائم والتي تم توضيح مواقعها على الخرائط.

ومن الدراسات الأجنبية، دراسة "هربرت" (Herbert، 1992) بعنوان "**جغرافية الجريمة الحضرية**"، وأجريت هذه الدِّراسة في مدينة Swansea في بريطانيا، وهدفت الدِّراسة إلى معرفة التوزيع الجغرافي للجريمة في المدينة بناءً على تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق جغرافية حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وقد أوضحت نتائج الدِّراسة أن توزيع الجرائم وتركزها في المدينة يختلف مكانيا، حيث كان توزيع جريمة السرقة مركزا في داخل منطقة مركز المدينة، وتركزت جرائم العنف في وسط المدينة كنتيجة لوجود محلات الترفيه مثل: صالات الرقص والنوادي، والجرائم الجنسية تركزت في الحدائق العامة والأماكن المفتوحة، وتركزت جرائم السرقات حول حدود المناطق التجارية المركزية، وأظهر توزيع جرائم السرقات في المدينة بعض التطابق مع توزيع جرائم العنف في المدينة.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية منها، نخلص إلى أن معظم هذه الدراسات تشترك مع الدِّراسة الحالية في موضوعها وأهدافها، حيث بحثت دراسة (الحسناوي، 2015) في التحليل المكاني لجرائم النساء، ودراسة (الشبول، 2013م) التي بحثت في الأنماط الجغرافية للجرائم المرتكبة في الأردن، ودراسة

(الفيصل، 2008م) والتي هدفت إلى التعرف على التباين المكاني لجريمة السرقة، ودراسة (المواجدة، 2015) التي ركزت على التوزيع الزماني لجرائم الاتجار وتعاطي المخدرات، ودراسة (Maria & Teodora, 2008) التي هدفت إلى معرفة التوزيع المكاني للجرائم في إيطاليا، ودراسة (النعاس، 2010) التي ناقشت التباين المكاني لجرائم الجنايات الكبرى في شعبية الجبل الأخضر، ودراسة (طوقان، 2012) والتي جاءت بعنوان التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها، وتتفق هذه الدراسات مع الدِّراسة الحالية أيضا من حيث تأكيدها على أهمية دراسة الأبعاد المكانية والزمنية لتفسير اتجاهات الجريمة وتركزها المكاني، وتطرقت كذلك للثقافات المختلفة التي تنشأ نتيجة للكثافة السكانية ودور تلك الثقافات في انتشار الجريمة.

ويلاحظ أيضا من خلال عرض الدراسات السابقة أن بعض هذه الدراسات قد ربطت بين التحضر والجريمة مثل دراسة (Herbert ،1992) والتي جاءت بعنوان التوزيع الجغرافي للجرائم الحضرية"، ودراسة (عبد السلام، 2009م) والتي هدفت لمعرفة العلاقة بين التحضر والجريمة في ليبيا. وناقشت دراسة (الخليفة، 2002) المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، وكذلك بحثت دراسة (مدحت، 2002) في مسرح الجريمة من منظور جغرافي لدعم ودور الشرطة في مكافحة الجريمة، وقد اهتمت بعض الدراسات بالمشكلات التي تتعلق بالهجرة الداخلية والخارجية مثل دراسة (الخليفة، 2002) والتي هدفت لمعرفة المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض"، ويلاحظ أيضا بأن قسم آخر من الدراسات السابقة تناول العلاقة بين التغير في الجريمة بشكل عام مثل دراسة (البطوش 2015)، وبعضها تناول التنمية وما تحدثه من تغييرات في المجتمع وأثر ذلك في ظهور أنماط من الجرائم لم تكن معروفة في السابق وهي ذات صلة بموضوعات هذه الدِّراسة، مثل دراسة (محيا، 2008). وقد استفادت الدِّراسة الحالية من الدراسات السابقة علميا في أنها ساعدت في بلورة الطرق والأساليب لتحقيق أهداف الدِّراسة والإجابة عن أسئلتها، ومن الناحية العملية فقد ساعدت هذه الدراسات في بلورة الاستنتاجات والتوصيات لهذه الدِّراسة، والتي لو تمَّ تنفيذها لكانت جدواها التطبيقية ذات فائدة كبيرة للجهات الأمنية المسئولة عن الوقاية من الجريمة في دولة قطر.

وتنفرد هذه الدِّراسة عن الدراسات السابقة بأنَّها الأولى في نوعها في دولة قطر – على حد علم الباحث–، وتنفرد أيضاً بمنهجيتها، حيث اعتمدت على المنهج المسحي من خلال استخدام استبانه وتطبيقها على عينة من النزلاء في المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر، والاعتماد على بيانات الجريمة من المصادر الرسمية والتي تمَّ تحليلها واستخلاص النتائج منها.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، من حيث المنهجية المتبعة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات وتحليلها، وتحديد مجتمع وعينة الدِّراسة، وأداة الدِّراسة من حيث طريقة بنائها، وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها، وعلى النحو التالي.

1.3 منهجية الدِّراسة

تنتمي هذه الدِّراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، حيث اعتمدت الدِّراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي، هما:

منهج المسح الاجتماعي

استخدمت الدِّراسة منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات عن طريق أداة الدِّراسة "الاستبيان" وتحليلها للتعرُّف على الخصائص العامة للجرائم المرتكبة في دولة قطر، ويعد منهج المسح الاجتماعي من المناهج المتبعة في الدراسات الاجتماعية، إذ يمكن من خلاله الكشف عن وضعية الظاهرة المدروسة ووصفها وتحليلها، وبيان العلاقات القائمة بين أبعاد الدِّراسة، ومتغيراتها، ويوفر الكثير من المعلومات الكافية لتحقيق أهداف الدِّراسة، والإجابة عن تساؤلاتها.

المنهج الوصفي التحليلي

اعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل البيانات المكانية والوصفية المتوفرة عن التوزيع المكاني والزماني للجرائم التي شملتها الدِّراسة في دولة قطر باستخدام البرامج الحاسوبية، حيث تم استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS 10 من أجل إظهار توزيع الجرائم مكانياً على الخرائط الرقمية الخاصة بالإدارات الأمنية في دولة قطر وتحليلها، واستخدام أدوات التحليل المكاني لإظهار التباينات المكانية للجرائم حسب المناطق الأمنية، وتحليل العوامل المؤثرة في موقعها وشكل توزيعها باستخدام بعض النماذج المكانية ضمن برامج نظم المعلومات الجغرافية.

2.3 مصادر المعلومات والبيانات المكانية

اعتمدت الدِّراسة على مصادر المعلومات التالية:

أولاً: المصادر الثانوية (المكتبية)

1- التقارير والنشرات الإحصائية لأعداد الجرائم في دولة قطر والصادرة عن الدوائر الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

2- خرائط التوزيع المكاني للإدارات الأمنية مقياس رسم 1: 100000 في دولة قطر.

3- الدراسات والمراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع الدِّراسة.

ثانياً: المصادر الأولية

اعتمدت الدِّراسة للحصول على بياناتها الأولية من خلال:

1) المسح الميداني باستخدام أداة الدِّراسة (الاستبيان)، التي وزعت على عينة الدِّراسة ، للحصول على البيانات الخاصة بالخصائص العامة لمرتكبي الجرائم في دولة قطر، وكذلك الخصائص المكانية والزمانية للجريمة.

2) إجراء المقابلات الميدانية مع المسئولين في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية وبعض النزلاء للتعرُّف على طبيعة الجرائم المرتكبة من قبل النزلاء وخصائصهم العامة، وذلك من أجل بناء وإعداد أداة الدِّراسة.

3.3 مجتمع وعينة الدِّراسة

مجتمع الدِّراسة: تكوَّن مجتمع الدِّراسة من جميع النزلاء المحكومين بالجرائم الكبرى والجرائم الهامة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر ومن مختلف الجنسيات، والبالغ عددهم نحو (1441) نزيلاً ونزيلة، منهم 75 نزيلة (وزارة الداخلية، 2016).

ومن الجدير ذكره بأن السجن المركزي في دولة قطر هو السجن الرئيس في الدولة، والذي أنشأ عوضاً عن السجن القديم الذي كان يعرف بسجن الرميلة الواقع في قلعة الرميلة، وقد افتتح السجن المركزي الجديد في عام 1986م، وقد تم تصميم السجن وفق أحدث التصاميم المتطورة، وروعي في بنائه الفلسفة الجديدة للسجون،

باعتبارهـا دور إصـلاح وتقـويم وتهـذيب، كمـا قامـت إدارة المؤسسـات العقابيـة والإصلاحية في الدولة بعمل توسعة للسجن وذلك بإنشاء مباني جديدة وتم تخصيص مباني للموقوفين (قسم الحبس الاحتياطي) والذي تم الحاقة ضمن مباني المؤسسة للحد من الازدحام داخل السجن.

عينـة الدِّراسـة: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وتعدد جنسياته التي بلغت نحو 64 جنسية من مختلف دول العالم، وطبيعة هذه الدِّراسة وخصوصيتها، فقد تمَّ الاعتماد على عينة من النزلاء والنزيلات من المحكومين بالجرائم الكبرى والجرائم الهامة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية.

حيث اختيرت عينة قصدية من مجتمع الدِّراسة عددها 293 نزيل ونزيلة، تمثل ما نسبته 20.00% من الحجم الإجمالي لمجتمع الدِّراسة، وقد قام الباحث بتطبيق أداة الدِّراسة خلال النصف الأول من عام 2016 م.

4.3 أداة الدِّراسة

استخدمت الدِّراسـة الاستبانة كـأداة رئيسـة لجمـع البيانـات مـن عينـة الدِّراسـة المستهدفة لتحقيق أهداف الدِّراسة والإجابة عن أسئلتها، ونظراً لطبيعتها التي تمت من خلال المسح الاجتماعي وباعتبارها أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، وقد صممت الاستبانة بطريقة يتم بموجبها مراعاة جوانب عديدة، أبرزها تغطية مختلف جوانب موضوع الدِّراسة، وصياغة أسئلتها بالاعتماد على مراجعة مستفيضة لأدبيات الموضوع، محليا وعربيا، والاطلاع على الدراسات الميدانية السابقة، واتبع في إعداد أداة الدِّراسـة الأسـس العلميـة لبنائهـا وإخضـاعها لاختبـارات الصـدق والثبـات وفقـاً للخطوات الإجرائية التالية:

بنـاء أداة الدِّراسـة: تـم تصـميم الاسـتبانة انطلاقـاً مـن موضـوع الدِّراسـة وأهـدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الإطلاع على الأدبيات المتصلة والإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة مثل (المواجدة، 2015) و (البطوش، 2015) و (الفيصل، 2008).

وقد تطلبت طبيعة هذه الدِّراسة الميدانية بناء استبانة خاصة كأسلوب لجمع البيانات لتحقيق أهدافها، في ضوء المعايير والأساليب الفنية والعلمية التي تُمكن من توفير عناصر الاتساق والتكامل في استخدام الأداة موضوع الدِّراسة، ولقد تم حصر العناصر الأساسية التي تطلب أن يحتوي عليه الاستبيان في صورته النهائية وذلك بعد مروره بالمراحل التالية:

أ- الدِّراسة الاستطلاعية والصورة الأولية لإعداد الاستبيان، كان الهدف من إجراء اللقاءات والحوارات الهادفة مع النزلاء في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية هو الوقوف على الشكل الواقعي والتعرف عن كثب على المواقف المختلفة لموضوع الدِّراسة وبالتالي تسجيل الملاحظات التي من شأنها المساعدة في تصميم وبناء الاستبيان، وتحديد طبيعة الأسئلة والمحاور، التأكد من مدى وضوح أسئلة الاستبيان من حيث الفهم والاستجابة ووضوح المعاني، وقد استمرت هذه اللقاءات والحوارات لمدة أسبوعين تم على ضوئها التعرف على الكثير من القضايا المتعلقة بموضوع الدِّراسة، وهذا بدوره ساهم في التعمق في أسئلة أداة الدِّراسة بسبب توفر الملاحظات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال التفاعل والحوار، والتي ساعدت بالتالي في إعداد وتصميم الاستبيان بشكل النهائي.

ب- إعداد استطلاع أولي حيث تم توزيع الاستبيان على عينة تجريبية من النزلاء بلغ عددها (25) نزيل، تم من خلالها طرح مجموعة من التساؤلات التي من شأن الإجابة عليها من قبل النزلاء تقديم بعض الإضافات والاقتراحات المساعدة لوضع أسئلة الاستبيان بصيغته النهائية.

ج- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس من أصحاب الاختصاص في العلوم الاجتماعية من جامعتي مؤتة وكلية الشرطة في دولة قطر، وذلك بهدف التحقق من الصدق الظاهري عن طريق التحكيم، وطلب من هيئة التحكيم تحكيم أداة الدِّراسة وأن يتحققوا من الأسئلة المطروحة، كما طلب منهم اقتراح أي أسئلة جديدة يمكن إضافتها، أو إجراء تعديلات تزيد من وضوح الأسئلة المطروحة.

د- الاختبار التجريبي للاستبيان، حيث تم إعداد أداة الدِّراسة في صورتها النهائية وبعد ذلك التحقق من الصدق الظاهري للاستبيان عن طريق التحكيم، وقد تم اختيار عينة عشوائية تضم (20) نزيلاً من مجتمع الدِّراسة، وتطبيق الاستبانة عليها، وذلك بهدف التحقق من مما يلي:

1. صدق وثبات البيانات أداة الدِّراسة.
2. التأكد من وجود الاتساق والتكامل بين محاور أداة الدِّراسة.

وتكوَّنت أداة الدِّراسة من الأجزاء الرئيسة وهي:

الجزء الأول: البيانات الأولية: الخاصة بأفراد عينة الدِّراسة وتشمل البيانات النوعية والديموغرافية وهي: الجنسية، المستوى التعليمي، العمر، النوع الاجتماعي، الدخل الشهري، طبيعة العمل السابق، عدد أفراد الأسرة، عمل الأب، عمل الأم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، حالة الأب، حالة الأم.

الجزء الثاني: واشتمل على مجموعة أسئلة منفصلة تتعلق بطبيعة الجرائم المرتكبة، من حيث نوع الجريمة، وعدد المشاركين في ارتكاب الجريمة، والدافع لارتكاب الجريمة، مدة العقوبة، عدد السوابق الإجرامية.

الجزء الثالث: واشتمل على مجموعة أسئلة منفصلة تتعلق بالخصائص المكانية للجرائم المرتكبة، من حيث مكان ارتكاب الجريمة حسب الإدارة الأمنية، سبب اختيار مكان ارتكاب الجريمة، وسيلة النقل المستخدمة للوصول لمكان ارتكاب الجريمة، والمسافة التقريبية بين مكان السكن ومكان ارتكاب الجريمة.

الجزء الرابع: واشتمل على مجموعة أسئلة منفصلة تتعلق بالخصائص الزمنية للجرائم المرتكبة، من حيث زمن ارتكاب الجريمة حسب شهور السنة، وايام الأسبوع، ووقت ارتكاب الجريمة خلال ساعات اليوم.

5.3 صدق وثبات أداة الدِّراسة

استخدمت الدِّراسة طريقة إجماع المحكِّمين للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة، حيث تمَّ عرض الاستبيان بشكله الأوَّلي على (8) من المحكِّمين من الأساتذة المتخصِّصين من أقسام علم الاجتماع من جامعة مؤتة وكلية الشرطة القطرية، وطُلب منهم تحكيم صلاحية أداة الدِّراسة من خلال تحديد شمولية الأسئلة، وارتباطها بمحاور الدِّراسة، ومدى ملائمة فقرات الاستبانة للتطبيق، وبناءً عليه قام المحكِّمون بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة، والفقرات، وتمَّ الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدِّراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقرات محل البحث.

وعلى ضوء اتِّفاق المحكِّمين استبقيت أسئلة الاستبيان التي حصلت على اتفاق (80%) فأكثر من عدد المحكِّمين، وحذفت بعض الأسئلة التي حصلت على أقل من هذه النسبة، حيث بلغ عدد الأسئلة التي تمَّ حذفها (7) أسئلة، كما تمَّ تعديل صياغة عدد من الأسئلة التي أجمع أكثر من (80 %) من المحكمين على ضرورة تعديلها.

وتمَّ التحقق من ثبات أداة الدِّراسة وبما يتناسب مع طبيعة الأسئلة المطروحة في الاستبيان باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة، ومن أكثر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات طريقة تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه (Test R- Test)، حيث تمَّ تطبيق الأداة بهذه الطريقة وإعادة تطبيقها بفاصل أسبوع بين التطبيق وإعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية المكونة من 25 نزيلاً، وكانت معاملات الثبات كما هو مبيِّن في الجدول (1).

الجدول (1)

قيم معاملات الثبات لمحاور أداة الدِّراسة

المحور	عدد الأسئلة	طريقة إعادة الاختبار
الخصائص المكانية للجرائم	5	0.903*
الخصائص الزمنية للجرائم	5	0.915*

يتَّضح من نتائج الجدول (1) تمتُّع محوري أداة الدِّراسة بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث أظهرت النتائج أنَّ معاملات الارتباط باستخدام طريقة التطبيق وإعادة التطبيق (Test R– Test) دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

6.3 إجراءات الدِّراسة

ولتحقيق أهداف الدِّراسة، تمَّ إجراء ما يلي:

إعداد الخرائط الخاصة بالتوزيع المكاني والزمني للجريمة

تمَّ تجهيز خرائط الأساس الخاصة بتمثيل التوزيع المكاني والزمني للجريمة بالاعتماد على خرائط التقسيمات الإدارية لدولة قطر مقياس رسم 1: 100000، وخارطة الإدارات الأمنية، والصور الفضائية الخاصة بمنطقة الدِّراسة من برنامج Google Earth Pro. ومعالجتها باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS 10 ، واستخدام النماذج الكارتوغرافية لإجراء التحليلات المكانية.

العمل الميداني

تمَّ في هذه المرحلة توزيع أداة الدِّراسة "الاستبيان" على أفراد عينة الدِّراسة من النزلاء في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر من خلال مقابلة النزلاء أنفسهم، بوجود الباحث للإجابة عن استفساراتهم حول أي ملاحظة تتعلق بأسئلة الاستبيان.

7.3 أساليب المعالجة الإحصائية

عالجت الدِّراسة البيانات الميدانية، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS v24، واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، والتي تضمنت:

أ- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدِّراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، وإظهار خصائص الجرائم المرتكبة مكانياً وزمنياً بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية.

ب- مقياس الإحصاء التحليلي (Analytical Statistic Measures) وتضمنت ما يلي:

1- اختبار مربع كاي ($\chi 2$) لحسن المطابقة

استخدمت الدِّراسة اختبار مربع كاي ($\chi 2$) لحسن المطابقة Chi Square-Goodness-of-Fit Test لقياس مدى التطابق أو التوافق بين التوزيع الحقيقي لخصائص الجرائم المرتكبة مكانيا وزمنياً والتوزيع المتوقع لها، وذلك من خلال استخدام صيغة رياضية إحصائية، بهدف معرفة الفرق الجوهري بين التوزيعين. واستخدم في هذه الدِّراسة لمعرفة ما إذا كان هناك فروق جوهرية واضحة في أنواع الجرائم وأعدادها من حيث خصائص مرتكبيها من جهة، وخصائص الجريمة من جهة أخرى، وما هي أكثر هذه المتغيرات ارتباطاً بأنواع الجرائم وأعدادها ومواقعها في المناطق الأمنية في دولة قطر.

وقد تم حساب قيمة مربع كاي باستخدام معادلة كاي تربيع (χ^2) لحسن المطابقة التالية:

$$\chi_c^2 = \sum \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i}$$

حيث إنَّ:

(χ^2) = القيمة المحسوبة لمربع كاي.

O = (Observed) القيمة المشاهدة " الفعلية".

E = (Expected) القيمة المتوقعة.

2. معامل كريمر Kramer Index :

وهو من مقاييس قوة الاعتماد المرتبطة باختبار مربع كاي، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، فقيمة صفر تعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات، بينما تشير قيمة الواحد الصحيح إلى وجود علاقة تامة وقوية بين المتغيرات.

وتتبع أهمية **معامل كريمر** في أن قيمة اختبار مربع كاي $\chi 2$ لوحدها ومستوى معنويتها تشير فقط إلى وجود علاقة أو عدم وجودها بين المتغيرين، فإذا كان هناك علاقة فإن **معامل كريمر** المرتبط باختبار كاي تربيع $\chi 2$ تحدد مدى قوة أو ضعف تلك العلاقة.

3. معامل ارتباط بيرسون Person Correlation:

يقيس معامل ارتباط بيرسون قوة العلاقة الخطية بين متغيرين ويقيس مدى التغير والتأثير الذي يطرأ على المتغيرات عندما يزداد أو ينقص المتغير الثاني ، واستخدم معامل ارتباط بيرسون في هذه الدِّراسة لقياس العلاقة بين أنماط وعدد الجرائم والكثافة السكانية والمسافة وعدد مرات حدوث الجريمة ضمن المناطق الأمنية في دولة قطر.

الخرائط والرسوم البيانية التوضيحية

حيث تم تمثيل النتائج المتعلقة بالخصائص المكانية والزمنية للجرائم في دولة قطر في جداول وخرائط لإظهار انتشارها الجغرافي ولتفسيرها ومقارنتها من خلال الاختبارات الإحصائية والتحليل المكاني والكارتوغرافي، وإيجاد كثافة توزيع الجرائم في الإدارات الأمنية في دولة قطر.

وقد اعتمدت الدِّراسة في تحليل البيانات المكانية لمواقع الجرائم في الإدارات الأمنية على برنامج ArcGIS 10، إذ يتميز هذا البرنامج بالعديد من المزايا مثل: القدرة على التحليل المكاني وتنفيذ الاستفسارات المكانية والمنطقية Spatial and logical Management Query وتحليل التطابق Topological Map Overlay وتحليل التقارب Proximity Analysis ، وتوقيع بيانات أنظمة تحديد المواقع GPS، كما يتميز البرنامج ArcGIS 10 بقدرته على استقراء ملفات بيانات المعلومات المختلفة مثل((DXF, DWG, DGN, shapefiles, Coverage, SDE Layers) ، مع التوافق التام ودعم اللغة العربية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض نتائج أسئلة الدِّراسة

يتضمن هذا الجزء من الدِّراسة النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة فيما يتعلق بتحليل تطور أعداد الجرائم في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015)، وكذلك تحليل التباين المكاني والزماني للجرائم حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر، ومدى ارتباطها بتطور أعداد السكان، بالاعتماد على البيانات الأمنية الصادرة عن وزارة الداخلية القطرية.

السؤال الأول: ما اتجاه التغير والتباين في أعداد الجرائم في دولة قطر خلال الفترة 2005–2015م؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تتبع أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، ومن ثم تتبع أعداد الجرائم في الإدارات الأمنية في دولة قطر، وللتعرُّف على الاتجاه العام للجرائم المرتكبة خلال فترة الدِّراسة، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي، وإيجاد معادلة خط الانحدار وتحديد قيمة ثابت الانحدار **(a)** والتي تمثل نقطة تقاطع خط الانحدار مع المحور الصادي، ومعامل **(b)** والتي تمثل معامل الانحدار أو الميل، وكذلك إيجاد معامل الارتباط **(r)** بين أعداد الجرائم والزمن، وحساب معامل التفسير (R^2)، وقيمة الخطأ المعياري للتقدير. والدلالة الإحصائية لمعنوية قيم معامل الارتباط عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) باستخدام اختبار **(t)**. مع ملاحظة أنه عندما تكون قيمة **(r)** و **(b)** موجبة (+) يكون الاتجاه العام للجرائم المرتكبة متزايداً خلال فترة الدِّراسة، وعندما تكون قيمة **(r)** و **(b)** سالبة (−) يكون الاتجاه متناقصاً خلال فترة الدِّراسة.

أولاً: الاتجاه العام لتطور أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر

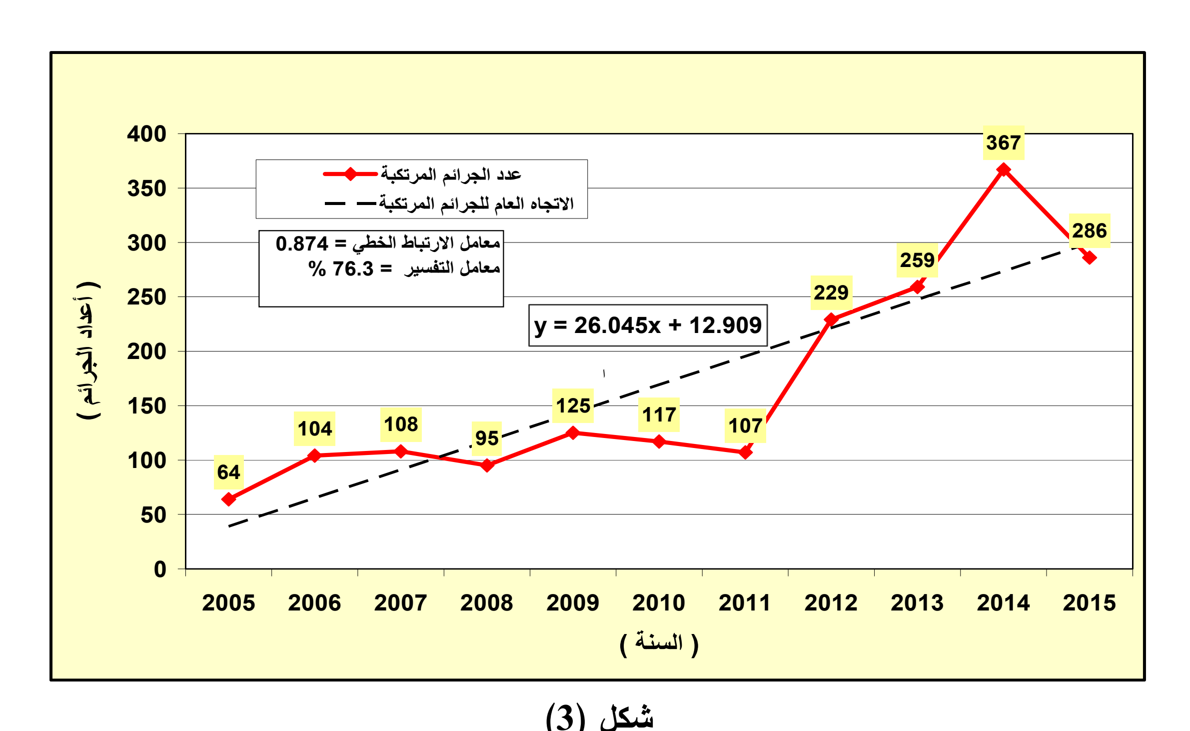
يوضِّح الجدول (2) تطور أعداد الجرائم في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (3) الاتجاه العام ومعادلة الانحدار للجرائم المرتكبة والزمن خلال فترة الدِّراسة.

جدول (2)

تطور أعداد الجرائم في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015 م)

السنوات	عدد الجرائم	النسبة المئوية من المجموع العام(%)	معدل التغير النسبي (%)
2005	64	3.44	-
2006	104	5.59	38.46
2007	108	5.80	3.70
2008	95	5.10	-13.68
2009	125	6.72	24.00
2010	117	6.29	-6.84
2011	107	5.75	-9.35
2012	229	12.31	53.28
2013	259	13.92	11.58
2014	367	19.72	29.43
2015	286	15.37	-28.32
المجموع	**1861**	**100.00**	–

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة الداخلية لعام 2016م.



شكل (3)

الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015 م)

يظهر من الجدول (2) والشكل (3) أن قيمة معامل الارتباط (r) و قيمة معامل الانحدار (b) موجبة (+)، مما يعني أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم في دولة قطر، خلال الفترة (2005–2015) بشكل عام تتجه نحو الارتفاع خلال فترة الدِّراسة، وتدل قيمة معامل الارتباط (r) = البالغ قيمتها (0.874) على وجود علاقة ارتباط خطية طردية بين أعداد الجرائم والتقدم بالزمن، وتعكس قيمة معامل التفسير البالغة (76.3%) والمبينة في الشكل رقم (3) أهمية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة لاتجاه الجرائم ، حيث تحدد قيم معامل التفسير النسبة الحقيقية لتباين أعداد الجرائم المرتكبة في معادلة الانحدار، ويؤكد ذلك تزايد أعداد الجرائم المرتكبة السنوية مع التقدم في الزمن. وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد الارتفاع المتواصل لأعداد الجرائم في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

وبالاعتماد على ما سبق، ومن خلال بيانات الجدول (2) والشكل (3) يتَّضح ما يلي:

1) زيادة أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر بمعدلات قليلة نسبياً خلال الفترة (2005–2011) حيث ارتفعت أعداد الجرائم من 64 جريمة عام 2005م إلى

نحو 107 جرائم، تراوحت قيمة معدل التغير (3.44−6.72). كما شهدت هذه الفترة تذبذب في أعداد الجرائم حيث انخفضت أعداد الجرائم في أعوام 2008م و 2010م و 2011م ، بينما شهدت أعوام 2006م و 2007م و 2009م ارتفاع في أعداد الجرائم.

2) في الفترة بين عامي 2011 – 2014م ارتفعت أعداد الجرائم في دولة قطر بشكل كبير نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث ارتفعت أعداد الجرائم من 107 جرائم عام 2011م إلى نحو 367 جريمة عام 2014، وتراوحت قيمة معدل التغير (5.75−19.72).

3) انخفضت أعداد الجرائم بشكل كبير في دولة قطر خلال عام 2015م لتصل الى نحو 286 جريمة مقارنة مع أعداد الجرائم المرتكبة خلال عام 2014م.

بلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر خلال الفترة (2005−2015) نحو 164 جريمة سنوياً، بانحراف معياري 99 جريمة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 27 جريمة سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2013 و 2014 حيث بلغت الزيادة نحو 108 جرائم.

ثانياً: تطور أعداد الجرائم في الإدارات الأمنية في دولة قطر:

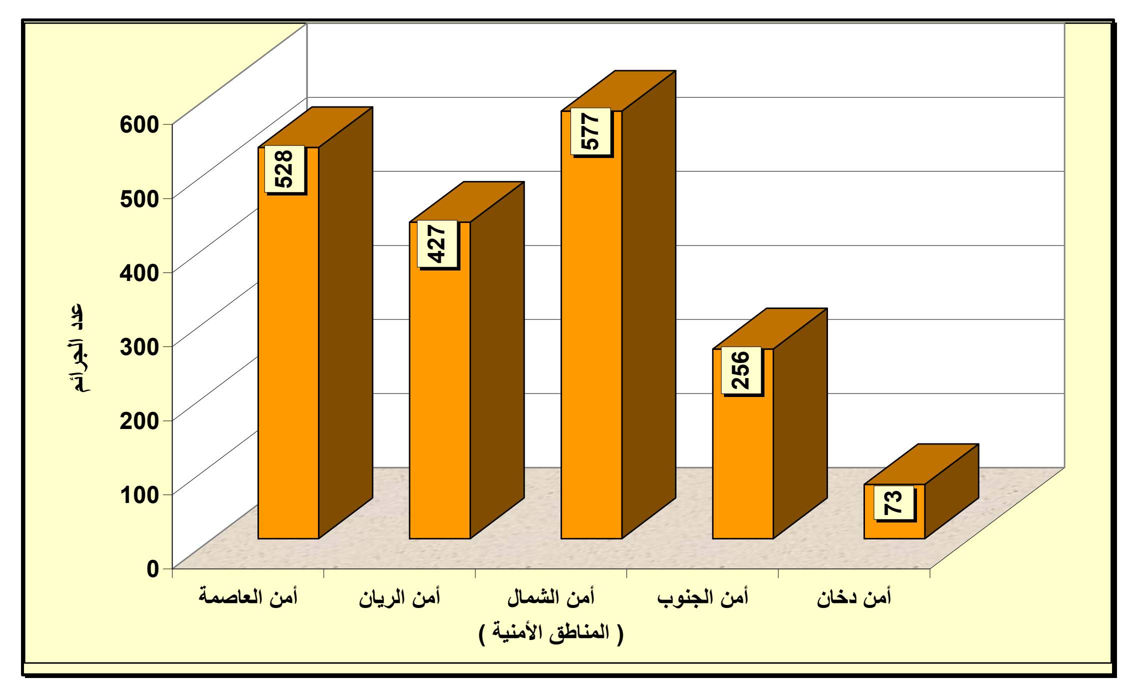
يوضِّح الجدول (3) أعداد الجرائم ومعدلاتها حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (4) أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

جدول (3)

معدل الجرائم المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية في الفترة (2005–2015 م)

الإدارات الأمنية	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	المعدل خلال الفترة	الترتيب
أمن العاصمة	528	28.37	48	2
أمن الريان	427	22.94	38.8	3
أمن الشمال	577	31.00	52.5	1
أمن الجنوب	256	13.76	23.3	4
أمن دخان	73	3.92	6.6	5
المعدل العام	**1861**	**100**	**169.2**	**-**

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات القيادة العامة 2015م.



شكل (4)

أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية في الفترة (2005–2015 م)

يتَّضح من خلال الجدول (3) والشكل (4) بأن أكبر عدد من الجرائم المرتكبة في دولة قطر كانت في المناطق التابعة لإدارة أمن الشمال وإدارة أمن العاصمة وإدارة أمن الريان حيث بلغ أعداد الجرائم المرتكبة فيها 577 و 528 و 427 جريمة على الترتيب، وشكلت ما نسبته 31.0 % و 28.37 % و 22.94 % من المجموع الكلي

للجرائم المرتكبة في دولة قطر، أما الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الجنوب فبلغ عددها نحو 256 جريمة شكلت ما نسبته 13.76 % ، وأخيرا في إدارة أمن دخان حيث بلغ عدد الجرائم فيها نحو 73 جريمة شكلت ما نسبته 3.92 %.

وفيما يلي عرض لاتجاهات التغير في أعداد الجرائم في الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال الفترة (2005- 2015م).

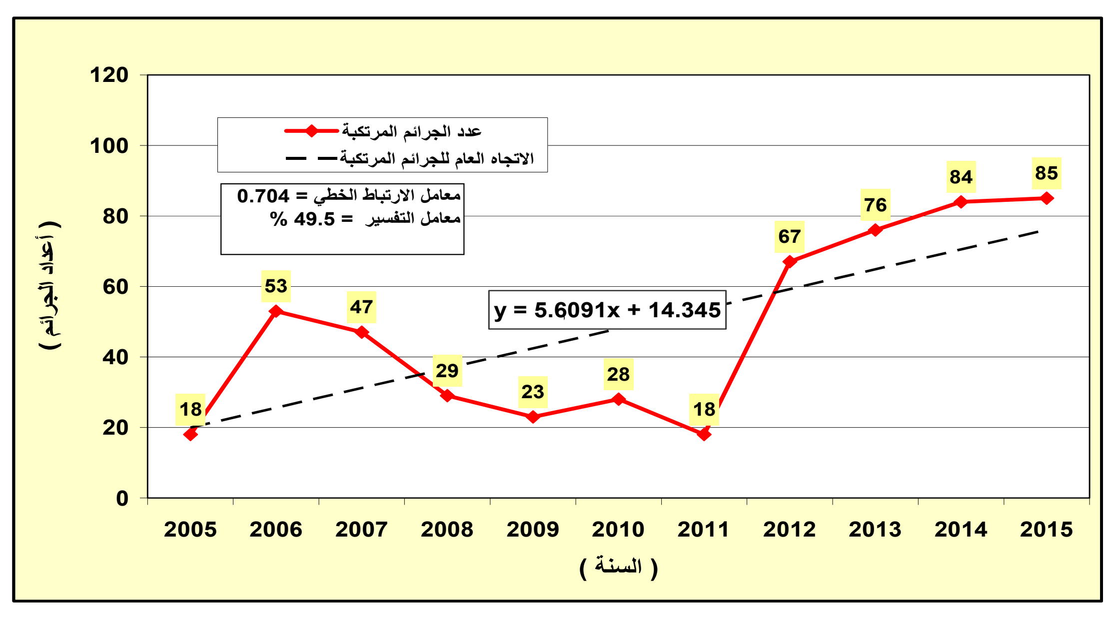
أ- اتجاهات التغير في أعداد الجرائم في إدارة أمن العاصمة:

يوضّح الجدول (4) والشكل (5) تطور واتجاه أعداد الجرائم في إدارة أمن العاصمة **في دولة قطر** خلال فترة الدِّراسة.

جدول (4)

تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن العاصمة خلال الفترة (2005-2015 م)

السنوات	عدد الجرائم	النسبة المئوية من المجموع العام (%)	معدل التغير النسبي (%)
2005	18	3.41	-
2006	53	10.04	66.04
2007	47	8.90	-12.77
2008	29	5.49	-62.07
2009	23	4.36	-26.09
2010	28	5.30	17.86
2011	18	3.41	-55.56
2012	67	12.69	73.13
2013	76	14.39	11.84
2014	84	15.91	9.52
2015	85	16.10	1.18
المجموع	**528**	**100**	-



شكل (5)

الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة خلال الفترة (2005 – 2015م)

يظهر من الجدول (4) والشكل (5) أن قيمة معامل الارتباط (r) و قيمة معامل الانحدار (b) موجبة (+)، مما يعني أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم **في إدارة أمن العاصمة** في دولة قطر، خلال الفترة (2005–2015) بشكل عام تتجه نحو الارتفاع خلال فترة الدِّراسة، وتدل قيمة معامل الارتباط (r) = البالغ قيمتها (0.704) على وجود علاقة ارتباط خطية طردية بين أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة والتقدم بالزمن، وتعكس قيمة معامل التفسير البالغة (49.5%) والمبينة في الشكل رقم (5) أهمية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة لاتجاه الجرائم في إدارة أمن العاصمة، ويؤكد ذلك تزايد أعداد الجرائم المرتكبة السنوية في إدارة أمن العاصمة مع التقدم في الزمن. وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤكد الارتفاع المتواصل لأعداد الجرائم في إدارة أمن العاصمة في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

من خلال بيانات الجدول (4) والشكل (5) يتَّضح ما يلي:

1) زيادة أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة في دولة قطر بمعدلات قليلة نسبياً خلال الفترة (2005–2007) حيث ارتفعت أعداد الجرائم من 18 جريمة

عام 2005م إلى نحو 47 جريمة عام 2007، تراوحت قيمة معدل التغير (-12.77-66.04).

2) شهدت الفترة (2009-2011) تذبذب في أعداد الجرائم حيث انخفضت أعداد الجرائم في أعوام 2009م و 2010م و 2011م، بينما شهدت الفترة (2012-2015) ارتفاع متواصل في أعداد الجرائم.

3) بلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة في دولة قطر خلال الفترة (2005-2015) نحو 48 جريمة سنوياً، بانحراف معياري 25 جريمة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 7 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2011 و 2012 حيث بلغت الزيادة نحو 49 جريمة.

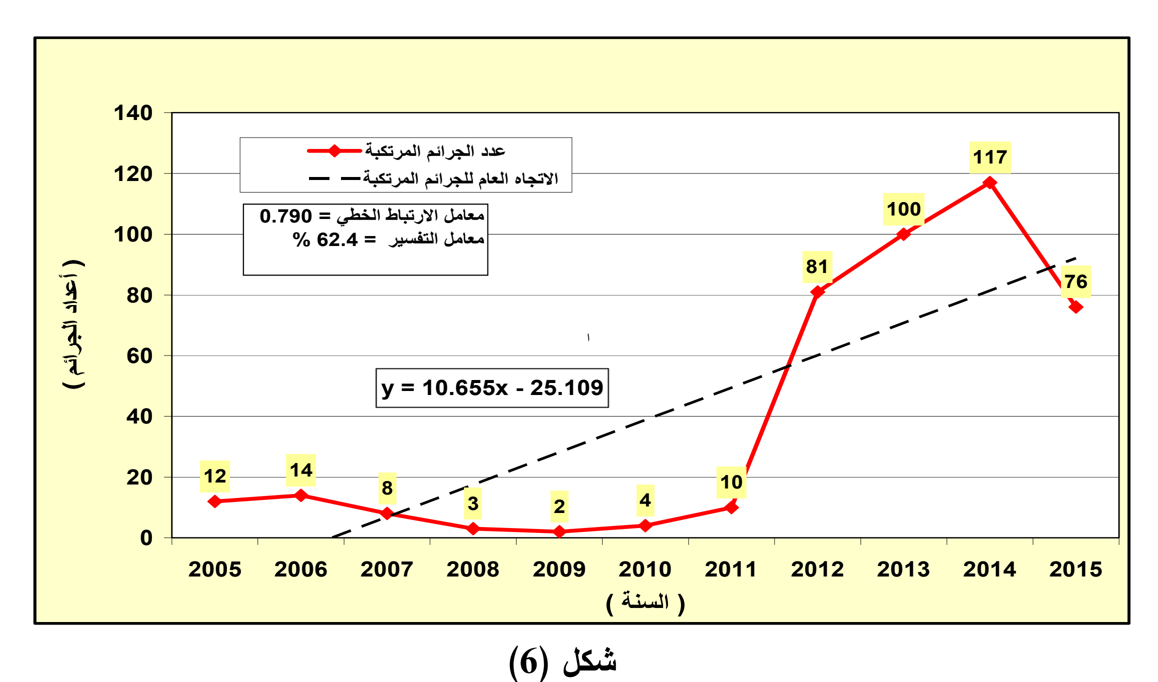
تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الريان

يوضِّح الجدول (5) والشكل (6) تطور أعداد الجرائم **في إدارة أمن الريان في دولة قطر** خلال فترة الدِّراسة.

جدول (5)

تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الريان خلال الفترة (2005-2015 م)

السنوات	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي
2005	12	2.81	
2006	14	3.28	14.29
2007	8	1.87	-75.00
2008	3	0.70	-166.67
2009	2	0.47	-50.00
2010	4	0.94	50.00
2011	10	2.34	60.00
2012	81	18.97	87.65
2013	100	23.42	19.00
2014	117	27.40	14.53
2015	76	17.80	-53.95
المجموع	**427**	**100.00**	



شكل (6)

الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في إدارة أمن الريان خلال الفترة (2005 – 2015م)

يظهر من الجدول (5) والشكل (6) أن قيمة معامل الارتباط (r) و قيمة معامل الانحدار (b) موجبة (+)، مما يعني أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم في إدارة أمن الريان في دولة قطر، خلال الفترة (2005–2015) بشكل عام تتجه نحو الارتفاع خلال فترة الدِّراسة، وتدل قيمة معامل الارتباط (r) = البالغ قيمتها (0.790) على وجود علاقة ارتباط خطية طردية بين أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الريان في دولة قطر والتقدم بالزمن، وتعكس قيمة معامل التفسير البالغة (62.4%) والمبينة في الشكل رقم (6) أهمية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة لاتجاه الجرائم في إدارة أمن الريان في دولة قطر ، ويؤكد ذلك تزايد أعداد الجرائم المرتكبة السنوية مع التقدم في الزمن. وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤكد الارتفاع المتواصل لأعداد الجرائم في إدارة أمن الريان في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

وبالاعتماد على ما سبق، ومن خلال بيانات الجدول (5) والشكل (6) يتَّضح ما يلي:

1) تذبذب أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الريان في دولة قطر بمعدلات قليلة نسبياً خلال الفترة (2005–2011) حيث تراوحت أعداد الجرائم خلال هذه الفترة من (2–14) جريمة.

2) شهدت الفترة (2012–2014) زيادة في أعداد الجرائم حيث ارتفعت أعداد الجرائم من 81 جريمة عام 2012م إلى 117 جريمة عام 2014م، بينما انخفضت أعداد الجرائم في عام 2015م إلى نحو 76 جريمة.

3) بلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الريان في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015) نحو 39 جريمة سنوياً، بانحراف معياري 43 جريمة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 6 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2011 و 2012 حيث بلغت الزيادة نحو 71 جريمة.

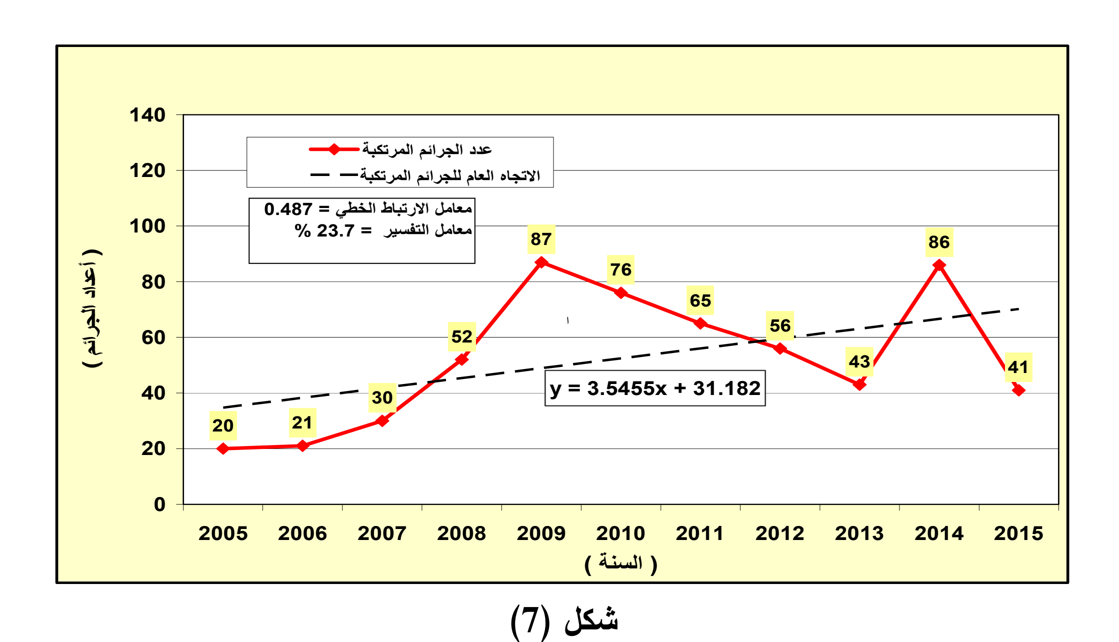
ب- تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الشمال

يوضِّح الجدول (6) والشكل (7) تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الشمال في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

جدول (6)

تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الشمال خلال الفترة (2005–2015 م)

السنوات	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي
2005	20	3.47	-
2006	21	3.64	4.76
2007	30	5.20	30.00
2008	52	9.01	42.31
2009	87	15.08	40.23
2010	76	13.17	-14.47
2011	65	11.27	-16.92
2012	56	9.71	-16.07
2013	43	7.45	-30.23
2014	86	14.90	50.00
2015	41	7.11	-109.76
المجموع	**577**	**100.00**	–



شكل (7)

الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في إدارة أمن الشمال خلال الفترة (2005 – 2015م)

يظهر من الجدول (6) والشكل (7) أن قيمة معامل الارتباط **(r)** و قيمة معامل الانحدار **(b)** موجبة (+)، مما يعني أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم في إدارة أمن الشمال في دولة قطر، خلال الفترة (2005–2015) بشكل عام تتجه نحو الارتفاع خلال فترة الدِّراسة، وتدل قيمة معامل الارتباط **(r)** = البالغ قيمتها (**0.487**) على وجود علاقة ارتباط خطية طردية بين أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الشمال في دولة قطر والتقدم بالزمن، وتعكس قيمة معامل التفسير البالغة (23.7%) والمبينة في الشكل (7) أهمية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة لاتجاه الجرائم في إدارة أمن الشمال في دولة قطر، ويؤكد ذلك تزايد أعداد الجرائم المرتكبة السنوية مع التقدم في الزمن. وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد الارتفاع المتواصل لأعداد الجرائم في إدارة أمن الشمال في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

وبالاعتماد على ما سبق، ومن خلال بيانات الجدول (6) والشكل (7) يتَّضح ما يلي:

1) تزايدت أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الشمال في دولة قطر بمعدلات قليلة نسبياً خلال الفترة (2005–2009) حيث ارتفع أعداد الجرائم خلال هذه الفترة من (20–87) جريمة، تراوحت قيمة معدل التغير (4.76–40.23).

2) شهدت الفترة (2010–2013) انخفاض في أعداد الجرائم حيث انخفضت أعداد الجرائم من 76 جريمة عام 2010 إلى 43 جريمة عام 2013م، بينما ارتفعت أعداد الجرائم في عام 2014م إلى نحو 86 جريمة، وانخفضت بعد ذلك في عام 2015م إلى نحو 41 جريمة.

3) بلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الشمال في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015) نحو 52 جريمة سنوياً، بانحراف معياري 22 جريمة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 6 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2008 و 2009 حيث بلغت الزيادة نحو 35 جريمة.

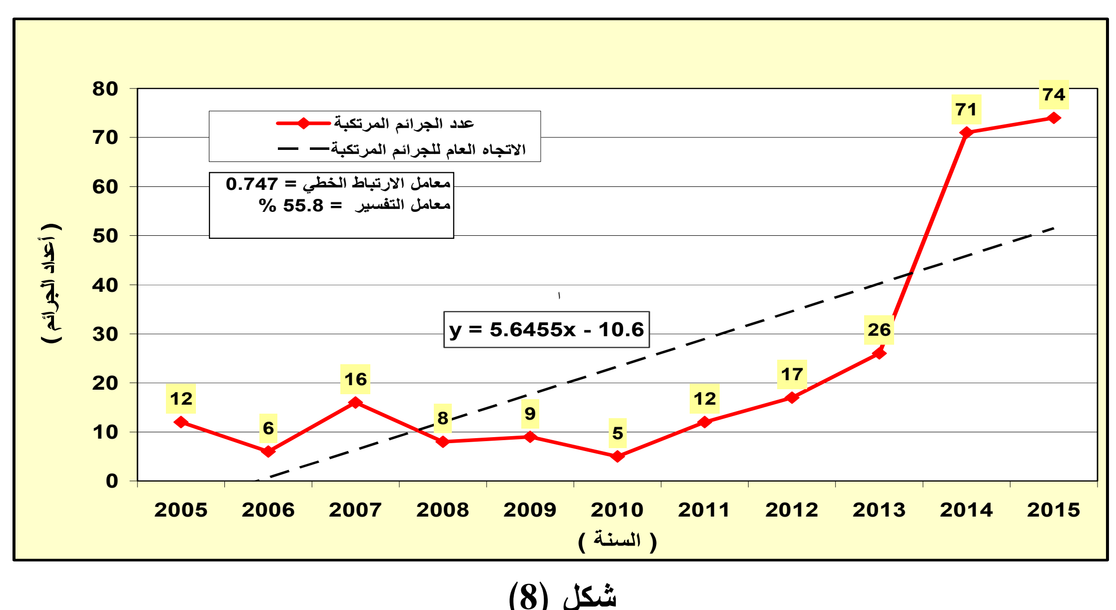
تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الجنوب

يوضِّح الجدول (7) والشكل (8) تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الشمال في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

جدول (7)

تطور أعداد الجرائم العامة في إدارة أمن الجنوب خلال الفترة (2005–2015 م)

السنوات	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي
2005	12	4.69	
2006	6	2.34	-100.00
2007	16	6.25	62.50
2008	8	3.13	-100.00
2009	9	3.52	11.11
2010	5	1.95	-80.00
2011	12	4.69	58.33
2012	17	6.64	29.41
2013	26	10.16	34.62
2014	71	27.73	63.38
2015	74	28.91	4.05
المجموع	**256**	**100.00**	



شكل (8)

الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في إدارة أمن الجنوب خلال الفترة (2005 – 2015م)

يظهر من الجدول (7) والشكل (8) أن قيمة معامل الارتباط (**r**) و قيمة معامل الانحدار (b) موجبة (+)، مما يعني أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم في إدارة أمن الجنوب في دولة قطر، خلال الفترة (2005-2015) بشكل عام تتجه نحو الارتفاع خلال فترة الدِّراسة، وتدل قيمة معامل الارتباط (**r**) = البالغ قيمته (0.747) على وجود علاقة ارتباط خطية طردية بين أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الجنوب في دولة قطر والتقدم بالزمن، وتعكس قيمة معامل التفسير البالغة (55.8%) والمبينة في الشكل (8) أهمية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة لاتجاه الجرائم في إدارة أمن الجنوب في دولة قطر، ويؤكد ذلك تزايد أعداد الجرائم المرتكبة السنوية مع التقدم في الزمن. وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤكد الارتفاع المتواصل لأعداد الجرائم في إدارة أمن الجنوب في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

وبالاعتماد على بيانات الجدول (7) والشكل (8) يتَّضح ما يلي:

1) تزايدت أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الجنوب في دولة قطر بمعدلات قليلة نسبياً خلال الفترة (2005-2013) حيث ارتفع أعداد الجرائم خلال هذه الفترة من (12-26) جريمة، تراوحت قيمة معدل التغير (-100.00-34.62).

2) شهد عامي 2014م و2015م ارتفاع كبير في أعداد الجرائم حيث بلغت أعداد الجرائم عام 2014م نحو 71 جريمة، وفي عام 2015م وصلت إلى نحو 74 جريمة.

3) بلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الجنوب في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015) نحو 24 جريمة سنوياً، بانحراف معياري 23 جريمة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 5 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2013 و 2014 حيث بلغت الزيادة نحو 45 جريمة.

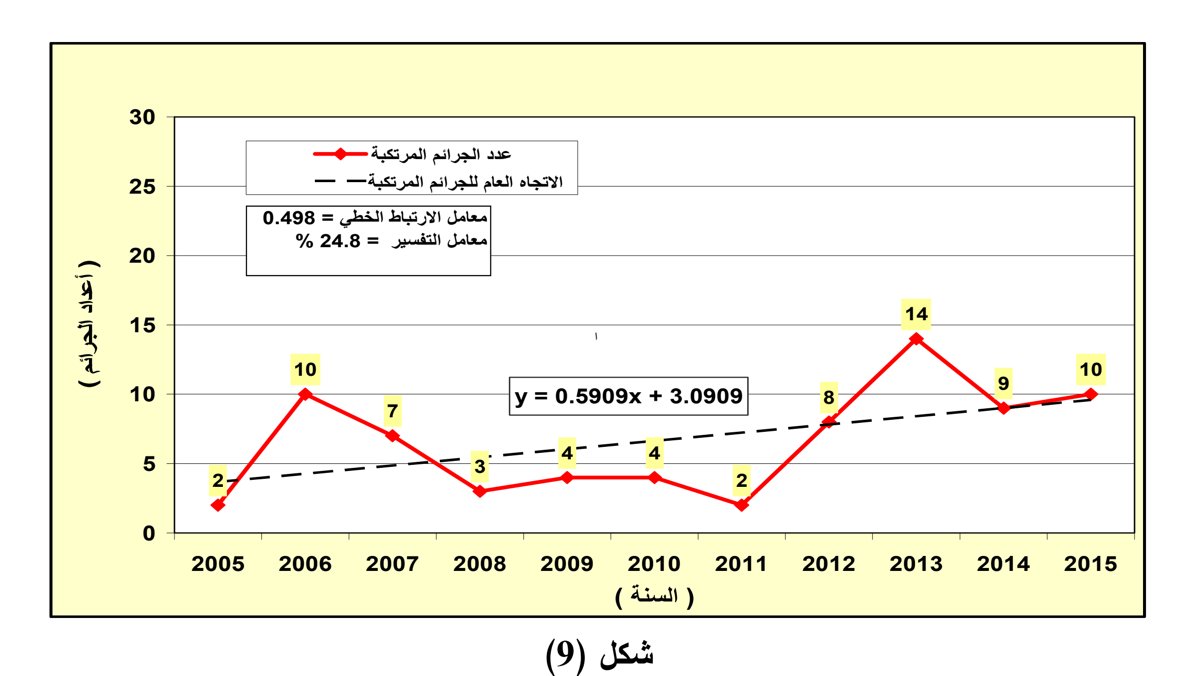
تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن دخان

يوضِّح الجدول (8) والشكل (9) تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن الشمال في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

جدول (8)

تطور أعداد الجرائم في إدارة أمن دخان خلال الفترة (2005–2015 م)

السنوات	عدد الجرائم	(%) من المجموع العام	معدل التغير النسبي
2005	2	2.74	
2006	10	13.70	80.00
2007	7	9.59	-42.86
2008	3	4.11	-133.33
2009	4	5.48	25.00
2010	4	5.48	0.00
2011	2	2.74	-100.00
2012	8	10.96	75.00
2013	14	19.18	42.86
2014	9	12.33	-55.56
2015	10	13.70	10.00
المجموع	**73**	**100.00**	



شكل (9)

الاتجاه العام للجرائم المرتكبة في إدارة أمن دخان خلال الفترة (2005 – 2015م)

يظهر من الجدول (8) والشكل (9) أن قيمة معامل الارتباط (r) وقيمة معامل الانحدار (b) موجبة (+)، مما يعني أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم في إدارة أمن دخان في دولة قطر، خلال الفترة (2005–2015) بشكل عام تتجه نحو الارتفاع خلال فترة الدِّراسة، وتدل قيمة معامل الارتباط (r) = البالغ قيمته (0.498) على وجود علاقة ارتباط خطية طردية بين أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن دخان في دولة قطر والتقدم بالزمن، وتعكس قيمة معامل التفسير البالغة (24.8%) والمبينة في الشكل (9) أهمية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة لاتجاه الجرائم في إدارة أمن دخان في دولة قطر، ويؤكد ذلك تزايد أعداد الجرائم المرتكبة السنوية مع التقدم في الزمن. وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ممَّا يؤكِّد الارتفاع المتواصل لأعداد الجرائم في إدارة أمن دخان في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

وبالاعتماد على ما سبق، ومن خلال بيانات الجدول (8) والشكل (9) يتَّضح ما يلي:

1) تزايدت أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن دخان في دولة قطر بمعدلات قليلة نسبياً خلال الفترة (2005–2012) حيث ارتفع أعداد الجرائم خلال هذه الفترة من (2–10) جريمة، تراوحت قيمة معدل التغير (-80.00–75.00).

2) شهد عام 2014م ارتفاع في أعداد الجرائم حيث بلغت أعداد الجرائم نحو 14 جريمة، وفي عامي 2014م و 2015م انخفضت أعداد الجرائم إلى 9 و 10 جرائم على الترتيب.

3) بلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن دخان في دولة قطر خلال الفترة (2005-2015) نحو 7 جرائم سنوياً، بانحراف معياري 4 جرائم، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة جريمتان سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2012 و 2013 حيث بلغت الزيادة نحو 6 جرائم.

ثالثا: تطور أعداد الجرائم الكبرى في الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة.

1- جرائم القتل العمد

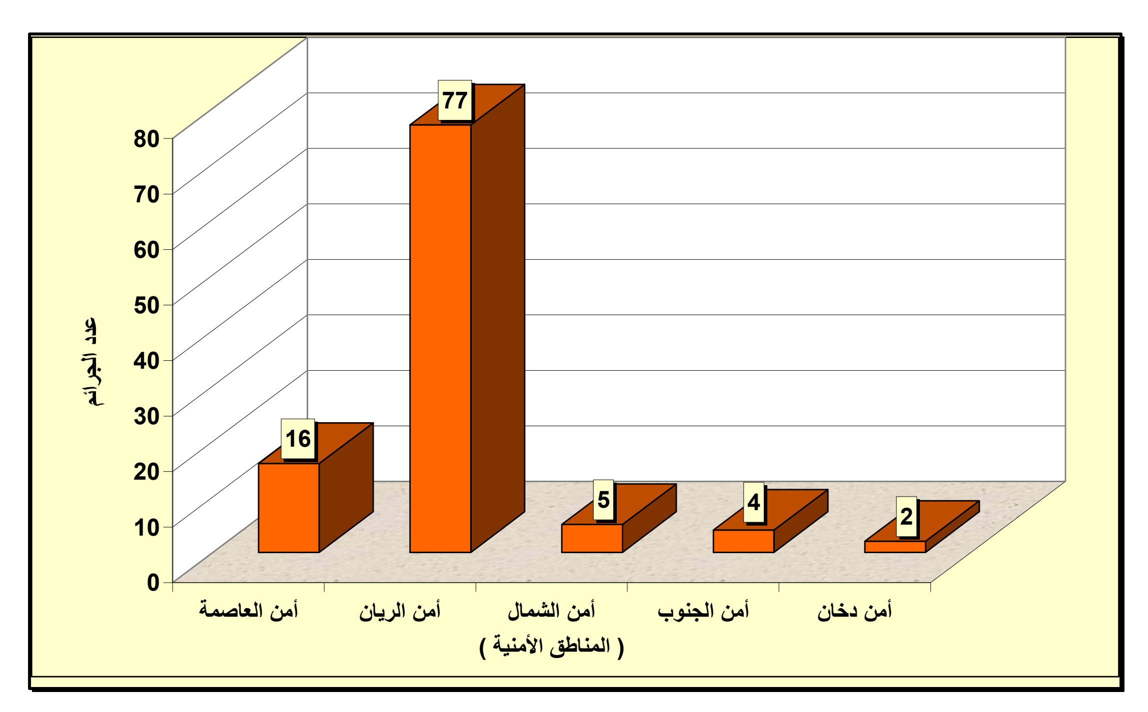
يوضِّح الجدول (9) التطور في أعداد جرائم القتل العمد حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (10) أعداد جرائم القتل العمد المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

جدول (9)

أعداد جرائم القتل في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية في الفترة (2005 - 2015)

السنة	الإدارة الأمنية				
	أمن العاصمة	أمن الريان	أمن الشمال	أمن الجنوب	أمن دخان
2005	3	3	1	0	0
2006	2	16	0	1	0
2007	4	10	0	0	1
2008	0	5	0	0	0
2009	0	10	0	0	0
2010	2	9	0	0	0
2011	0	10	1	1	1
2012	2	1	0	0	0
2013	1	3	2	1	0
2014	1	3	0	0	0
2015	1	7	1	1	0
المجموع العام	16	77	5	4	2

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، (2015).



شكل (10)

أعداد جرائم القتل العمد في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية في الفترة (2005 – 2015م)

يتَّضح من خلال الجدول (9) والشكل (10) بأن أكبر عدد من جرائم القتل العمد المرتكبة في دولة قطر كانت في إدارة أمن الريان حيث بلغ أعداد جرائم القتل العمد المرتكبة فيها نحو 77 جريمة، تلاها إدارة أمن العاصمة وقد بلغ أعداد جرائم القتل العمد المرتكبة فيها نحو 16 جريمة، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم القتل العمد فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الجنوب نحو 4 جرائم قتل وفي إدارة أمن الشمال نحو 5 جرائم قتل، وأخيرا في إدارة أمن دخان فبلغت جريمتان فقط.

2- جرائم الاعتداء الجسيم

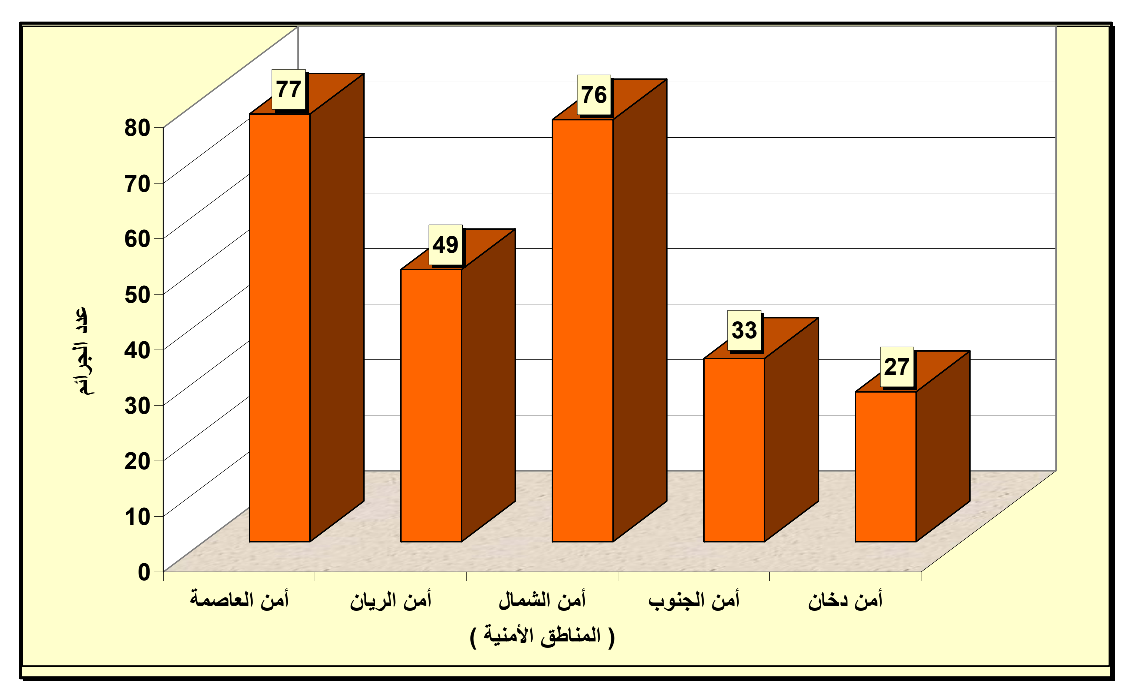
يوضِّح الجدول (10) التطور في أعداد جرائم الاعتداء الجسيم حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (11) أعداد جرائم الاعتداء الجسيم المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

جدول (10)

أعداد جرائم الاعتداء الجسيم في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

السنة	أمن العاصمة	أمن الريان	الإدارة الأمنية أمن الشمال	أمن الجنوب	أمن دخان
2005	3	4	6	4	1
2006	16	6	9	2	7
2007	10	1	4	3	2
2008	5	1	3	1	1
2009	10	3	28	1	1
2010	9	5	12	3	1
2011	10	6	8	4	2
2012	1	2	1	2	2
2013	3	8	2	6	2
2014	3	10	2	3	4
2015	7	3	1	4	4
المجموع العام	**77**	**49**	**76**	**33**	**27**

المصدر: من إعداد الباحث.



شكل (11)

أعداد جرائم الاعتداء الجسيم في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

يتَّضح من خلال الجدول (10) والشكل (11) بأنَّ أكبر عدد من جرائم الاعتداء الجسيم المرتكبة في دولة قطر كانت في إدارة أمن العاصمة حيث بلغ أعداد جرائم

الاعتداء الجسيم المرتكبة فيها نحو 77 جريمة، تلاها في إدارة أمن الشمال وقد بلغ أعداد جرائم الاعتداء الجسيم المرتكبة فيها نحو 76 جريمة، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم الاعتداء الجسيم فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الجنوب نحو 33 جريمة، وفي إدارة أمن الريان نحو 49 جريمة، وأخيرا في إدارة أمن دخان فبلغت 27 جريمة.

3- جرائم الاغتصاب

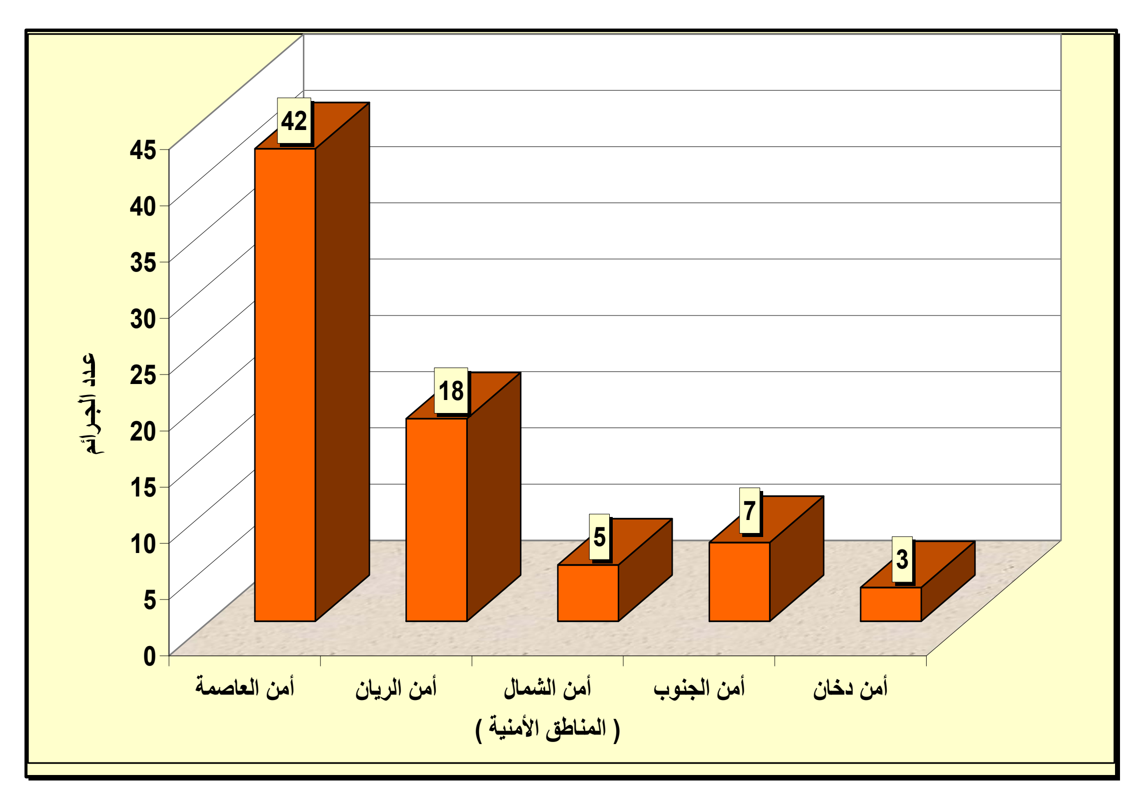
يوضِّح الجدول (11) التطور في أعداد جرائم الاغتصاب حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (12) أعداد جرائم الاغتصاب المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

جدول (11)

أعداد جرائم الاغتصاب في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

السنوات	الإدارة الأمنية				
	أمن العاصمة	أمن الريان	أمن الشمال	أمن الجنوب	أمن دخان
2005	1	1	1	1	0
2006	1	0	0	0	0
2007	1	0	0	1	0
2008	4	1	0	1	0
2009	1	0	0	1	1
2010	1	1	0	0	1
2011	0	2	1	1	0
2012	5	2	0	0	0
2013	11	2	2	0	0
2014	10	3	0	0	1
2015	7	6	1	2	0
المجموع العام	**42**	**18**	**5**	**7**	**3**

المصدر: من إعداد الباحث.



شكل (12)

أعداد جرائم الاغتصاب في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

يتَّضح من خلال الجدول (11) والشكل (12) بأن أكبر عدد من جرائم الاغتصاب المرتكبة في دولة قطر كانت في إدارة أمن العاصمة حيث بلغ أعداد جرائم الاغتصاب المرتكبة فيها نحو 42 جريمة، تلاها في إدارة أمن الريان وقد بلغ أعداد جرائم الاغتصاب المرتكبة فيها نحو 18 جريمة، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم الاغتصاب فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الجنوب نحو 7 جرائم، وفي إدارة أمن الشمال نحو 5 جرائم، وأخيرا في إدارة أمن دخان فبلغت 3 جرائم.

4- جرائم الخطف

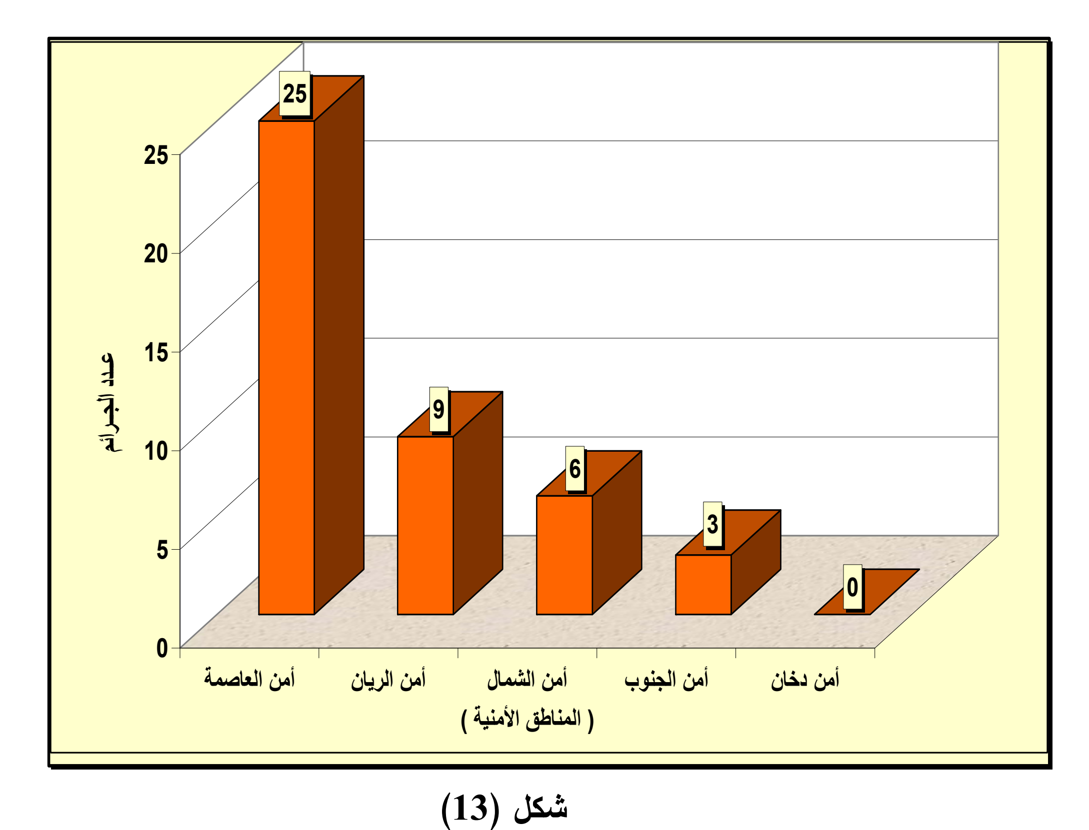
يوضِّح الجدول (12) التطور في أعداد جرائم الخطف حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (13) أعداد جرائم الخطف المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

جدول (12)

أعداد جرائم الخطف في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

السنة	الإدارات الأمنية أمن العاصمة	أمن الريان	أمن الشمال	أمن الجنوب	أمن دخان
2005	2	0	1	0	0
2006	2	0	2	0	0
2007	5	0	0	1	0
2008	2	1	1	1	0
2009	4	1	1	0	0
2010	1	2	0	0	0
2011	1	1	1	0	0
2012	1	1	0	0	0
2013	2	1	0	1	0
2014	1	1	0	0	0
2015	4	1	0	0	0
المجموع العام	**25**	**9**	**6**	**3**	**0**

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



شكل (13)

أعداد جرائم الخطف في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

يتَّضح من خلال الجدول (12) والشكل (13) بأن أكبر عدد من جرائم الاختطاف المرتكبة في دولة قطر كانت في إدارة أمن العاصمة حيث بلغ أعداد جرائم الاختطاف المرتكبة فيها نحو 25 جريمة، تلاها في إدارة أمن الريان وقد بلغ أعداد جرائم الاختطاف المرتكبة فيها نحو 9 جرائم ، وفي إدارة أمن الشمال نحو 6 جرائم خطف، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم الاختطاف فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الجنوب نحو 3 جرائم، وأخيراً في إدارة أمن دخان فلم تقع أي جرائم اختطاف فيها.

5- جرائم السرقة بالإكراه

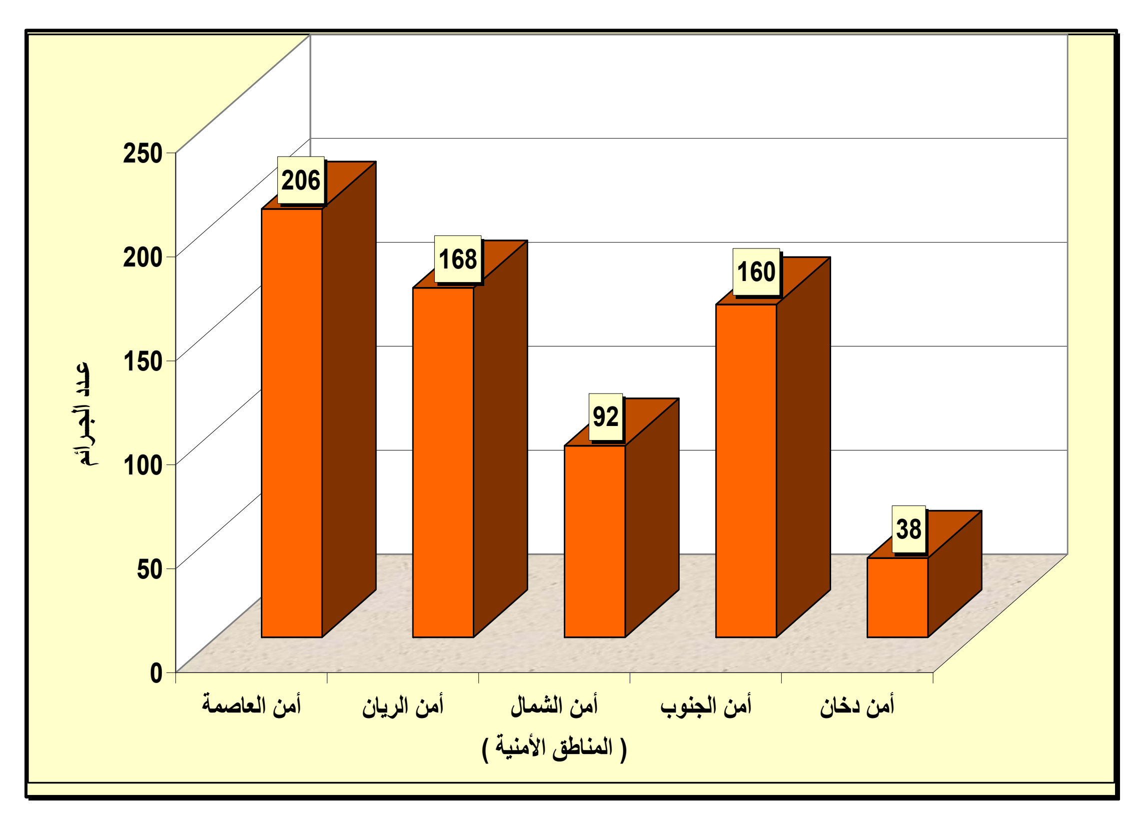
يوضِّح الجدول (13) التطور في أعداد جرائم السرقة حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (14) أعداد جرائم السرقة المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

جدول (13)

أعداد جرائم السرقة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

السنة	الإدارة الأمنية				
	أمن العاصمة	أمن الريان	أمن الشمال	أمن الجنوب	أمن دخان
2005	2	2	1	2	2
2006	18	7	2	4	3
2007	3	2	3	3	4
2008	3	4	6	4	3
2009	3	2	5	2	5
2010	6	4	7	2	2
2011	4	18	4	4	2
2012	48	35	19	13	5
2013	39	29	15	20	4
2014	45	36	22	55	3
2015	35	29	8	51	5
المجموع العام	**206**	**168**	**92**	**160**	**38**

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



شكل (14)

أعداد جرائم السرقة بالإكراه في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

يتَّضح من خلال الجدول (13) والشكل (14) بأن أكبر عدد من جرائم السرقة بالإكراه في دولة قطر كانت في إدارة أمن العاصمة حيث بلغ أعداد جرائم السرقة بالإكراه المرتكبة فيها نحو 206 جريمة، تلاها في إدارة أمن الريان وقد بلغ أعداد جرائم السرقة بالإكراه المرتكبة فيها نحو 168 جريمة، وفي إدارة أمن الجنوب نحو 160 جريمة، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم السرقة بالإكراه فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الشمال نحو 92 جريمة، وأخيرا في إدارة أمن دخان وقد بلغ أعداد جرائم السرقة بالإكراه المرتكبة فيها نحو 38 جريمة.

6- جرائم التزييف والتزوير

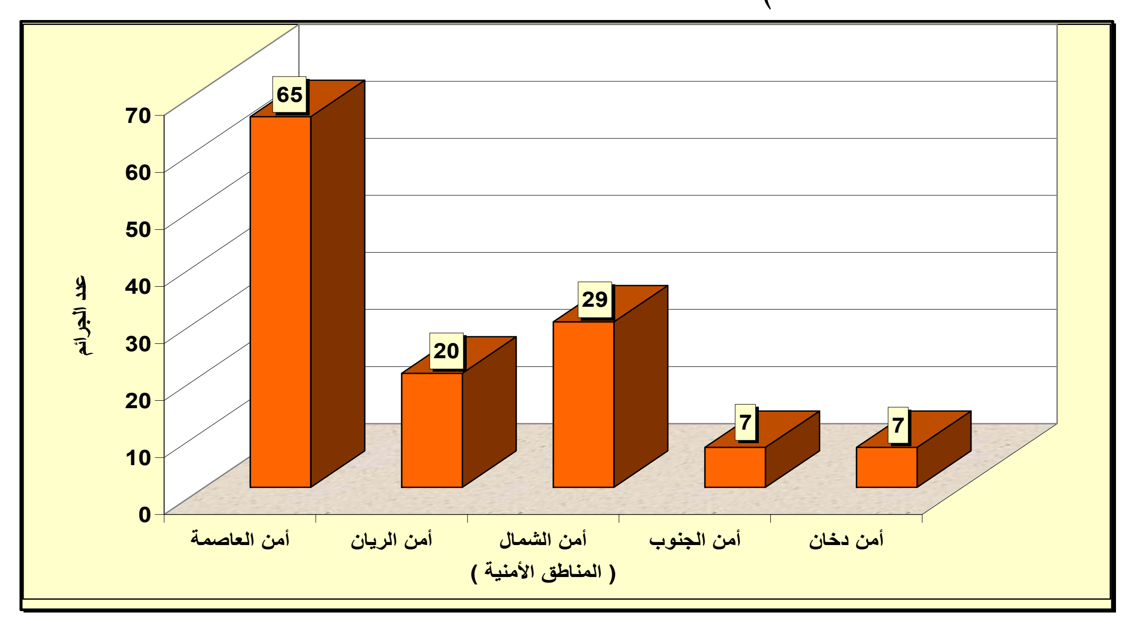
يوضِّح الجدول (14) التطور في أعداد جرائم السرقة حسب الإدارات الأمنية في دولة قطر خلال فترة الدِّراسة، كما يوضِّح الشكل (15) أعداد جرائم السرقة المرتكبة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

جدول (14)

أعداد جرائم التزييف والتزوير في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

السنوات	أمن العاصمة	أمن الريان	الإدارة الأمنية أمن الشمال	أمن الجنوب	أمن دخان
2005	3	2	0	0	1
2006	7	0	1	0	1
2007	9	1	4	1	0
2008	6	2	4	0	0
2009	3	1	5	0	0
2010	5	2	4	1	0
2011	0	4	1	2	1
2012	4	2	2	2	2
2013	2	4	1	0	1
2014	8	1	2	1	0
2015	18	1	5	0	1
المجموع العام	**65**	**20**	**29**	**7**	**7**

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



شكل (15)

أعداد جرائم التزييف والتزوير في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية للفترة (2005 – 2015)

يتَّضح من خلال الجدول (14) والشكل (15) بأن أكبر عدد من جرائم التزييف والتزوير في دولة قطر كانت في إدارة أمن العاصمة حيث بلغ أعداد جرائم التزييف والتزوير المرتكبة فيها نحو 65 جريمة، تلاها في إدارة أمن الشمال وقد بلغ أعداد

جرائم التزييف والتزوير المرتكبة فيها نحو 29 جريمة، وفي إدارة أمن الريان نحو 20 جريمة، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم التزييف والتزوير فيها قليلة نسبياً فبلغت في إدارة أمن الجنوب نحو 7 جرائم، وأخيراً في إدارة أمن دخان وقد بلغ أعداد جرائم التزييف والتزوير المرتكبة فيها نحو 7 جرائم.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما مدى الاختلاف في التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة في دولة قطر حسب أعداد السكان في الإدارات الأمنية خلال الفترة 2005–2015م؟

أولاً: الاختلاف في التوزيع المكاني لمعدلات الجرائم في الإدارات الأمنية حسب أعداد السكان خلال الفترة (2005–2015).

للتعرُّف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب الجرائم في دولة قطر، تم أولا تحديد أعداد السكان في الإدارة الأمنية، وأعداد الجرائم ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2005–2015) في كل إدارة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة، والجدول (15) يوضِّح هذه النتائج.

جدول (15)

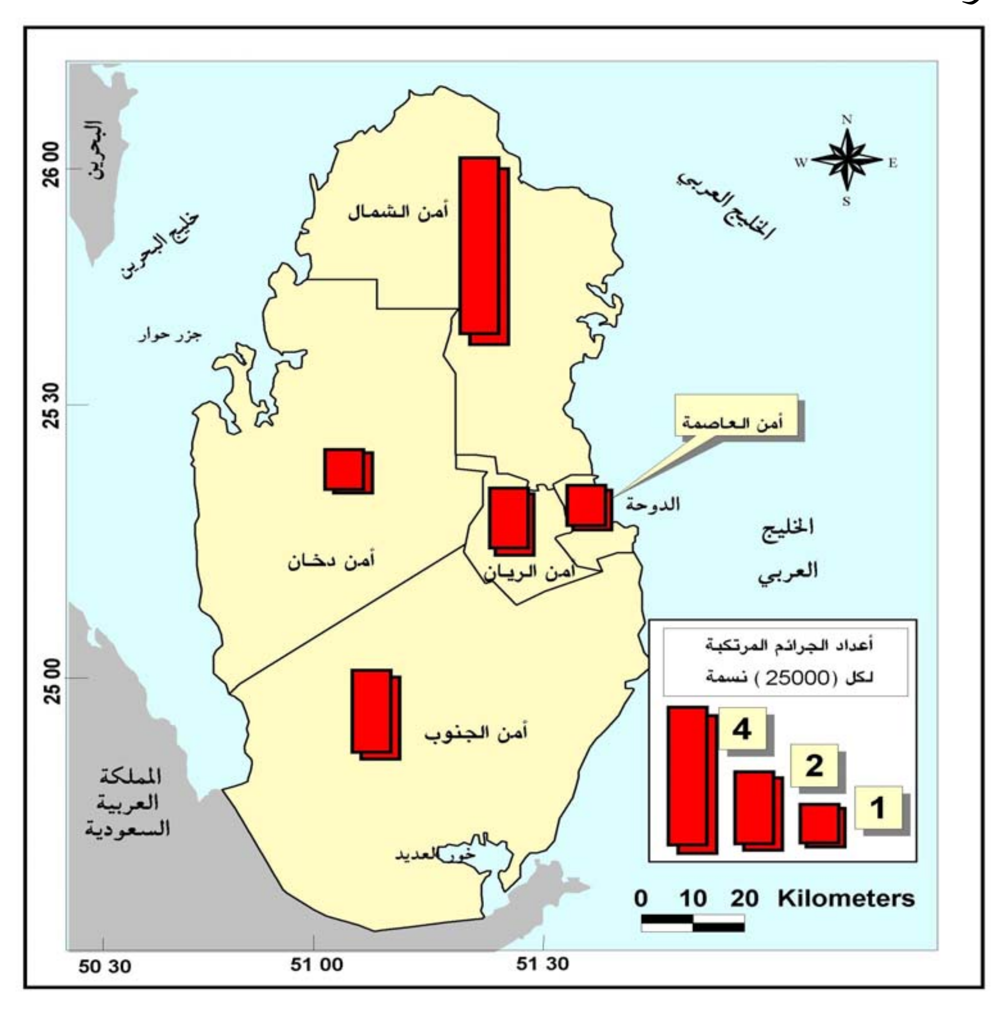
معدل أعداد الجرائم والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في الإدارات الأمنية خلال الفترة (2005–2015)

الإدارات الأمنية	عدد السكان	متوسط عدد الجرائم في الفترة (2005-2015)	متوسط الجرائم لكل 25000 نسمة
أمن العاصمة	965164	48.0	1.243
أمن الريان	696547	38.8	1.393
أمن الشمال	265164	52.5	4.950
أمن الجنوب	299037	23.3	1.948
أمن دخان	187571	6.6	0.880
المجموع	**2413483**	**33.840**	**2.083**

المصدر: من إعداد الباحث.

يظهر من الجدول (15) أن معظم الجرائم تتركز في إدارتي الشمال والعاصمة بمتوسط حسابي (52.2، 48.0) جريمة على الترتيب. ويظهر من الشكل (16) أن معدلات الجرائم لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة

الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن الشمال بنسبة (4.95 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن الجنوب في الترتيب الثاني وبنسبة (1.94 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في إدارة أمن الريان بنسبة (1.393 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في إدارتي أمن العاصمة وأمن دخان وبنسبة (1.243 جريمة: 25000 نسمة)، و (0.88 جريمة: 25000 نسمة) على الترتيب. ويبين الشكل (16) التوزيع المكاني للجرائم لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.



شكل (16)

التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الأمنية لدولة قطر، وبيانات وزارة الداخلية، 2015.

ثانياً: الاختلاف في التوزيع المكاني لمعدلات جرائم القتل العمد في الإدارات الأمنية في دولة قطر حسب أعداد السكان خلال الفترة (2005–2015).

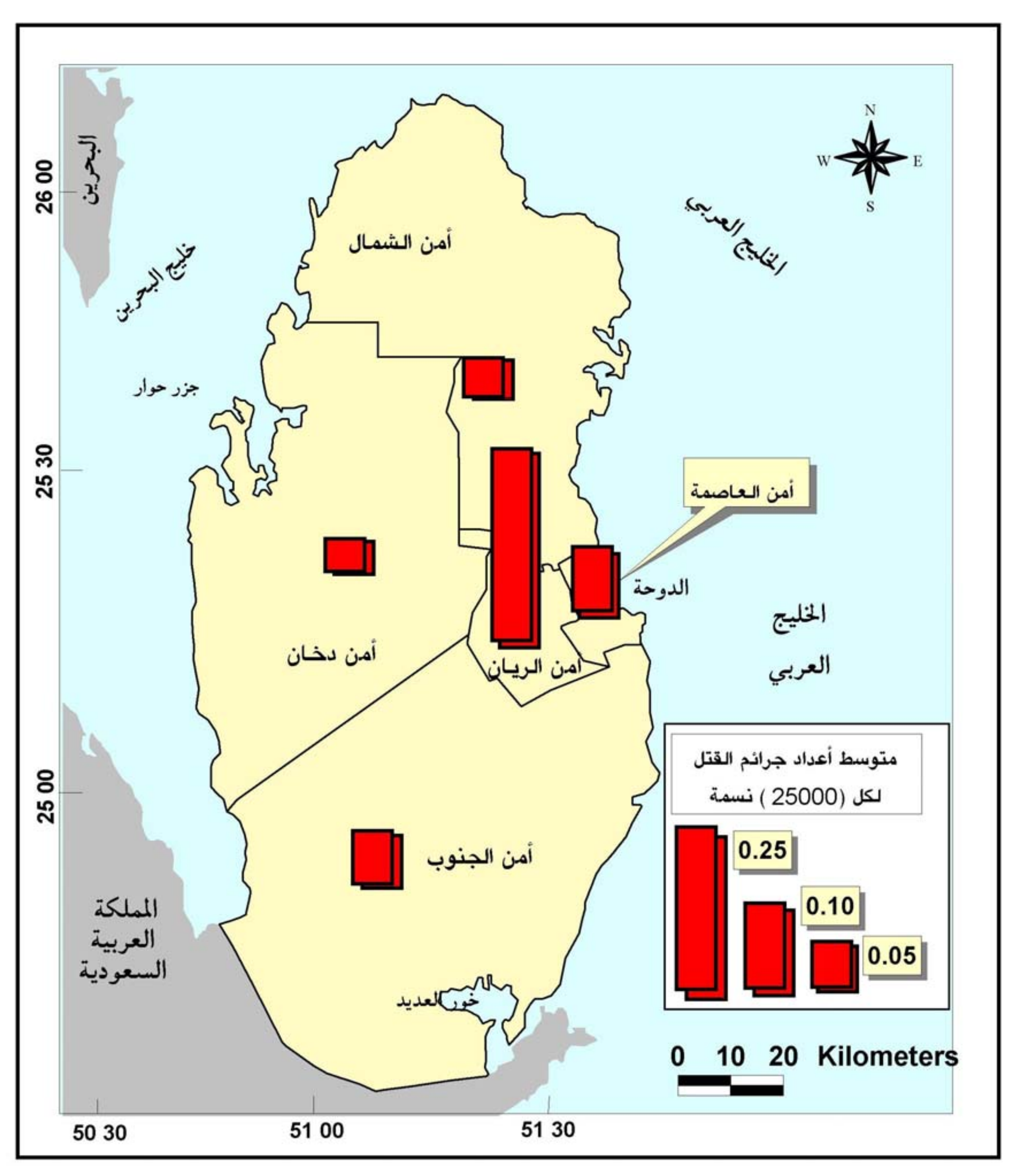
للتعرُّف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم القتل العمد في دولة قطر، تم أولاً تحديد أعداد السكان في الإدارات الأمنية، وأعداد جرائم القتل العمد ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2005–2015) في كل إدارة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة، والجدول (16) يوضِّح هذه النتائج.

جدول (16)

متوسط أعداد جرائم القتل والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في الإدارات الأمنية خلال الفترة (2010–2015)

الإدارات الأمنية	عدد السكان عام 2015	متوسط عدد جرائم القتل للفترة (2005-2015)	متوسط جرائم القتل لكل 25000 نسمة
أمن العاصمة	965164	1.45	**0.04**
أمن الريان	696547	7.02	**0.25**
أمن الشمال	265164	0.45	**0.04**
أمن الجنوب	299037	0.36	**0.03**
أمن دخان	187571	0.18	**0.02**

يظهر من الجدول (16) أن معظم جرائم القتل العمد تتركز في إدارة أمن الريان بمتوسط حسابي (7.02) جريمة. ويظهر من الشكل (17) أن معدلات جرائم القتل العمد لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن الريان بنسبة (0.25 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن العاصمة وأمن الشمال في الترتيب الثاني وبنسبة (0.04 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في إدارة أمن الجنوب بنسبة (0.03 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الأخير في إدارتي أمن دخان وبنسبة (0.02 جريمة: 25000 نسمة) ويبين الشكل (17) التوزيع المكاني لجرائم القتل العمد لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.



شكل (17)

التوزيع المكاني لجرائم القتل العمد المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الأمنية لدولة قطر، وبيانات وزارة الداخلية، 2015.

ثالثاً: الاختلاف في التوزيع المكاني لمعدلات جرائم الاعتداء الجسيم في الإدارات الأمنية في دولة قطر حسب أعداد السكان خلال الفترة (2005–2015).

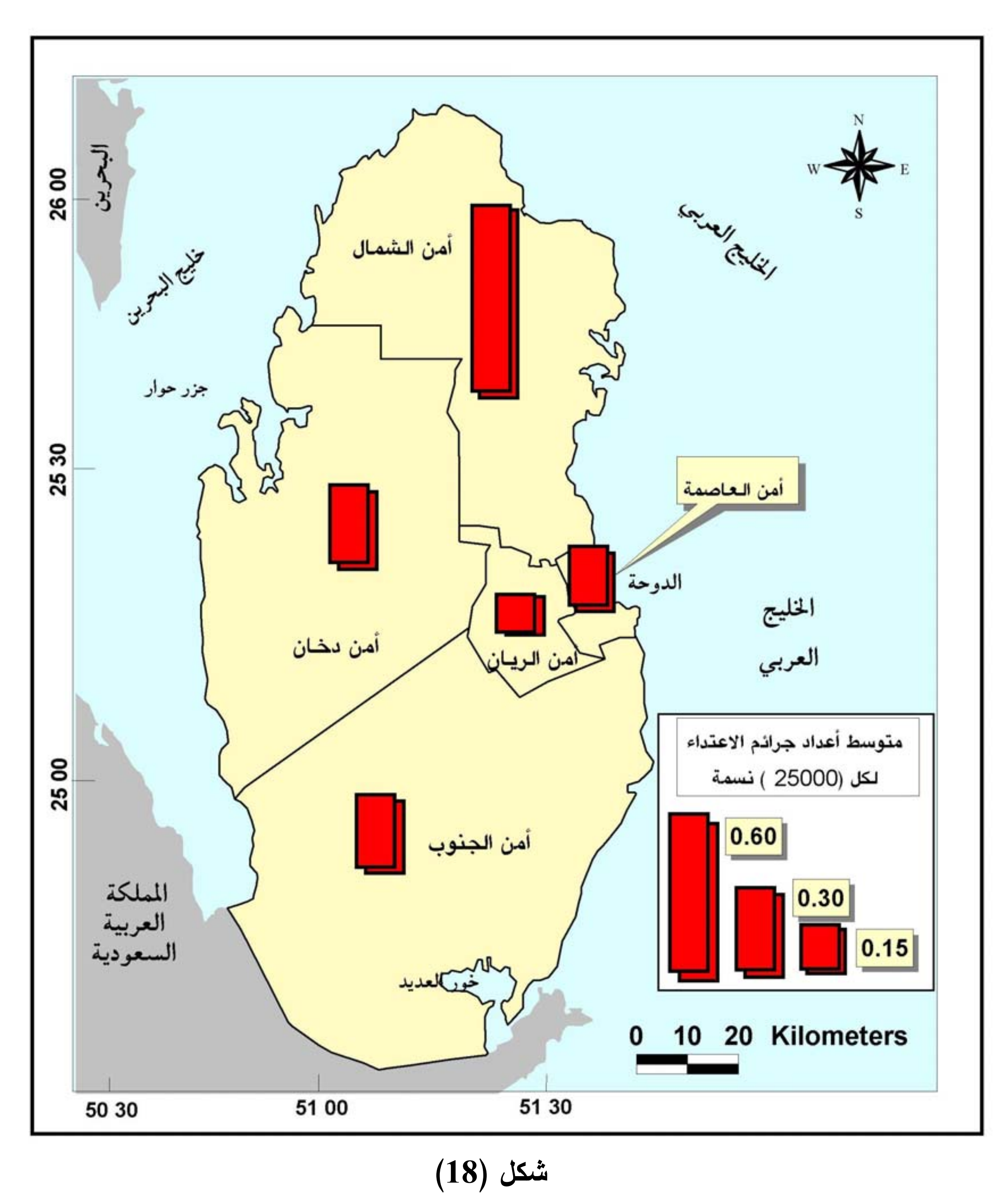
للتعرُّف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الاعتداء الجسيم في دولة قطر، تم أولا تحديد أعداد السكان في الإدارات الأمنية، وأعداد جرائم الاعتداء الجسيم ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2005–2015) في كل إدارة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة، والجدول (17) يوضِّح هذه النتائج.

جدول (17)

متوسط أعداد جرائم الاعتداء الجسيم والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في الإدارات الأمنية خلال الفترة (2005-2015)

المناطق الأمنية	عدد السكان عام 2015	متوسط عدد جرائم الاعتداء الجسيم للفترة (2005-2015)	متوسط جرائم الاعتداء الجسيم لكل 25000 نسمة
أمن العاصمة	965164	7.00	0.18
أمن الريان	696547	4.45	0.16
أمن الشمال	265164	6.91	0.65
أمن الجنوب	299037	3.00	0.25
أمن دخان	187571	2.45	0.33

يظهر من الجدول (17) أن معظم جرائم الاعتداء الجسيم تتركز في إدارة أمن العاصمة بمتوسط حسابي (7.00) جرائم. ويظهر من الشكل (18) أن معدلات جرائم الاعتداء الجسيم لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن الشمال بنسبة (0.65 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن دخان في الترتيب الثاني وبنسبة (0.33 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في إدارة أمن الجنوب بنسبة (0.25 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الأخير في إدارتي أمن الريان العاصمة وبنسبة (0.16 جريمة: 25000 نسمة) و (0.18 جريمة: 25000 نسمة) ويبين الشكل (18) التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء الجسيم لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.



شكل (18)

التوزيع المكاني لجرائم الاعتداء الجسيم المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الأمنية لدولة قطر، وبيانات وزارة الداخلية، 2015.

رابعاً: الاختلاف في التوزيع المكاني لمعدلات جرائم الاغتصاب في الإدارات الأمنية في دولة قطر حسب أعداد السكان خلال الفترة (2005–2015).

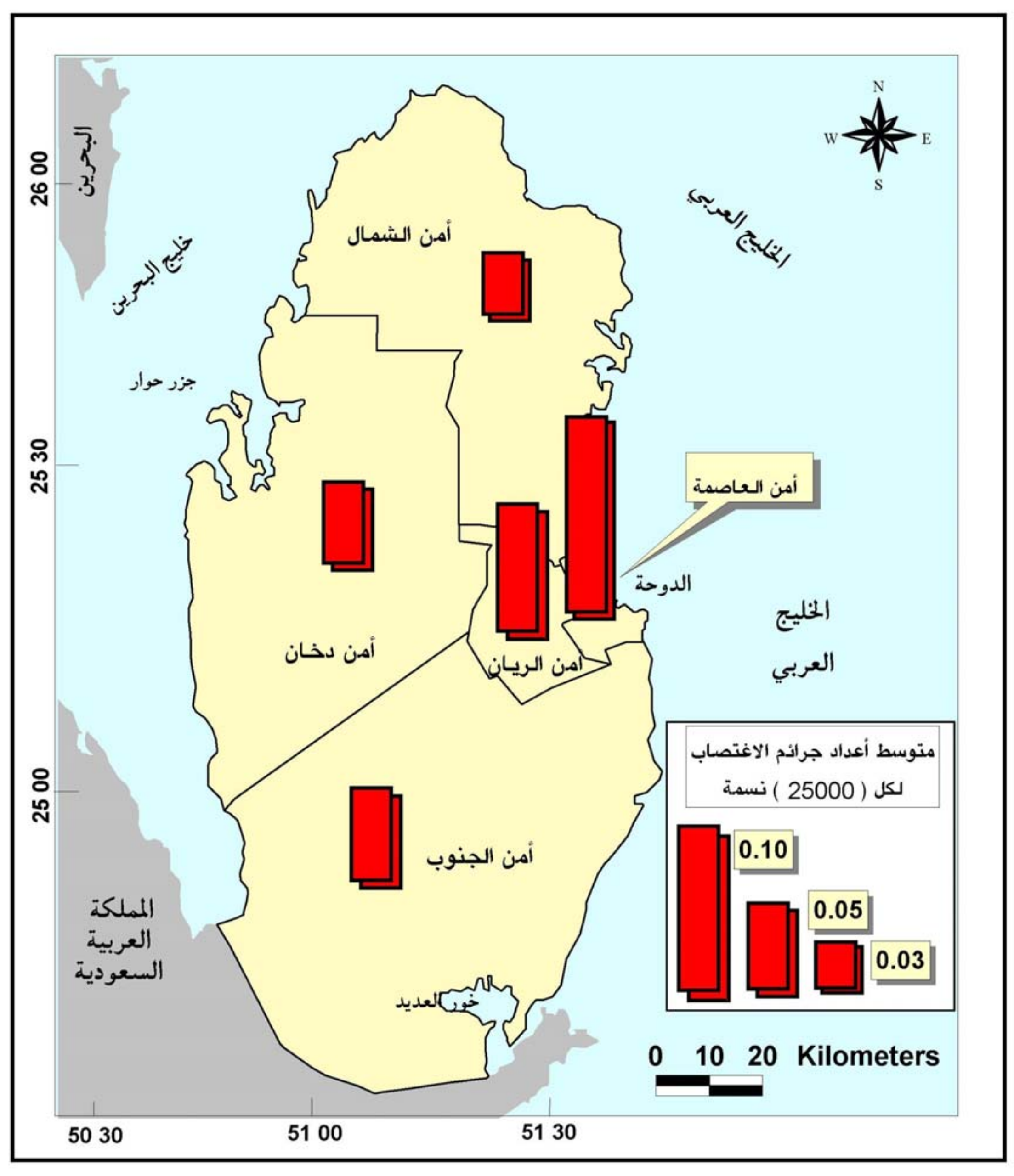
للتعرُّف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الاغتصاب في دولة قطر، تم أولا تحديد أعداد السكان في الإدارات الأمنية، وأعداد جرائم الاغتصاب ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2005–2015) في كل إدارة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة، والجدول (18) يوضِّح هذه النتائج.

جدول (18)

متوسط أعداد جرائم الاغتصاب والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المناطق خلال الفترة (2005-2015)

المناطق الأمنية	عدد السكان عام 2015	متوسط عدد جرائم الاغتصاب للفترة (2005-2015)	متوسط جرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة
أمن العاصمة	965164	3.82	0.10
أمن الريان	696547	1.64	0.06
أمن الشمال	265164	0.45	0.04
أمن الجنوب	299037	0.64	0.05
أمن دخان	187571	0.27	0.04

يظهر من الجدول (18) أن معظم جرائم الاغتصاب تتركز في إدارة أمن العاصمة بمتوسط حسابي (3.82) جرائم. ويظهر من الشكل (19) أن معدلات جرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن العاصمة بنسبة (0.10 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن الريان في الترتيب الثاني وبنسبة (0.06 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في إدارة أمن الجنوب بنسبة (0.05 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الأخير في إدارتي أمن الشمال ودخان وبنسبة (0.04 جريمة: 25000 نسمة) ويبين الشكل (19) التوزيع المكاني لجرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.



شكل (19)

التوزيع المكاني لجرائم جرائم الاغتصاب المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الأمنية لدولة قطر، وبيانات وزارة الداخلية، 2015.

خامساً: الاختلاف في التوزيع المكاني لمعدلات جرائم الاختطاف في الإدارات الأمنية في دولة قطر حسب أعداد السكان خلال الفترة (2005–2015).

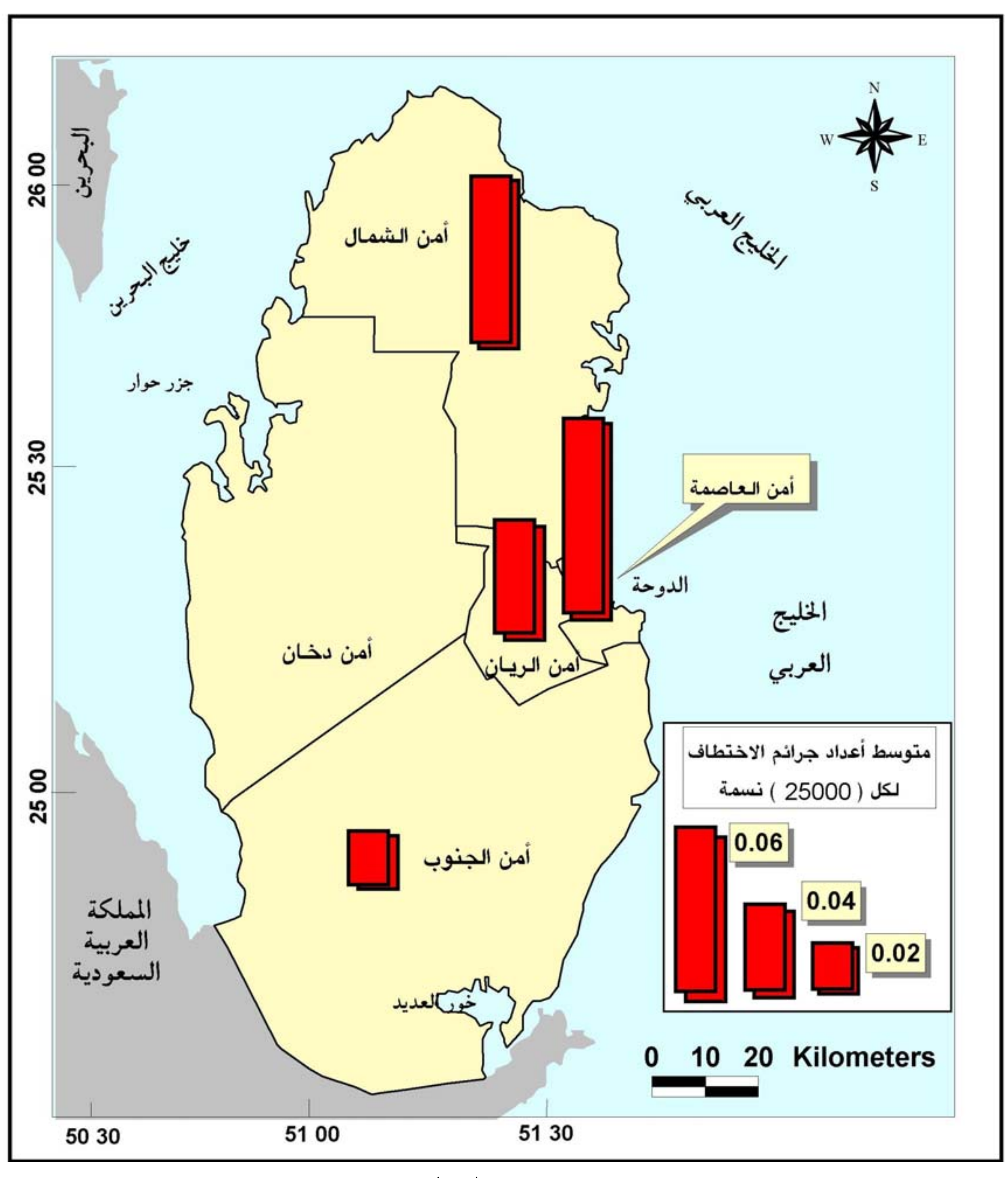
للتعرُّف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الاختطاف في دولة قطر، تم أولا تحديد أعداد السكان في الإدارات الأمنية، وأعداد جرائم الاختطاف ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2005–2015) في كل إدارة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة، والجدول (19) يوضِّح هذه النتائج.

جدول (19)

متوسط أعداد جرائم الاختطاف والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المناطق خلال الفترة (2005-2015)

المناطق الأمنية	عدد السكان عام 2015	متوسط عدد جرائم الاختطاف للفترة (2005–2015)	متوسط جرائم الاختطاف لكل 25000 نسمة
أمن العاصمة	965164	2.27	0.06
أمن الريان	696547	0.82	0.03
أمن الشمال	265164	0.55	0.05
أمن الجنوب	299037	0.27	0.02
أمن دخان	187571	0.00	0.00

يظهر من الجدول (19) أن معظم جرائم الاختطاف تتركز في إدارة أمن العاصمة بمتوسط حسابي (2.27) جرائم. ويظهر من الشكل (20) أن معدلات جرائم الاختطاف لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن العاصمة بنسبة (0.06 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن الشمال في الترتيب الثاني وبنسبة (0.05 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في إدارة أمن الريان بنسبة (0.03 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الرابع في إدارة أمن الجنوب بنسبة (0.02 جريمة: 25000 نسمة)، ولم تسجل إدارة أمن دخان أي جرائم اختطاف، ويبين الشكل (20) التوزيع المكاني لجرائم الاختطاف لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.



شكل (20)

التوزيع المكاني لجرائم جرائم الاختطاف المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الأمنية لدولة قطر، وبيانات وزارة الداخلية، 2015.

سادساً: الاختلاف في التوزيع المكاني لمعدلات جرائم السرقة بالإكراه في الإدارات الأمنية في دولة قطر حسب أعداد السكان خلال الفترة (2005–2015).

للتعرُّف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم السرقة بالإكراه في دولة قطر، تم أولا تحديد أعداد السكان في الإدارات الأمنية، وأعداد جرائم السرقة بالإكراه ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2005–2015) في كل إدارة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة، والجدول (20) يوضِّح هذه النتائج.

جدول (20)

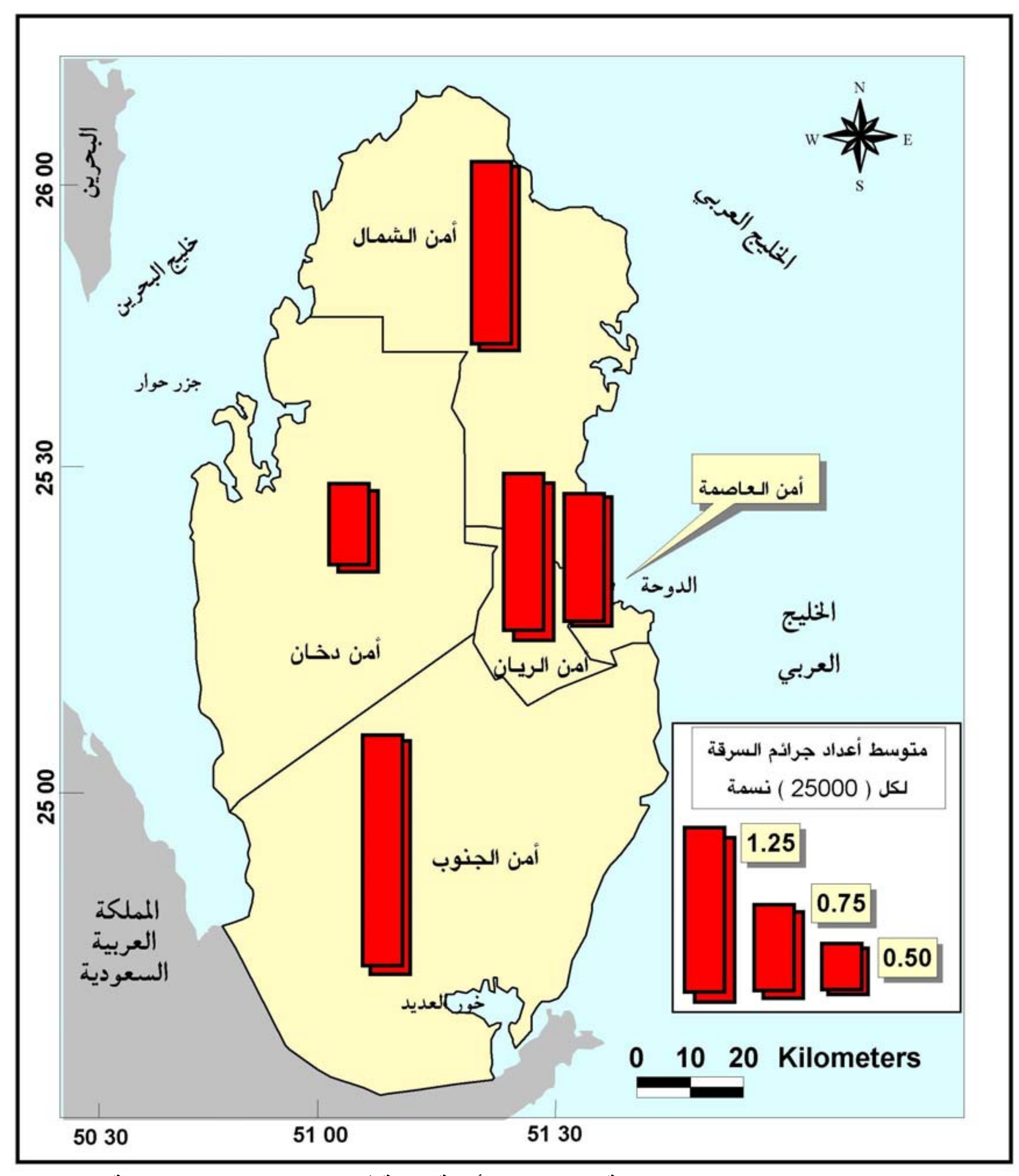
متوسط أعداد جرائم السرقة بالإكراه والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المناطق خلال الفترة (2005-2015)

المناطق الأمنية	عدد السكان عام 2015	متوسط عدد جرائم الاختطاف للفترة ((2005-2015))	متوسط جرائم الاختطاف لكل 25000 نسمة
أمن العاصمة	965164	18.73	0.49
أمن الريان	696547	15.27	0.55
أمن الشمال	265164	8.36	0.79
أمن الجنوب	299037	14.55	1.22
أمن دخان	187571	3.45	0.46

يظهر من الجدول (20) أن معظم جرائم السرقة بالإكراه تتركز في إدارة أمن العاصمة بمتوسط حسابي (18.73) جرائم. ويظهر من الشكل (21) أن معدلات جرائم السرقة بالإكراه لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن الجنوب بنسبة (1.22 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن الشمال في الترتيب الثاني وبنسبة (0.79 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في إدارة أمن الريان بنسبة (0.55 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الأخير في إدارة أمن دخان وبنسبة (0.46 جريمة: 25000 نسمة)، ويبين الشكل (21) التوزيع المكاني لجرائم السرقة بالإكراه لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.

شكل (21)

التوزيع المكاني لجرائم السرقة بالإكراه المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية



المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الأمنية لدولة قطر، وبيانات وزارة الداخلية، 2015.

سادساً: الاختلاف في التوزيع المكاني لمعدلات جرائم التزييف والتزوير في الإدارات الأمنية في دولة قطر حسب أعداد السكان خلال الفترة (2005–2015).

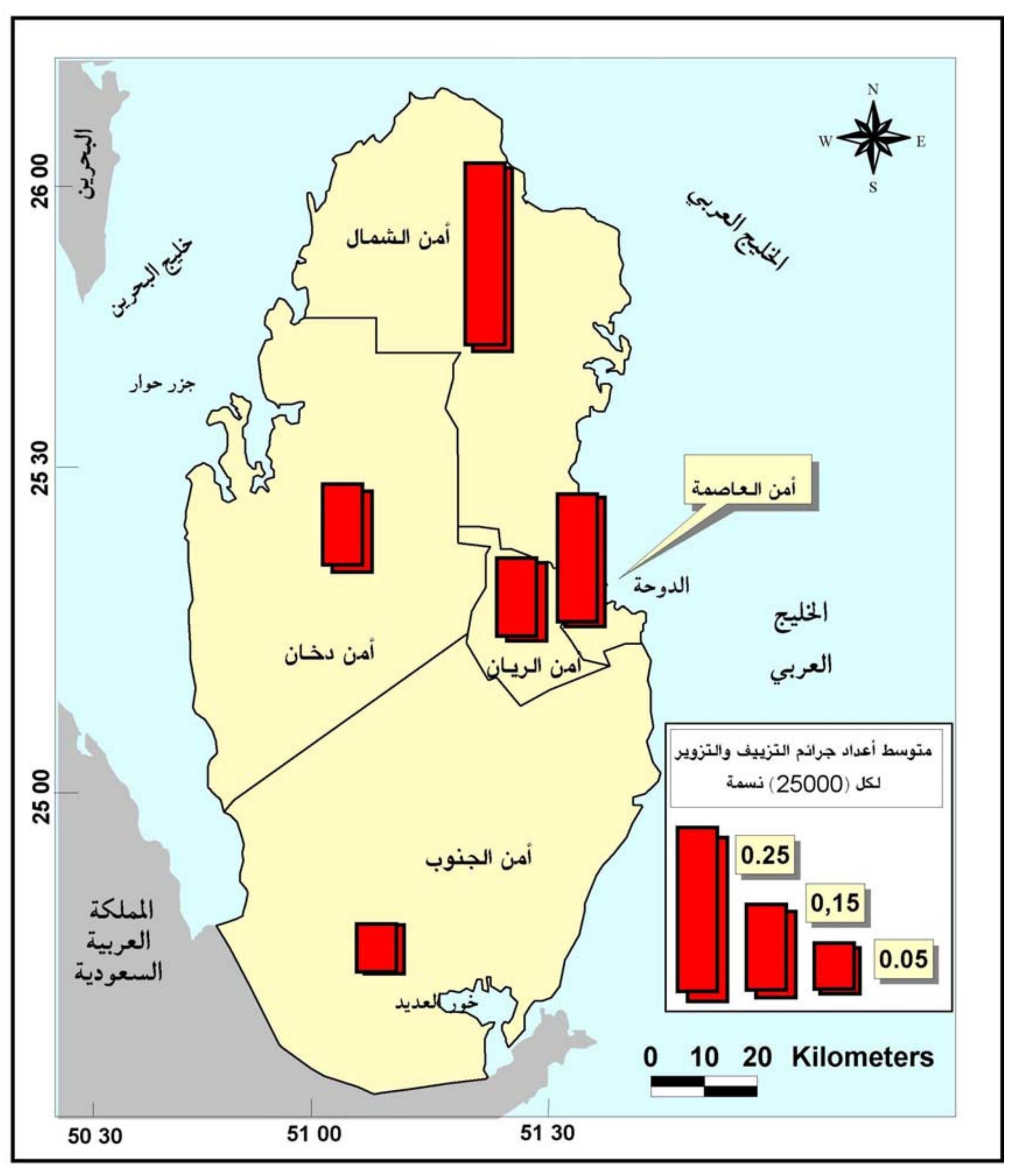
للتعرُّف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم التزييف والتزوير في دولة قطر، تم أولا تحديد أعداد السكان في الإدارات الأمنية، وأعداد جرائم التزييف والتزوير ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2005–2015) في كل إدارة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة، والجدول (21) يوضِّح هذه النتائج.

جدول (21)

متوسط أعداد جرائم التزييف والتزوير والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المناطق خلال الفترة (2005-2015)

المناطق الأمنية	عدد السكان عام 2015	متوسط عدد جرائم الاختطاف للفترة ((2005-2015))	متوسط جرائم الاختطاف لكل 25000 نسمة
أمن العاصمة	965164	5.91	0.15
أمن الريان	696547	1.82	0.07
أمن الشمال	265164	2.64	0.25
أمن الجنوب	299037	0.64	0.05
أمن دخان	187571	0.64	0.08

يظهر من الجدول (21) أن معظم جرائم التزييف والتزوير تتركز في إدارة أمن العاصمة بمتوسط حسابي (5.91) جرائم. ويظهر من الشكل (22) أن معدلات جرائم التزييف والتزوير لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن الشمال بنسبة (0.25 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن العاصمة في الترتيب الثاني وبنسبة (0.15 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث والرابع في إدارة أمن دخان بنسبة (0.08 جريمة: 25000 نسمة) وبنسبة (0.07 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الأخير في إدارة أمن الجنوب وبنسبة (0.05 جريمة: 25000 نسمة)، ويبين الشكل (22) التوزيع المكاني لجرائم التزييف والتزوير لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة.



شكل (22)

التوزيع المكاني لجرائم التزييف والتزوير المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة حسب الإدارات الأمنية

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على خارطة التقسيمات الأمنية لدولة قطر، وبيانات وزارة الداخلية، 2015.

2.4 الإجابة عن أسئلة الدِّراسة الميدانية

يتضمن هذا الجزء من الدِّراسة تحليل الخصائص العامة للجرائم المرتكبة في دولة قطر، بالاعتماد على البيانات المسحية التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق أداة الدِّراسة على عينة قصدية مكونة من 293 نزيل ونزيل والذين اختيروا من النزلاء المحكومين بالجرائم الكبرى والجرائم الهامة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في دولة قطر.

السؤال الثالث: ما الخصائص النوعية والأسرية والإجرامية لمرتكبي الجرائم في دولة قطر؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية للخصائص النوعية والأسرية لأفراد عينة الدِّراسة من مرتكبي الجرائم في دولة قطر، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص.

أ- الخصائص النوعية لمرتكبي الجرائم في دولة قطر

تشمل الخصائص النوعية لمرتكبي الجرائم من عينة الدِّراسة المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، العمل قبل دخول السجن.

1-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الجنس:

جدول (22)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الجنس

فئات متغير الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	250	85.32
أنثى	43	14.68
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (22) أن الذكور من عينة الدِّراسة قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 85.32% من حجم العينة الإجمالية، وشكلت الإناث ما نسبته 14.68%. ومن الجدير بالذكر بأن عدد السكان الذكور في دولة قطر يزيد بنسبة كبيرة عن عدد الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 75.2% مقابل 24.8% للإناث، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أعداد الوافدين في دولة قطر والذين معظمهم من الذكور.

2- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الجنسية

جدول (23)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الجنسية

فئات متغير الجنسية	العدد	النسبة المئوية %
قطري	113	38.60
وافد	180	61.40
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (23) أن أفراد عينة الدِّراسة من القطرين قد شكلوا ما نسبته 38.60% من حجم العينة الإجمالية، بينما شكل الوافدين النسبة الأكبر وبما نسبته 61.40%.

3-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير العمر

جدول (24)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير العمر (سنة)

فئات متغير العمر	العدد	النسبة المئوية %
18 – 24	105	35.84
25 – 34	110	37.54
35- 44	44	15.02
أكثر من 45	34	11.60
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (2) أن عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (25-34) سنة قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 37.54% من حجم العينة الإجمالية، وشكلت الفئة العمرية (18-24) سنة ما نسبته 35.84%، بينما شكلت الفئة العمرية (35-44) سنة ما نسبته 15.02 %، وأخيراً شكلت الفئة العمرية (أكثر من 45) ما نسبته 11.60%.

4-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

جدول (25)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ابتدائي	77	26.28
متوسط	68	23.21
ثانوي	71	24.23
دبلوم	44	15.02
جامعي	33	11.26
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (25) أن أفراد عينـة الدِّراسـة من المستوى التعليم "الابتدائي" قد شكلوا النسبة الأكبر بما نسبته 26.28%، ومن المستوى التعليم "الثانوي" قد شكلوا ما نسبته 24.23%، ومن المستوى التعليم "المتوسط" قد شكلوا ما نسبته 23.21%، ومن المستوى التعليم "الجامعي" بنسبة 11.26%، ومن المستوى التعليم "دبلوم متوسط" بنسبة 15.02%. وتؤكد النتائج السابقة على دور التعليم في التقليل من نسبة ارتكاب الجرائم في المجتمع القطري، حيث يلاحظ بأنه كلما زاد المستوى التعليمي للأفراد كلما قلت توجهات الأفراد نحو الجريمة.

5- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

جدول (26)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

فئات متغير الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية (%)
متزوج	95	32.42
أعزب	144	49.15
أرمل	12	4.10
مطلق	42	14.33
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (26) أن أفراد عينة الدِّراسة من فئة العزاب قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 49.15%، أما من فئة المتزوجين فقد شكلوا ما نسبته 32.42%، أما من فئة المطلقين والأرامل فبلغت نسبتهم 14.33% و 4.10% على الترتيب.

6- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير طبيعة العمل السابق:

جدول (27)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير طبيعة العمل السابق

فئات متغير طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية (%)
موظف قطاع عام	63	21.50
موظف قطاع خاص	86	29.35
طالب	27	9.22
أعمال حرة	57	19.45
عاطل عن العمل	60	20.48
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (27) أن أفراد عينة الدِّراسة من العاملين في القطاع الخاص قبل إيداعهم في المؤسسات العقابية والإصلاحية قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 29.35%، أما من الذين كانوا يعملون في القطاع العام -الوظائف الحكومية- فقد شكلوا ما نسبته 21.50%، أما الذين كانوا يعملون في الأعمال الحرة فبلغت نسبتهم 19.45%، أما الطلبة فقد شكلوا ما نسبته 9.22%، والعاطلين عن العمل فبلغت نسبتهم 20.48 %.

ب- الخصائص الأسرية لمرتكبي الجرائم في دولة قطر

تشمل الخصائص الأسرية لمرتكبي الجرائم من عينة الدِّراسة المتغيرات التالية:

الدخل الشهري للأسرة، عدد أفراد الأسرة، عمل الأب، عمل الأم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، حالة الأب.

1-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري

جدول (28)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة

فئات متغير الدخل الشهري "ريال قطري"	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من 3000	92	31.40
3000 -6000	77	26.28
6001 - 9000	47	16.04
9001 - 12000	42	14.33
أكثر من 12000	35	11.95
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (28) أن عينة الدِّراسة من فئة الدخل (أقل من 3000) ريال قطري قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 31.40%، ومن فئة الدخل (3000-6000) ريال قطري فقد شكلوا ما نسبته 26.28%، ومن فئة الدخل (9001-12000) ريال قطري فشكلوا ما نسبته 14.33%، أما من ذوي الدخل المرتفع والذين يزيد دخلهم عن 12000 ريال قطري فشكلوا النسبة الأقل 11.95%.

2- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

جدول (29)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

فئات متغير عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1-3	46	15.70
4-7	131	44.71
8-10	70	23.89
أكثر من 10	46	15.70
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (29) أن أفراد عينة الدِّراسة ممن عدد أفراد أسرهم ضمن الفئة (4-7) أفراد قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 44.71%، أما الذين عدد أفراد

أسرهم ضمن الفئة (8-10) أفراد فقد شكلوا ما نسبته 23.89%، أما من الذين يبلغ عدد أفراد أسرهم (1-3) أفراد و (أكثر من 10) أفراد فبلغت نسبتهم 15.70%.

3- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأب

جدول (30)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي للأب	التكرار	النسبة المئوية %
ابتدائي	85	29.01
متوسط	55	18.77
ثانوي	56	19.11
دبلوم متوسط	50	17.06
جامعي	47	16.04
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (30) أن أفراد عينة الدِّراسة ممن آبائهم من المستوى التعليم "الابتدائي" قد شكلوا النسبة الأكبر بما نسبته 29.01 %، ثم من المستوى التعليم "الثانوي" بنسبة 19.11%، ومن المستوى التعليم "المتوسط" بنسبة 18.77%، ومن المستوى التعليم "دبلوم متوسط" بنسبة 17.06%، أما من الذين آبائهم من "التعليم الجامعي" فبلغت نسبنهم 16.04%.

4-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً متغير المستوى التعليمي للأم

جدول (31)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأم

فئات متغير المستوى التعليمي للأم	التكرار	النسبة المئوية %
ابتدائي	121	41.30
متوسط	69	23.55
ثانوي	45	15.36
دبلوم متوسط	37	12.63
جامعي	21	7.17
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (31) أن أفراد عينة الدِّراسة ممن أمهاتهم من المستوى التعليم "الابتدائي" قد شكلوا النسبة الأكبر بما نسبته 41.30%، ثم من المستوى التعليم " المتوسط" بنسبة 23.55%، ومن المستوى التعليم "الثانوي" بنسبة 15.36%، ومن المستوى التعليم " دبلوم متوسط" بنسبة 12.63%، أما من الذين أمهاتهم من "التعليم الجامعي" فبلغت نسبتهم 7.17%.

5- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عمل الأب

جدول (32)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عمل الأب

فئات متغير عمل الأب	التكرار*	النسبة المئوية (%)
موظف قطاع عام	15	12.63
موظف قطاع خاص	32	18.43
أعمال حرة	37	20.14
متقاعد	32	18.43
عاطل عن العمل	67	30.38
المجموع	**183**	**100**

*** العدد الإجمالي أقل من عدد العينة بسبب وجود أباء متوفين.**

يتَّضح من الجدول (32) أن أفراد عينة الدِّراسة الذين أبائهم من العاطلين عن العمل قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 30.38 %، أما الذين أبائهم يعملون في الوظائف الحكومية –القطاع العام- فقد شكلوا النسبة الأقل بما نسبته 12.63%، أما الذين أبائهم من العاملين في القطاع الخاص، فقد شكلوا ما نسبته 18.43 %، أما الذين أبائهم من العاملين في الأعمال الحرة والمتقاعدين فبلغت نسبتهم 20.14 % و 18.43 % بالترتيب.

6- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عمل الأم:

جدول (33)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عمل الأم

فئات متغير عمل الأم	التكرار	النسبة المئوية (%)
موظفه قطاع عام	31	10.58
موظفه قطاع خاص	59	20.14
أعمال حرة	57	19.45
متقاعدة	43	14.68
بدون عمل	103	35.15
المجموع	293	**100**

يتَّضح من الجدول (33) أن أفراد عينة الدِّراسة ممن أمهاتهم يعملن في الأعمال الحرة قد شكلوا ما نسبته 19.45%، أما الذين أمهاتهم يعملن في الوظائف الحكومية فقد شكلوا النسبة الأقل بما نسبته 10.58 %، أما الذين أمهاتهم يعملن في القطاع الخاص فقد شكلن ما نسبته 20.14%، أما الذين أمهاتهم من غير عمل فبلغت نسبتهم 35.15 %.

7- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير حالة الأب

جدول (34)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير حالة الأب

فئات متغير حالة الأب	التكرار	النسبة المئوية (%)
على قيد الحياة	183	62.46
متوفى	110	37.54
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (34) أن أفراد عينة الدِّراسة ممن أبائهم على قيد الحياة قد شكلوا ما نسبته 62.46%، أما ممن آبائهم متوفين فقد شكلوا ما نسبته 37.54%.

8- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير حالة الأم

جدول (35)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير حالة الأم

فئات متغير حالة الأم	التكرار	النسبة المئوية (%)
على قيد الحياة	208	70.99
متوفى	85	29.01
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (35) أن أفراد عينة الدِّراسة ممن أمهاتهم على قيد الحياة قد شكلوا ما نسبته 70.99%، أما ممن أمهاتهم متوفيات فقد شكلوا ما نسبته 29.01%.

ج- الخصائص الإجرامية

تشمل الخصائص الإجرامية لأفراد عينة الدِّراسة المتغيرات التالية: نمط الجريمة المرتكبة، عدد السوابق الإجرامية، عدد المشاركين في الجريمة، مدة عقوبة السجن، أسباب ارتكاب الجريمة.

1- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عدد السوابق الإجرامية

جدول (36)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عدد السوابق الإجرامية

العدد	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	132	45.1
مرتين	85	29.1
ثلاث مرات فأكثر	76	25.8
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (36) أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدِّراسة هم من أصحاب السوابق الإجرامية وقد شكلوا ما نسبته 44.9%، وبلغت نسبة الذين لهم سابقة إجرامية واحدة ما عدا الجريمة الحالية المعاقب عليها ما نسبته 29.1%، وشكل الذين لهم سابقتين وأكثر ما نسبنه 25.8%، أما مرتكبي الجريمة للمرة الأولى فقد شكلوا ما نسبته 45.1%.

2- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عدد المشاركين في ارتكاب الجريمة

جدول (37)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير عدد المشاركين في ارتكاب الجريمة

عدد المشاركين في ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية (%)
وحدي	170	58.0
شخصين	72	24.6
ثلاثة أشخاص	23	7.8
أكثر من ثلاثة أشخاص	28	9.6
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (37) أن معظم عينة الدِّراسة قد ارتكبوا الجريمة بمفردهم وقد شكلوا ما نسبته 58.0 %، وشكل الذين ارتكبوا الجريمة بمشاركة شخص آخر ما نسبته 24.6 %، وشكل الذين ارتكبوا الجريمة بمشاركة شخصين ما نسبته 7.8%، أما الذين ارتكبوا الجريمة بمشاركة أكثر من شخصين فقد شكلوا ما نسبته 9.6%.

3-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير مدة العقوبة

جدول (38)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير مدة العقوبة

مدة العقوبة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	94	32.08
5 – 10 سنوات	95	32.42
11 – 15 سنة	58	19.80
أكثر من 15 سنة	46	15.70
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (38) أن نسبة كبيرة من عينة الدِّراسة محكومين بالسجن لفترة (5-10) سنوات وقد شكلوا ما نسبته 32.42%، وشكل المحكومين بالسجن لفترة أقل من 5 سنوات ما نسبته 32.08%، وشكل المحكومين بالسجن لفترة (11-15) سنة ما نسبته 19.80%، أما المحكومين بالسجن لفترة تزيد عن 15 سنة فشكلوا ما نسبته 15.70%.

4- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير أسباب ارتكاب الجريمة

جدول (39)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير أسباب ارتكاب الجريمة

فئات متغير أسباب ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الحاجة المادية	98	33.4
الانتقام والثأر	49	16.7
مشاكل مع الآخرين	72	24.6
أخرى: مسايرة الأصدقاء، لشراء الكحول، ضغوط الأصدقاء، المخدرات، مشاكل أسرية	74	25.3
المجموع	**293**	**100**

يتَّضح من الجدول (39) أن الحاجة المادية من أهم الأسباب المؤدية لارتكاب الجرائم لدى أفراد عينة الدِّراسة بنسبته 42.3%، وشكل الانتقام والثأر كأحد أسباب ارتكاب الجريمة ما نسبته 16.7%، وشكلت الأسباب المتعلقة بالمشاكل مع الآخرين ما نسبته 24.6%، أما الأسباب الأخرى فشكلت ما نسبته 25.3%.

5- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير نمط الجريمة المرتكبة

أ- الجرائم الكبرى

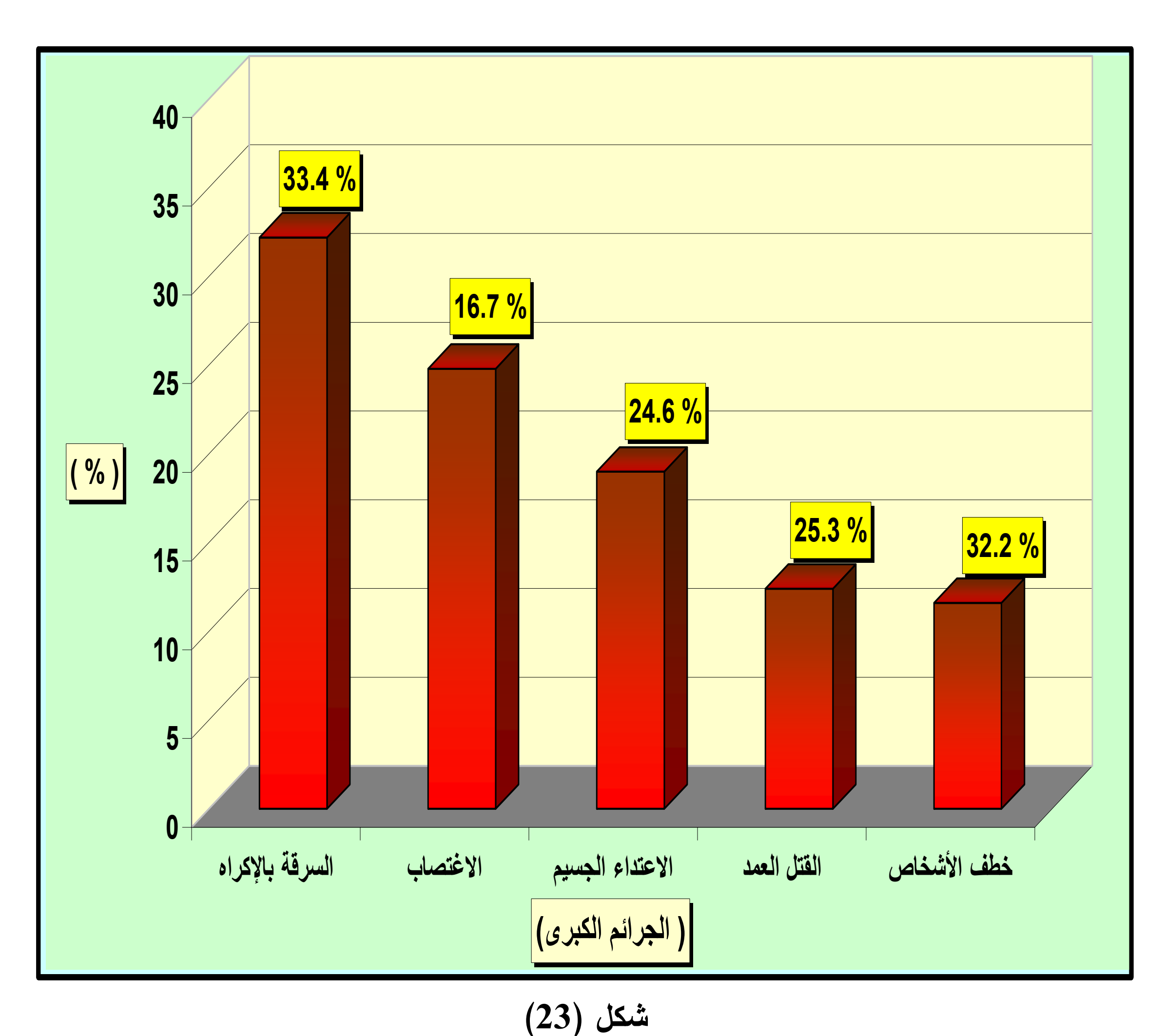
جدول (40)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير نوع الجريمة "الجرائم الكبرى"

الجرائم الكبرى	العدد	النسبة المئوية (%)
القتل العمد	15	12.4
الاعتداء الجسيم	23	19.0
الاغتصاب	30	24.8
خطف الأشخاص	14	11.6
السرقة بالإكراه	39	32.2
المجموع	**121**	**100**

يتَّضح من الجدول (11) أن عدد الجرائم الكبرى المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة قد بلغت نحو 121 جريمة، تشكل ما نسبته 41.29% من العدد الكلي من الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة والبالغة نحو 293 جريمة، ويلاحظ من الجدول بأن

جرائم السرقة بالإكراه قد شكلت النسبة الأكبر من الجرائم الكبرى المرتكبة بما نسبته 32.2%، يليها جرائم الاغتصاب وشكلت ما نسبته 24.8%، أما جرائم الخطف فقد شكلت النسبة الأقل بما نسبته 11.60%، أما جرائم القتل العمد فقد شكلت ما نسبته 12.4%، وجرائم الاعتداء الجسيم فبلغت نسبتها 19.0%. والشكل (23) يوضِّح هذه النتائج.



شكل (23)

التوزيع النسبي للجرائم الكبرى حسب نمط الجريمة

المصدر: بالاعتماد على نتائج الميدانية المعتمدة على تحليل استجابات عينة الدِّراسة.

ب- الجرائم الهامة

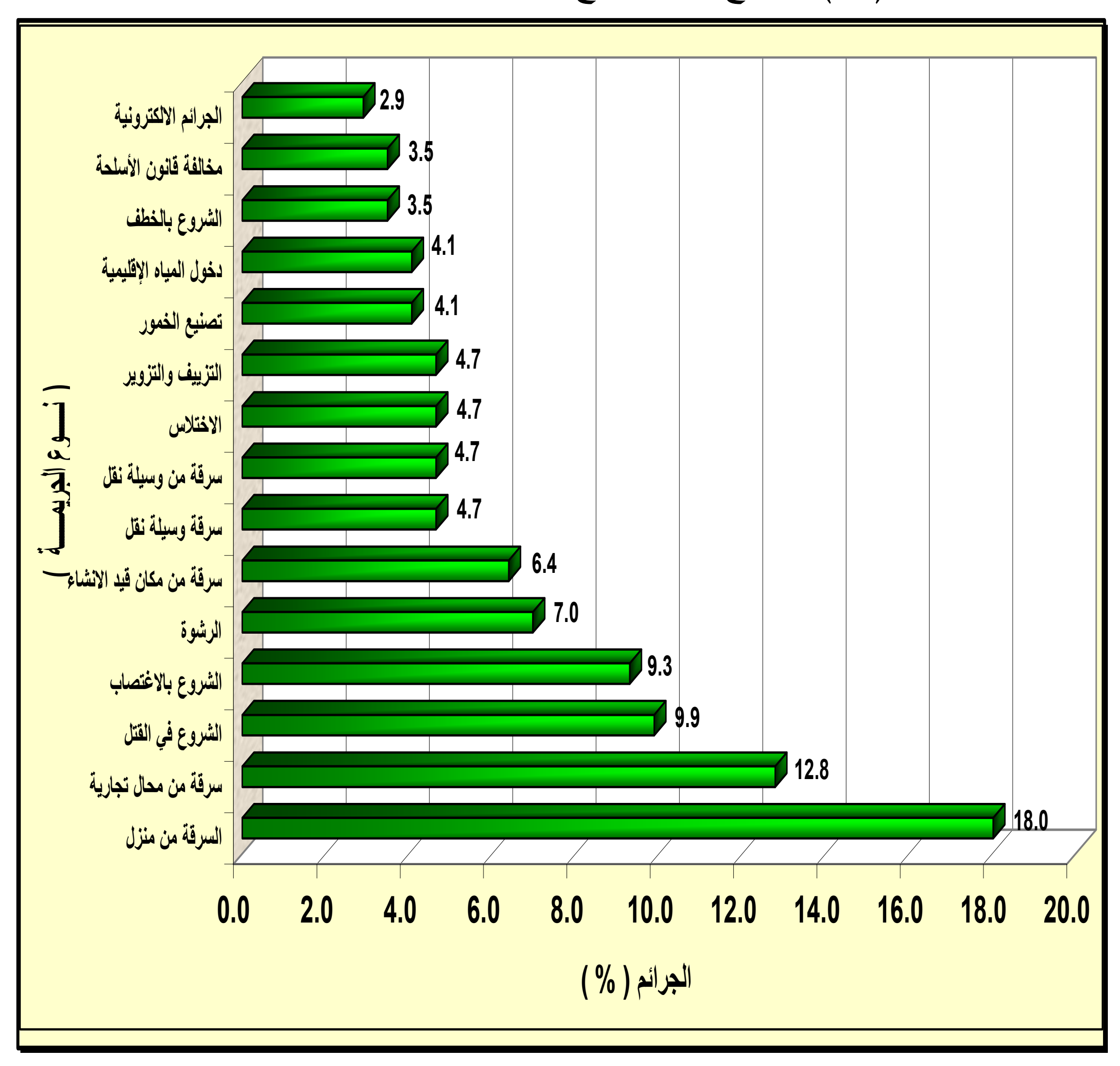
جدول (41)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع الجرائم الهامة حسب نوع الجريمة

الجرائم الهامة	العدد	النسبة المئوية (%)
الشروع في القتل	17	9.9
السرقة من منزل	31	18.0
سرقة من محال تجارية	22	12.8
سرقة وسيلة نقل	8	4.7
سرقة من وسيلة نقل	8	4.7
سرقة من مكان قيد الإنشاء	11	6.4
الشروع بالاغتصاب	16	9.3
الشروع بالخطف	6	3.5
الاختلاس	8	4.7
الرشوة	12	7.0
التزييف والتزوير	8	4.7
تصنيع الخمور	7	4.1
مخالفة قانون الأسلحة	6	3.5
الجرائم الالكترونية	5	2.9
دخول المياه الإقليمية	7	4.1
المجموع	**172**	**100.0**

يتَّضح من الجدول (41) أن عدد الجرائم الهامة قد بلغت نحو 172 جريمة، تشكل ما نسبته 58.71% من العدد الكلي من الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة والبالغة نحو 293 جريمة، ويلاحظ من الجدول بأن جرائم السرقة من المنازل قد شكلت النسبة الأكبر من الجرائم الهامة بما نسبته 18.0%، يليها جرائم السرقة من المحال التجارية وشكلت ما نسبته 12.8%، أما جرائم الشروع في القتل فقد شكلت ما نسبته 9.9%، أما جرائم الشروع في الاغتصاب فقد شكلت ما نسبته 9.3%، وجرائم الرشوة فبلغت نسبتها 7.0%، أما جرائم السرقة من مكان قيد الإنشاء فشكلت ما نسبته 6.4%، أما جرائم سرقة وسائل النقل والسرقة من وسائل النقل وجرائم الاختلاس

والتزييف والتزوير فشكلت كلٍ منها 4.7%، أما جرائم تصنيع الخمور ودخول المياه الإقليمية فشكل كلٍ منها ما نسبته 4.1%، أما جرائم الشروع بالخطف وجرائم مخالفة قانون الأسلحة فشكل كل منها 3.5%، وأخيرا الجرائم الالكترونية وشكلت ما نسبته 2.9 %. والشكل (24) يوضِّح هذه النتائج.



شكل (24)

التوزيع النسبي للجرائم الهامة حسب نمط الجريمة

الإجابة عن السؤال الرابع: ما مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف مكان ارتكاب الجريمة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب التكرارات والنسب المئوية للجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف مكان ارتكاب الجريمة، وإجراء اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة للكشف عن الفروق الإحصائية في توزيع أعداد الجرائم المرتكبة باختلاف مكان ارتكابها دولة قطر، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

أ- توزيع أعداد الجرائم الكبرى باختلاف أماكن ارتكابها حسب الإدارات الأمنية

يوضِّح الجدول (42) نتائج اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة للكشف عن الفروق الإحصائية في توزيع أعداد الجرائم المرتكبة من قبل أفراد عينة الدِّراسة باختلاف **الإدارات الأمنية** في دولة قطر.

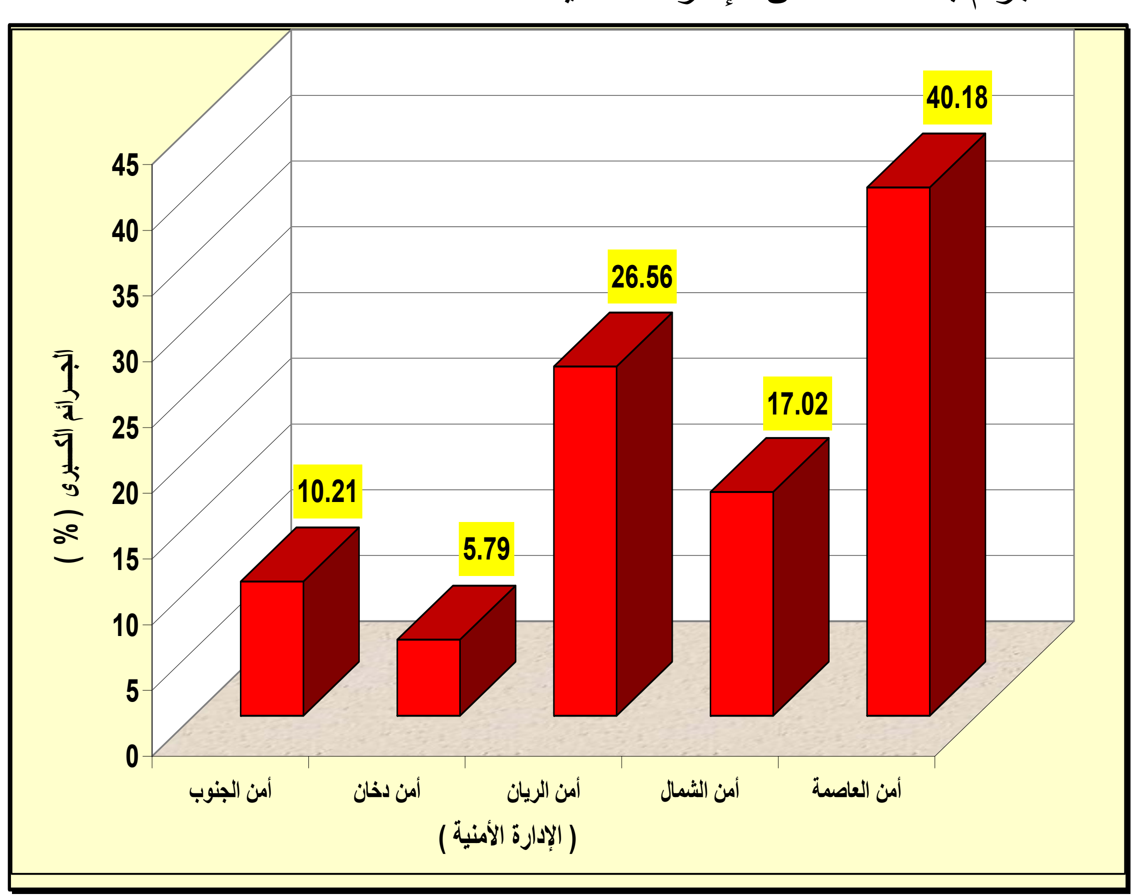
جدول (42)

نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم الكبرى باختلاف الإدارات الأمنية

الإدارة الأمنية	العدد	النسبة المئوية	Ch2	الدلالة الإحصائية
أمن العاصمة	49	40.18		
أمن الشمال	21	17.02		
أمن الريان	32	26.56	*111.33	0.00
أمن دخان	7	5.79		
أمن الجنوب	12	10.21		
المجموع	121	100		

يتَّضح من الجدول (42) التباين الواضح في أعداد الجرائم الكبرى المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية حيث شكلت الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة النسبة الأكبر وبما نسبته 40.18%، يليها الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الريان وشكلت ما نسبته 26.56 %، أما الجرائم المرتكبة في أمن الشمال فشكلت ما نسبته 17.02%، أما الجرائم الكبرى المرتكبة في أمن الجنوب فشكلت ما نسبته 10.21%، أما الجرائم الكبرى المرتكبة في أمن دخان فشكلت النسبة الأقل من الجرائم المرتكبة في دولة قطر وبما نسبته 5.79%.

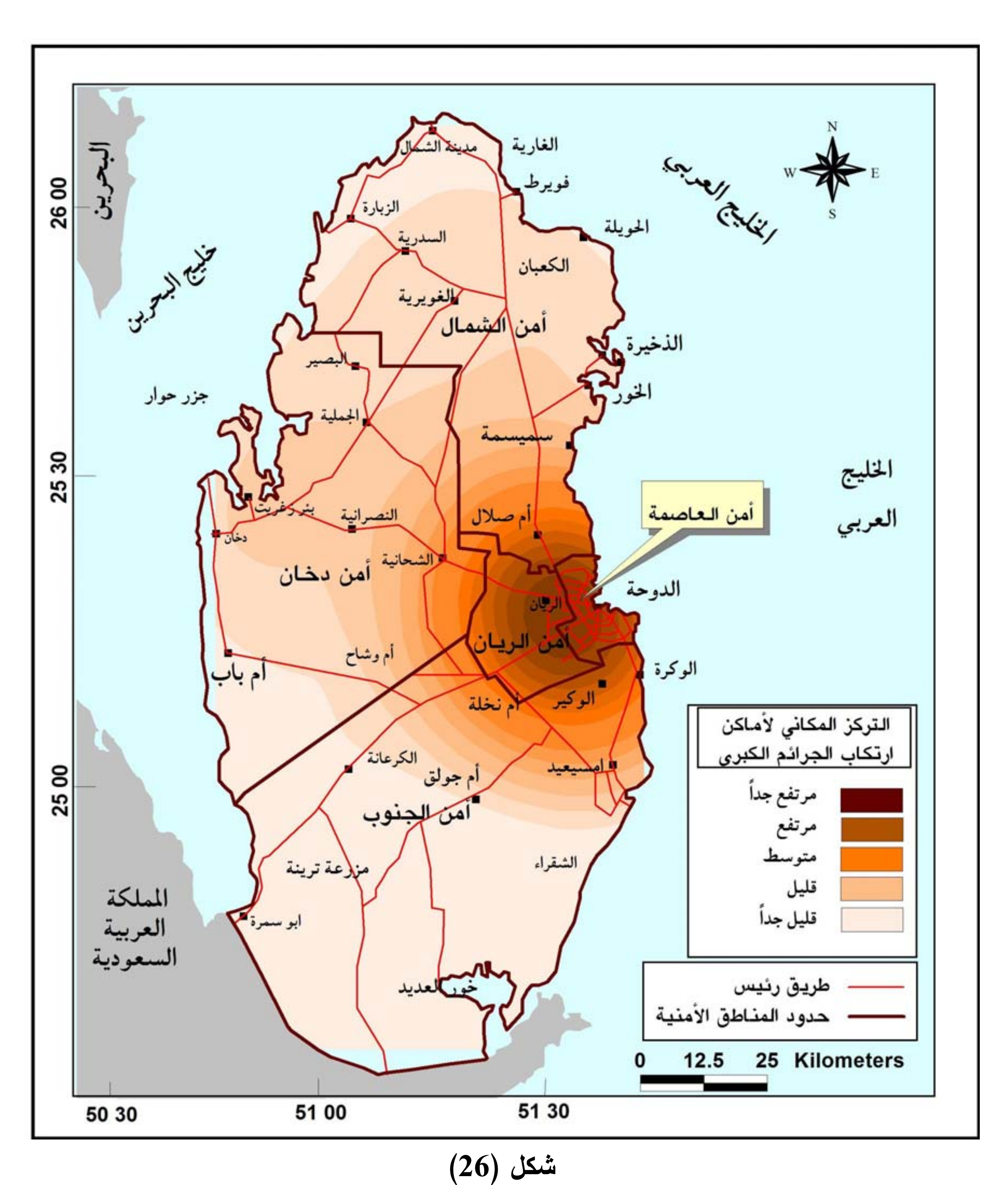
وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف مكان الإدارات الأمنية، حيث بلغت قيمة مربع كاي (χ^2 = 111.33) عند درجات حرية (df=5) ولصالح الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة وأمن الريان، ويوضِّح الشكل (25) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف مكان الإدارات الأمنية.



شكل (25)

التوزيع النسبي للجرائم الكبرى حسب الإدارات الأمنية

وحول تركز أماكن ارتكاب الجرائم الكبرى من قبل عينة الدِّراسة في الإدارات الأمنية ضمن التجمعات السكانية في دولة قطر، وبالاعتماد على البيانات الخاصة بأماكن ارتكاب الجريمة، يوضِّح الشكل (26) أماكن تركز أماكن ارتكاب الجرائم الكبرى في التجمعات السكانية الرئيسة ضمن الإدارات الأمنية في دولة قطر.



شكل (26)

تركز أماكن ارتكاب الجرائم الكبرى من قبل عينة الدِّراسة في الإدارات الأمنية في دولة قطر

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على الدِّراسة الميدانية.

ب- توزيع أعداد الجرائم الهامة باختلاف أماكن ارتكابها حسب الإدارات الأمنية

يوضِّح الجدول (43) نتائج اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة للكشف عن الفروق الإحصائية في توزيع أعداد الجرائم الهامة المرتكبة من قبل أفراد عينة الدِّراسة باختلاف **الإدارات الأمنية** في دولة قطر.

جدول (43)

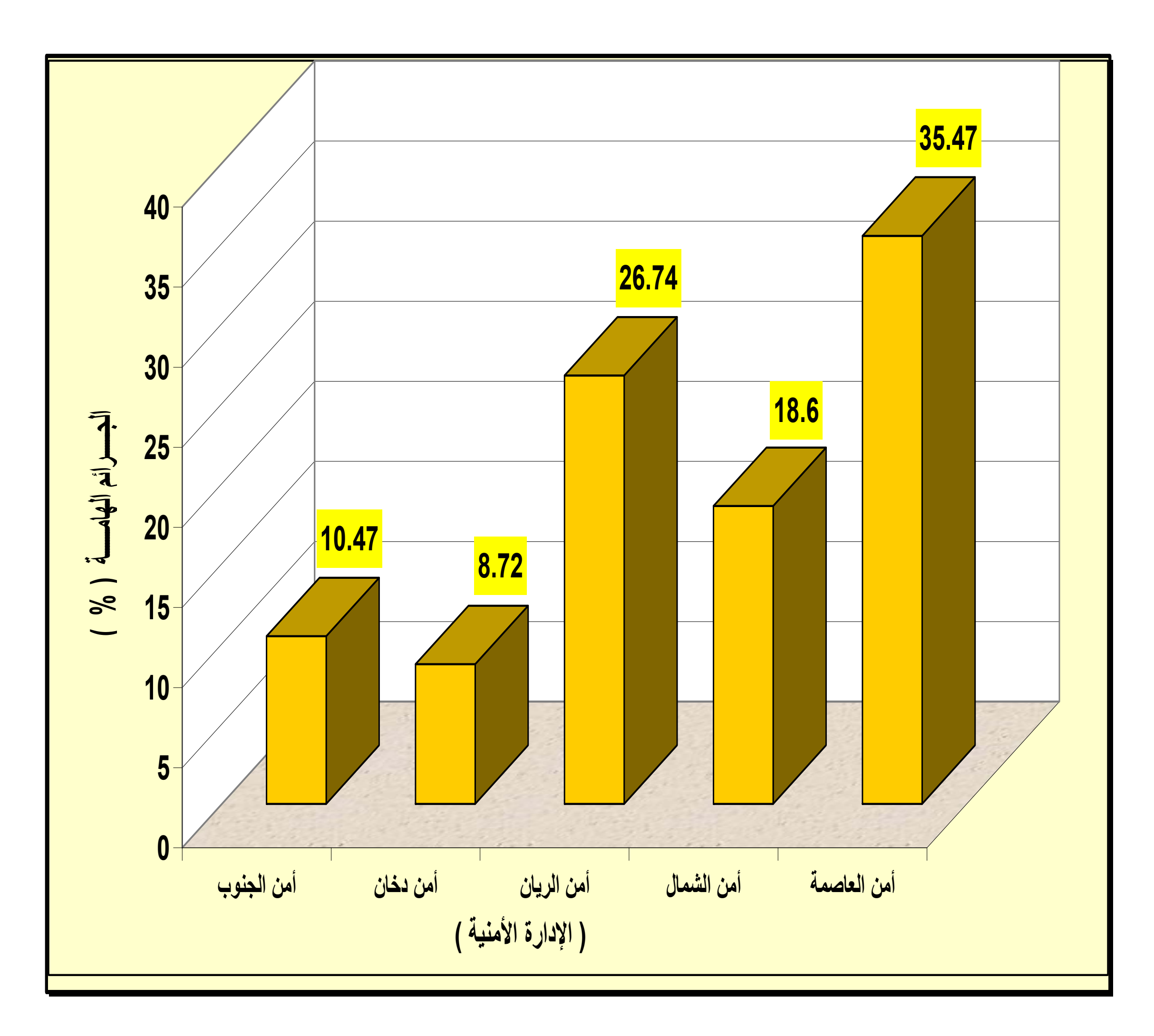
نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم الهامة باختلاف الإدارات الأمنية

الإدارة الأمنية	العدد	النسبة المئوية (%)	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
أمن العاصمة	61	35.47		
أمن الشمال	32	18.60		
أمن الريان	46	26.74	***43.41**	**0.00**
أمن دخان	15	8.72		
أمن الجنوب	18	10.47		
المجموع	**172**	**100**		

*** دالة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.**

يتَّضح من الجدول (43) التباين الواضح في أعداد الجرائم الهامة المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر حسب الإدارات الأمنية حيث شكلت الجرائم الهامة المرتكبة في إدارة أمن العاصمة النسبة الأكبر وبما نسبته 35.47%، يليها الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الريان وشكلت ما نسبته 26.74%، أما الجرائم المرتكبة في أمن الشمال فشكلت ما نسبته 18.60%، أما الجرائم المرتكبة في أمن الجنوب فشكلت ما نسبته 10.47%،، وأخيراً الجرائم الهامة المرتكبة في إدارة أمن دخان فشكلت النسبة الأقل من الجرائم الهامة المرتكبة في دولة قطر وبما نسبته 8.72%.

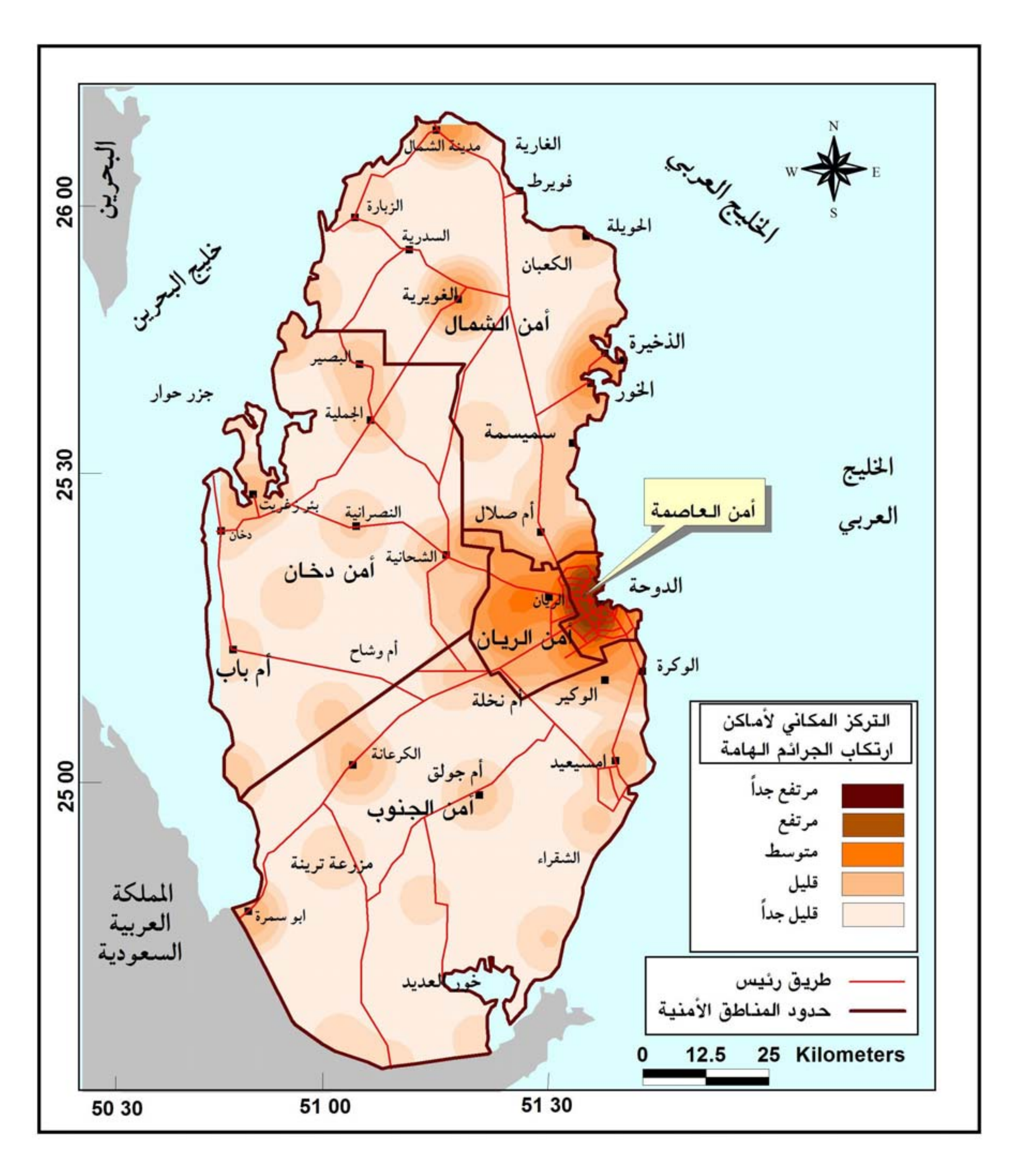
وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم الهامة المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف مكان الإدارات الأمنية، حيث بلغت قيمة مربع كاي $(\chi^2 = 43.42)$ عند درجات حرية (df=5) ولصالح الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة وأمن الريان، ويوضِّح الشكل (27) الفروق في أعداد الجرائم الهامة باختلاف مكان الإدارات الأمنية.



شكل (27)

التوزيع النسبي للجرائم الهامة حسب الإدارات الأمنية

وحول تركز أماكن ارتكاب الجرائم الكبرى من قبل عينة الدِّراسة في التجمعات السكانية في دولة قطر، وبالاعتماد على البيانات الخاصة بأماكن ارتكاب الجريمة، يوضِّح الشكل (28) أماكن تركز أماكن ارتكاب الجرائم الكبرى في التجمعات السكانية الرئيسة ضمن الإدارات الأمنية في دولة قطر.



شكل (28)

تركز أماكن ارتكاب الجرائم الهامة من قبل عينة الدِّراسة في الإدارات الأمنية في دولة قطر

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على الدِّراسة الميدانية.

ب- توزيع أعداد الجرائم باختلاف أماكن ارتكابها

يوضِّح الجدول (44) نتائج اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة للكشف عن الفروق الإحصائية في توزيع أعداد الجرائم المرتكبة باختلاف أماكن ارتكابها في دولة قطر.

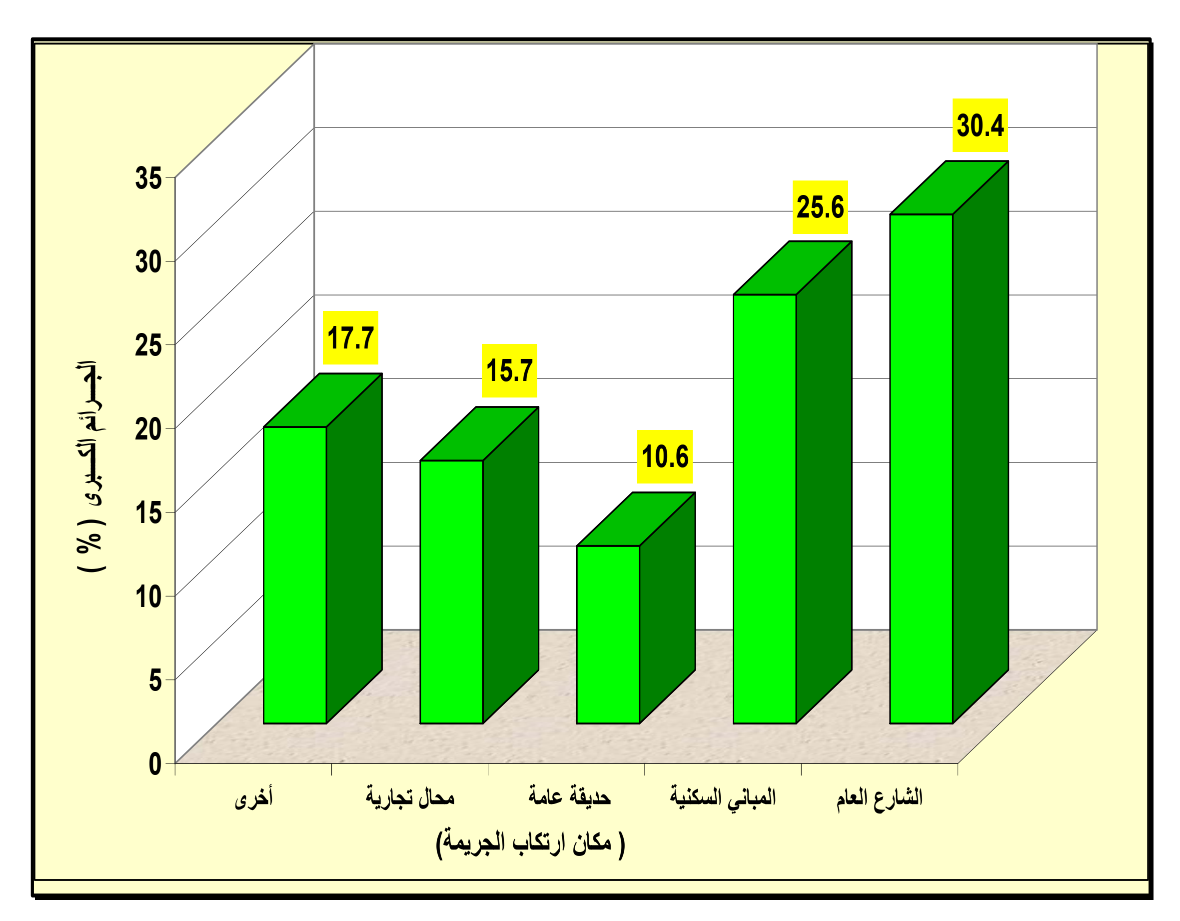
جدول (44)

نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم باختلاف أماكن ارتكابها

مكان ارتكاب الجريمة	العدد	النسبة المئوية	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
الشارع العام	89	30.4		
المباني السكنية	75	25.6		
حديقة عامة	31	10.6	**36.18***	**0.00**
محال تجارية	46	15.7		
أخرى	52	17.7		
المجموع	**293**	**100**		

يتَّضح من الجدول (44) التباين الواضح في أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر حسب أماكن ارتكاب الجريمة حيث شكلت الجرائم المرتكبة في الشارع العام النسبة الأكبر وبما نسبته 30.4%، يليها الجرائم المرتكبة في المباني السكنية وشكلت ما نسبته 25.6%، أما الجرائم المرتكبة في المحلات التجارية فشكلت ما نسبته 15.7%، أما الجرائم المرتكبة في الحدائق العامة فشكلت النسبة الأقل بما نسبته 10.6%، أما الجرائم المرتكبة ضمن المناطق الأخرى فشكلت ما نسبته 17.7%.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف أماكن ارتكاب الجريمة، حيث بلغت قيمة مربع كاي $(\chi^2 = 36.18)$ عند درجات حرية (df=4) ولصالح الجرائم المرتكبة في الشوارع العامة والمباني السكنية، ويوضِّح الشكل (29) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف أماكن ارتكابها.



شكل (29)

التوزيع النسبي للجرائم حسب أماكن ارتكابها

الإجابة عن السؤال الخامس: ما مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية للجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة، وإجراء اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة للكشف عن الفروق الإحصائية في توزيع أعداد الجرائم المرتكبة باختلاف أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة في دولة قطر، والجدول (45) لهذه النتائج.

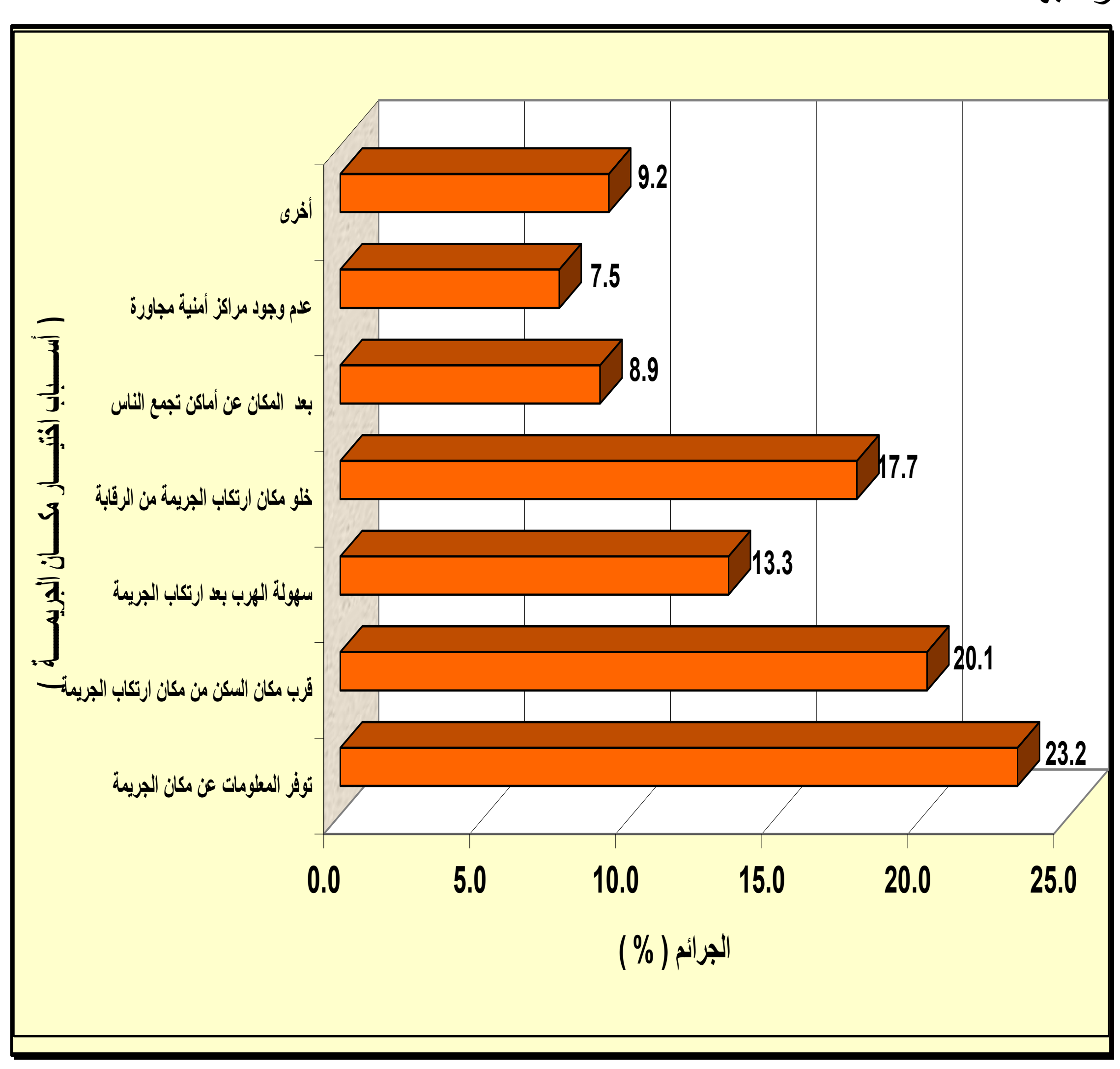
جدول (45)

نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم باختلاف أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة

أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة	العدد	النسبة المئوية	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
توفر المعلومات عن مكان الجريمة	68	23.2	46.77	0.00
قرب مكان السكن من مكان ارتكاب الجريمة	59	20.1		
سهولة الهرب بعد ارتكاب الجريمة	39	13.3		
خلو مكان ارتكاب الجريمة من الرقابة	52	17.7		
بعد المكان عن أماكن تجمع الناس	26	8.9		
عدم وجود مراكز أمنية مجاورة	22	7.5		
أخرى	27	9.2		
المجموع	**293**	**100**		

يتَّضح من الجدول (45) التباين الواضح في أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر حيث شكلت الجرائم المرتكبة بسبب توفر المعلومات عن مكان ارتكاب الجريمة النسبة الأكبر وبما نسبته 23.2%، يليها الجرائم المرتكبة بسبب قرب مكان السكن من مكان ارتكاب الجريمة وشكلت ما نسبته 20.1%، أما الجرائم المرتكبة بسبب خلو مكان ارتكاب الجريمة من الرقابة فشكلت ما نسبته 17.7%، أما الجرائم المرتكبة لأسباب تعود إلى سهولة الهرب بعد ارتكاب الجريمة فشكلت ما نسبته 13.3%، أما الجرائم المرتكبة بسبب بعد مكان ارتكاب الجريمة عن أماكن تجمع الناس فشكلت ما نسبته 8.9%، وأخيراً لأسباب تعود لعدم وجود مراكز أمنية مجاورة فشكلت ما نسبته 7.5%.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي ($\chi2$) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف أسباب ارتكابها، حيث بلغت قيمة مربع كاي ($\chi2 = 46.77$) عند درجات حرية (df=4) ولصالح الجرائم المرتكبة لأسباب تعود إلى توفر المعلومات عن مكان الجريمة، وقرب مكان السكن من مكان ارتكاب الجريمة ويوضِّح الشكل (30) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف أسباب ارتكابها.



شكل (30)

التوزيع النسبي للجرائم حسب أسباب اختيار مكان ارتكاب الجريمة

الإجابة عن السؤال السادس: ما مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية للجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة، وإجراء اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة للكشف عن الفروق الإحصائية في توزيع أعداد الجرائم المرتكبة باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة في دولة قطر، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

جدول (46)

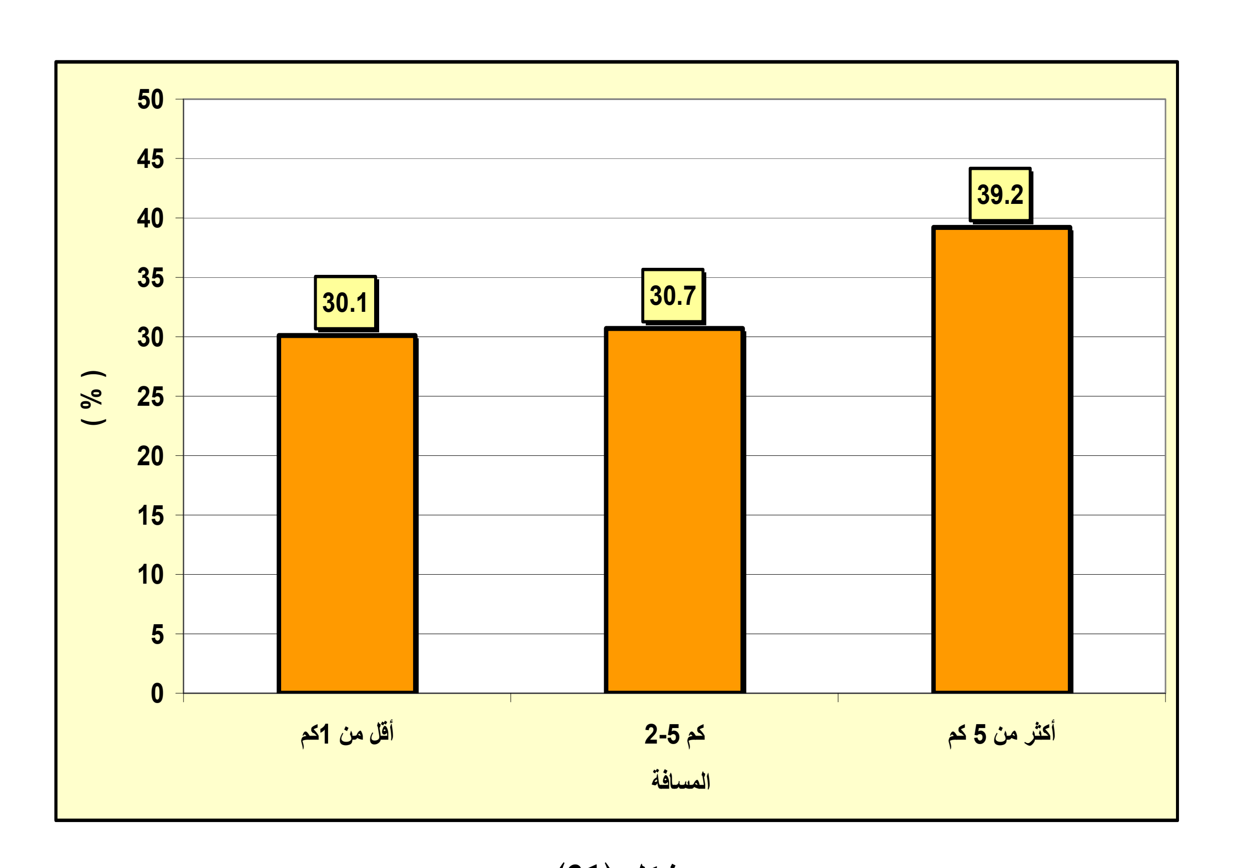
نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان حدوث الجريمة

المسافة	العدد	النسبة المئوية	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
أقل من 1كم	88	30.1	4.63	0.09
2–5 كم	90	30.7		
أكثر من 5 كم	115	39.2		
المجموع	**293**	**100**		

يتَّضح من الجدول (46) التباين القليل في أعداد الجرائم باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة، حيث شكلت الجرائم التي يزيد فيها مكان سكن الجاني عن مكان ارتكابه للجريمة عن 5 كم النسبة الأكبر وبما نسبته 39.2%، يليها الجرائم المرتكبة التي يبعد مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب جريمته (2–5) كم وشكلت ما نسبته 30.7%، وأخيراً الجرائم المرتكبة التي يبعد مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب جريمته أقل من 1 كم فشكلت ما نسبته 30.1%.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي ($\chi 2$) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن عدم وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب جريمته، حيث بلغت قيمة مربع كاي ($\chi 2 = 4.63$)

عند درجات حرية (df=2) ويوضِّح الشكل (31) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب الجريمة.



شكل (31)

التوزيع النسبي للجرائم باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب الجريمة

الإجابة عن السؤال السابع: ما مدى الاختلاف في أعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف زمن ارتكاب الجريمة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية للجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف زمن ارتكاب الجريمة، وإجراء اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة للكشف عن الفروق الإحصائية في توزيع أعداد الجرائم المرتكبة باختلاف زمن ارتكاب الجريمة في دولة قطر، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

1- متغير ارتكاب الجريمة حسب أيام الأسبوع

جدول (47)

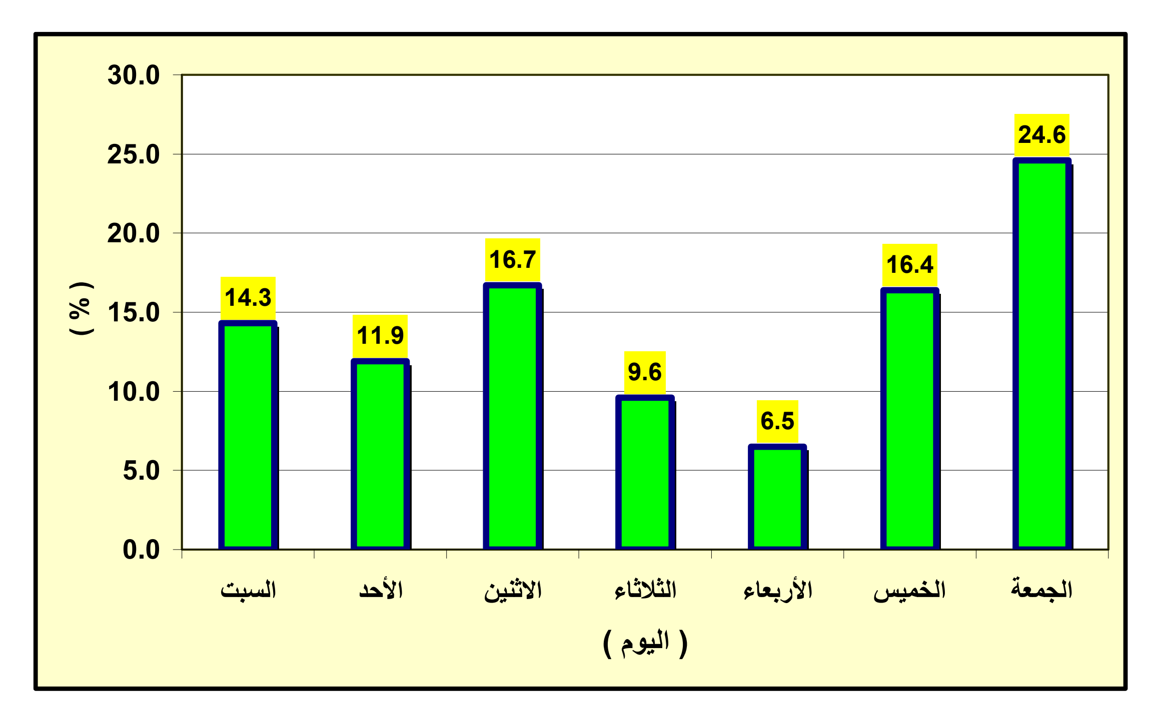
نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم باختلاف أيام الأسبوع

اليوم	العدد	النسبة المئوية	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
السبت	42	14.3		
الأحد	35	11.9		
الاثنين	49	16.7		
الثلاثاء	28	9.6	*42.84	0.000
الأربعاء	19	6.5		
الخميس	48	16.4		
الجمعة	72	24.6		
المجموع	**293**	**100**		

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)**

يتَّضح من الجدول (47) التباين الواضح في أيام الأسبوع التي تم ارتكاب الجرائم فيها من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة يوم الجمعة النسبة الأكبر وبما نسبته 24.6%، يليها الجرائم المرتكبة يوم الاثنين وشكلت ما نسبته 16.7%، يليها الجرائم المرتكبة يوم الخميس فشكلت ما نسبته 16.4%، أما الجرائم المرتكبة يوم السبت فشكلت ما نسبته 14.3%، وأخيراً الجرائم المرتكبة يوم الأربعاء فشكلت ما نسبته 6.5 %.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف أيام ارتكابها من كل أسبوع، حيث بلغت قيمة مربع كاي $(\chi^2 = 42.84)$ عند درجات حرية (df=4) ولصالح الجرائم المرتكبة يومي الجمعة والاثنين من كل أسبوع ويوضِّح الشكل ( ) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف يوم ارتكابها.



شكل (32)

التوزيع النسبي للجرائم حسب أيام ارتكابها

2- متغير ارتكاب الجريمة حسب شهور السنة

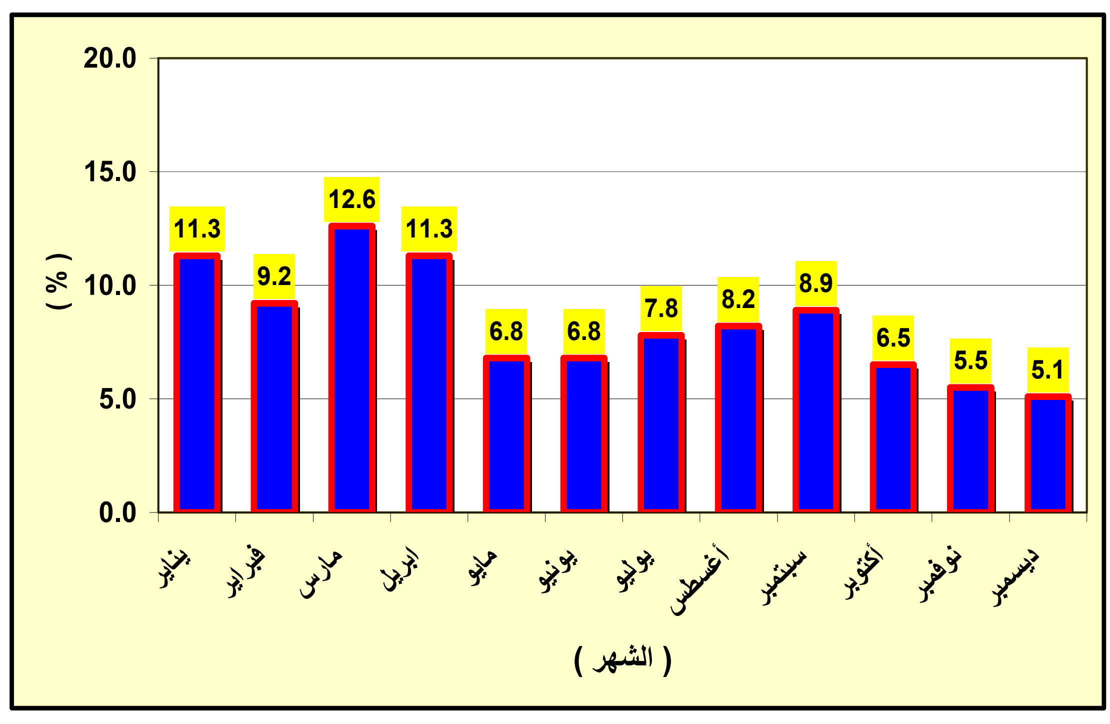
جدول (48)

نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم باختلاف شهور ارتكابها

الشهر	العدد	النسبة المئوية	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
يناير	33	11.3		
فبراير	27	9.2		
مارس	37	12.6		
ابريل	33	11.3		
مايو	20	6.8		
يونيو	20	6.8		
يوليو	23	7.8	*23.32	0.00
أغسطس	24	8.2		
سبتمبر	26	8.9		
أكتوبر	19	6.5		
نوفمبر	16	5.5		
ديسمبر	15	5.1		
المجموع	**293**	**100**		

يتَّضح من الجدول (48) التباين في أعداد الجرائم الشهرية التي تم ارتكابها من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة شهر مارس النسبة الأكبر وبما نسبته 12.6%، يليها الجرائم المرتكبة في شهري ابريل ويناير وشكلت الجرائم فيها ما نسبته 11.3%، يليها الجرائم المرتكبة في شهر فبراير فشكلت ما نسبته 9.2%، أما الجرائم المرتكبة في شهر سبتمبر فشكلت ما نسبته 8.9%، وأخيراً الجرائم المرتكبة يوم شهري نوفمبر وديسمبر 5.5% و 5.1% بالترتيب.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف شهور ارتكابها من كل سنة، حيث بلغت قيمة مربع كاي ($\chi^2 = 23.32$) عند درجات حرية (df=11) ولصالح الجرائم المرتكبة في شهور مارس وأبريل ويناير من كل سنة ويوضِّح الشكل (33) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف شهور ارتكابها.



شكل (33)

التوزيع النسبي للجرائم حسب شهور السنة

3- متغير ارتكاب الجريمة حسب ساعة ارتكابها

جدول (49)

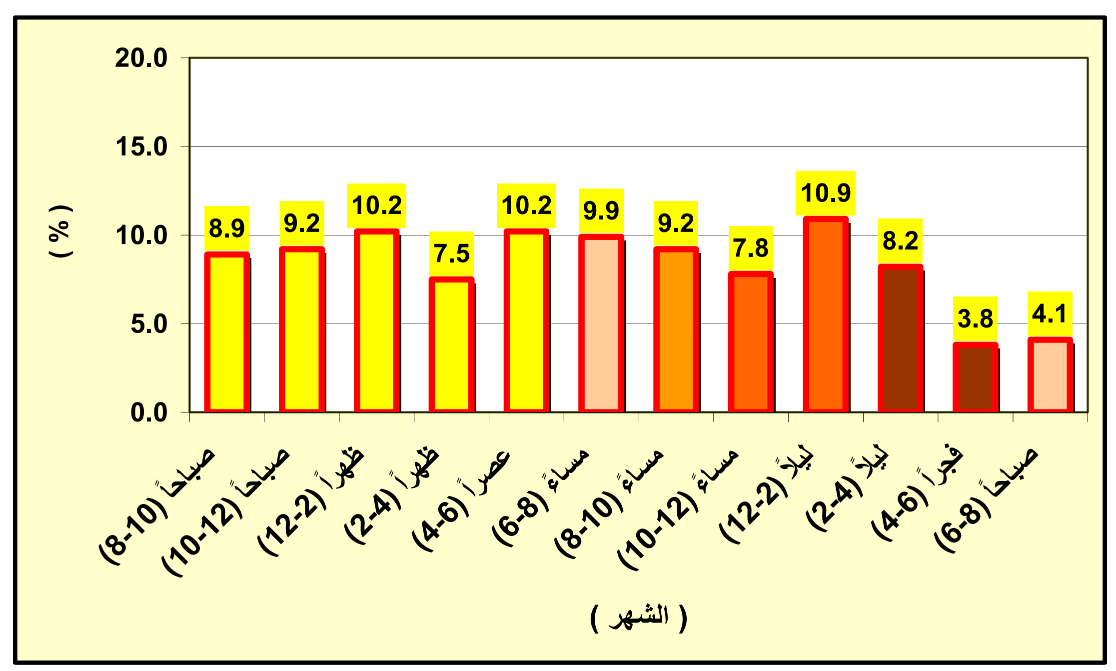
نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم باختلاف ساعة ارتكابها

الساعة	العدد	النسبة المئوية	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
(8-10) صباحاً	26	8.9	*20.43	0.04
(10-12) صباحاً	27	9.2		
(12-2) ظهراً	30	10.2		
(2-4) ظهراً	22	7.5		
(4-6) عصراً	30	10.2		
(6-8) مساءً	29	9.9		
(8-10) مساءً	27	9.2		
(10-12) مساءً	23	7.8		
(12-2) ليلاً	32	10.9		
(2-4) ليلاً	24	8.2		
(4-6) فجراً	11	3.8		
(6-8) صباحاً	12	4.1		
المجموع	293	100		

يتَّضح من الجدول (49) التباين في أعداد الجرائم تبعاً لساعة ارتكابها من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة خلال الفترة (12-2) ليلاً النسبة الأكبر وبما نسبته 10.9%، يليها الجرائم المرتكبة خلال الفترتين (12-2) ظهراً و (4-6) عصراً، وشكلت الجرائم خلالها كلٍ على حدة ما نسبته 10.2%، يليها الجرائم المرتكبة خلال الفترة (6-8) مساءً فشكلت ما نسبته 9.9%، أما الجرائم المرتكبة خلال الفترتين (10-12) صباحاً و (8-10) مساءً فشكلت الجرائم المرتكبة خلالها كلٍ على حدة ما نسبته 9.2%، وجاء في الترتيب قبل الأخير الجرائم المرتكبة خلال الفترة (6-8) صباحاً وشكلت ما نسبته 4.1 %، وأخيراً الجرائم المرتكبة خلال الفترة (4-6) فجراً فشكلت ما نسبته 3.8%.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف ساعة ارتكابها خلال اليوم،

حيث بلغت قيمة مربع كاي (χ^2 = 20.43) عند درجات حرية (df=11) ولصالح الجرائم المرتكبة في خلال الفترات (12–2) ليلاً و (12–2) ظهراً ويوضِّح الشكل (34) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف ساعة ارتكابها.



شكل (34)

التوزيع النسبي للجرائم حسب ساعة ارتكابها

4–متغير ارتكاب الجريمة حسب فترات الشهر

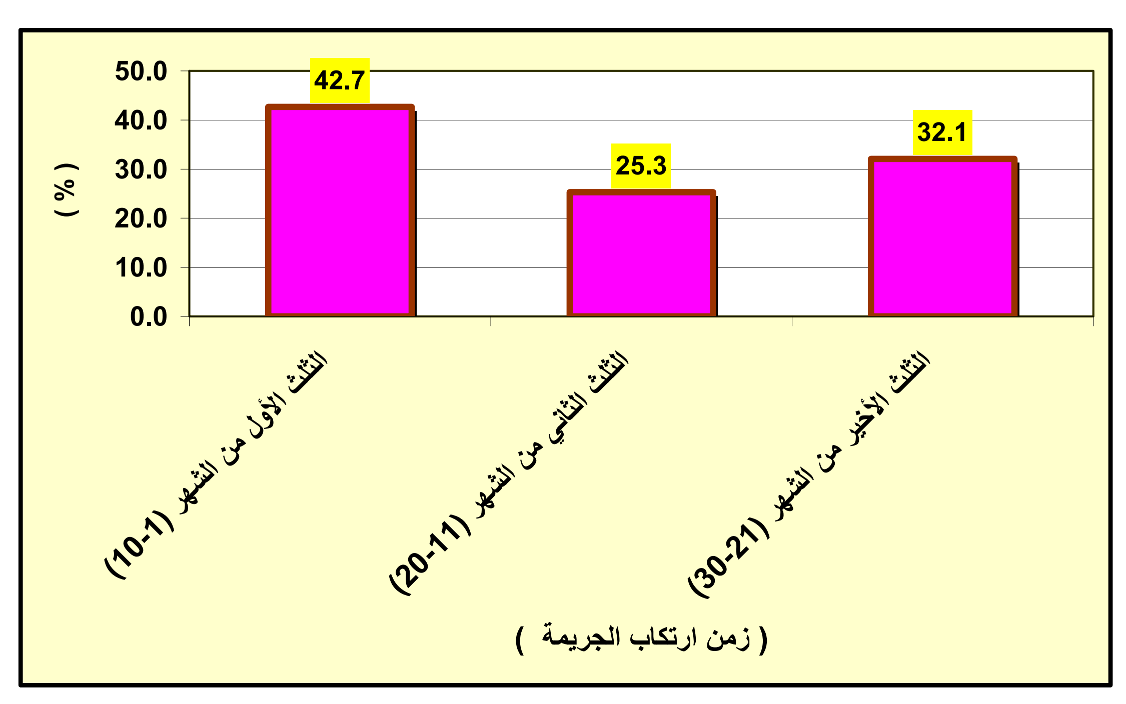
جدول (50)

نتائج اختبار كاي تربيع لاختبار الفروق في أعداد الجرائم باختلاف فترات الشهر

الفترة	العدد	النسبة المئوية	(χ^2)	الدلالة الإحصائية
الثلث الأول من الشهر (1–10)	125	42.7		
الثلث الثاني من الشهر (11–20)	74	25.3	*13.52	0.00
الثلث الأخير من الشهر (21–30)	94	32.1		
المجموع	**293**	**100**		

يتَّضح من الجدول (50) التباين في أعداد الجرائم تبعاً لفترات ارتكابها خلال الشهر من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة خلال الثلث الأول من الشهر النسبة الأكبر وبما نسبته 42.7 %، يليها الجرائم المرتكبة خلال الثلث الأخير من الشهر وشكلت الجرائم خلالها ما نسبته 32.1 %، وأخيراً الجرائم المرتكبة خلال الثلث الثاني من الشهر فشكلت ما نسبته 25.3 %.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لحسن المطابقة (Goodness of fit) عن وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين أعداد الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة باختلاف فترات ارتكابها خلال الشهر، حيث بلغت قيمة مربع كاي ($\chi^2 = 13.52$) عند درجات حرية (df=2) ولصالح الجرائم المرتكبة خلال الثلث الأول من الشهر ويوضِّح الشكل (35) الفروق في أعداد الجرائم باختلاف ساعة ارتكابها.



شكل (35)

التوزيع النسبي للجرائم حسب فترات ارتكابها خلال فترات الشهر

3.4 مناقشة النتائج

تزايدت أهمية الدِّراسات المتعلقة بالتنظيم المكاني لظاهرة الجريمة، خاصة بعدما تزايدت موجات الإجرام المختلفة محلياً وإقليمياً وعالمياً؛ وذلك لأن البُعد المكاني يعدُّ متغيراً جغرافياً هاماً، لما له من دلالة للتعرُّف على المواقع التي تتوطن فيها الجرائم وتفسيرها ومن ثم المساهمة في مكافحتها والحد منها، وفهم هذه العلاقات المتبادلة يتطلب مساهمة العلوم المختلفة، بإتباع مختلف وسائل البحث العلمي للوصول إلى نتائج علمية يمكن الاعتماد عليها، وهذا ما دفع الباحثين في مجال جغرافية الجريمة إلى الإسهام بمناهجهم الجغرافية للكشف عن الظاهرة الإجرامية، واقتراح العديد من التوصيات المهمة عن التفاعل المكاني وذلك لاستكمال المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، وتفسير الأوجه المتعددة للنشاط الإجرامي مع التركيز على البعد المكاني في سبر غور هذه الظاهرة.

وقد جاءت هذه الدِّراسة للتعرُّف على التباين المكاني والزماني للجريمة في دولة قطر ولمعرفة توزيعها الجغرافي وخصائص مرتكبيها بالإضافة إلى تحليل العلاقات المختلفة بين خصائص المكان والزمان للجريمة ومرتكبيها.

وقد تم التوصل من خلال تحليل الجريمة في دولة قطر في الجزء السابق من الدِّراسة إلى العديد من النتائج، لعلنا بذلك نكون قد ألقينا الضوء على ظاهرة الجريمة واتجاهاتها في دولة قطر، في مرحلة زمنية شهدت تغيرات وأحداث مفصلية كان من أهمها الانعكاسات السلبية لحرب الخليج الثانية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول المنطقة، وما واكبها من تغيرات ديموغرافية، والتي جاءت على أرضية واسعة من التراكمات الكبيرة التي خلقتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية على السكان، وتزايد أعداد العمالة الوافدة، واستقرارهم في البلاد مما أثر سلبا على المجتمع القطري وساهم بشكل أو بآخر على نمو وتطور ظاهرة الجريمة وتركزها، كذلك لا بد أن نضع أهم التوصيات الشمولية لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها والتقليل من آثارها السلبية، لعلها تجد طريقها إلى المهتمين وصانعي القرار في قطر لما لها من أهمية عند تخطيط الأمن الاجتماعي ووضع الاستراتيجيات التنموية والأمنية من منظور شمولي ومستدام.

وقد عملت هذه الدِّراسة على إلقاء الضوء من خلال المنظور الجغرافي والاجتماعي على الظاهرة الإجرامية في دولة قطر، لإبراز سماتها الزمانية وأنماطها المكانية والنوعية، حيث تناول هذه الدِّراسة الجوانب المختلفة لظاهرة الجريمة للتعرُّف على الأنماط النوعية والمكانية والزمانية من خلال دراسة خصائص مرتكبي الجريمة واتجاهاتها، وتحديد النطاقات المستهدفة في الدولة ومعرفة أماكن ارتكاب الجريمة في الحيز الجغرافي، مع إبراز الخصائص الاقتصادية والاجتماعية واليموغرافية لمرتكبي الجرائم. وعند إجراء التحليل الزمني لظاهرة الجريمة في دولة قطر، تم التوصل إلى نتائج تساهم في فهم الأنماط الانتظامية كجزء أساسي في فهم الجريمة، فالتركيب الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي تغلب عليه السمة التغيرية عبر تعاقب ساعات الليل والنهار والشهور والفصول، وبما أن الجريمة ترتبط بالمجتمع وتطوره حسب الزمن فإن التغير في التركيب الاجتماعي والاقتصادي يتبعه تغيير في أنماط الجرائم المرتكبة. ويمكن أن تساعد مثل هذه الإسهامات التطبيقية في تفهم التحديات لمواجهة التغيرات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية في مجتمعنا المعاصر، واستخلاص النتائج التي بواسطتها يمكن مكافحة الجريمة ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عنها من وجهة النظر جغرافية.

ولتعميم الفائدة من هذه الدِّراسة فقد تم حصر النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات الإحصائية والميدانية بمختلف الوسائل والأساليب الإحصائية والكارتوغرافية، مقسمة حسب الأنماط النوعية والزمانية والمكانية لهذه الظاهرة.

أولاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والمتعلق بتحديد اتجاهات الجرائم في دولة قطر فترة الدِّراسة (2005–2015) أن هناك اتجاه عام نحو التزايد في أعداد الجرائم السنوية المرتكبة في دولة قطر مع التقدم في الزمن، حيث شهدت الجرائم في دولة قطر زيادة سنوية بنسبة 10% ، وقد تأكد ذلك من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي بين الجرائم والزمن، حيث كشفت النتائج أن هناك علاقة طردية دالة إحصائيا بين أعداد الجرائم والتقدم بالزمن، وقد بلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة في دولة قطر خلال الفترة (2005–2015) نحو 164 جريمة سنوياً، بانحراف معياري 99 جريمة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 27

جريمـة سـنوياً، وبينـت النتـائج زيـادة أعداد الجـرائم المرتكبـة فـي دولـة قطـر بمعـدلات مرتفعـة خـلال الفتـرة (2011–2014) مقارنـة بـالفترة (2005–2010). وتتفـق هـذه النتـائج مـع دراسـة (النعـاس، 2010) التـي أظهـرت نتـائج هـذه الدِّراسـة أن هنـاك اتجـاه عـام نحـو زيـادة أعـداد جـرائم الجنيـات الكبـرى فـي ليبيـا خـلال فتـرة الدِّراسـة (2005–2009) كمـا أضـحت هـذه الدِّراسـة وجـود علاقـة طرديـة بـين مسـتوى كثافـة السـكان ومعـدلات جـرائم الجنيـات بجميـع أنماطهـا فـي جميـع التجمعـات السـكانية الرئيسـة فـي منطقة الدِّراسة، كما أن معدل الجرائم المرتكبة في الريف أقل من معدلاتها في المناطق الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة.

أما على مستوى الإدارات الأمنية فأظهرت نتائج الدِّراسة الحالية أن أكبر عدد من الجرائم المرتكبة في دولة قطر كانت في المناطق التابعة لإدارة أمن الشمال وإدارة أمن العاصمة وإدارة أمن الريان حيث بلـغ أعداد الجرائم المرتكبة فيها 577 و 528 و 427 جريمة على الترتيب، وشكلت ما نسبته 31.0 % و 28.37% و 22.94% من المجمـوع الكلـي للجـرائم المرتكبـة فـي دولـة قطـر، أمـا الجـرائم المرتكبـة فـي إدارة أمـن الجنوب فبلـغ عددها نحو 256 جريمة شكلت ما نسبته 13.76%، وأخيرا في إدارة أمن دخان حيث بلغ عدد الجرائم فيها نحو 73 جريمة شكلت ما نسبته 3.92 %، وأظهرت النتائج أن هناك اتجاه عام نحو التزايد في أعداد الجرائم في جميـع الإدارة الأمنيـة دولـة قطر، حيث بلغت أعداد الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة في دولـة قطر خـلال الفترة (2005–2015) نحـو 48 جريمـة سنوياً، بـانحراف معيـاري 25 جريمـة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 7 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2011 و 2012 حيث بلغت الزيادة نحو 49 جريمـة. أمـا فـي إدارة أمـن الريـان فبلـغ الوسط الحسـابي لأعداد الجـرائم المرتكبـة خـلال الفترة (2005–2015) نحـو 39 جريمـة سنوياً، بـانحراف معيـاري 43 جريمـة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال فترة الدِّراسة نحو 6 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عـامي 2011 و 2012 حيث بلغت الزيـادة نحـو 71 جريمـة. أمـا فـي إدارة أمـن الشـمال فبلـغ الوسـط الحسـابي لأعـداد الجـرائم المرتكبـة فيهـا خـلال فتـرة الدِّراسـة 52 جريمـة، بـانحراف معيـاري 22 جريمـة، وبلغـت معـدل الزيـادة

السنوية في أعداد الجرائم 6 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2008 و 2009، حيث بلغت الزيادة نحو 35 جريمة. أما في إدارة أمن الجنوب فبلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة فيها خلال فترة الدِّراسة 24 جريمة، بانحراف معياري 23 جريمة، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم خلال 5 جرائم سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2013 و 2014 حيث بلغت الزيادة نحو 45 جريمة. وأخيراً في إدارة أمن دخان فبلغ الوسط الحسابي لأعداد الجرائم المرتكبة فيها خلال فترة الدِّراسة 7 جرائم سنوياً، بانحراف معياري 4 جرائم، وبلغت معدل الزيادة السنوية في أعداد الجرائم جريمتان سنوياً، وكانت أكبر زيادة في أعداد الجرائم بين عامي 2012 و 2013 حيث بلغت الزيادة نحو 6 جرائم.

أما على مستوى أنماط الجرائم الكبرى فأظهرت النتائج أن أكبر عدد من جرائم القتل العمد المرتكبة في دولة قطر كانت في إدارة أمن الريان حيث بلغ أعداد جرائم القتل العمد المرتكبة فيها نحو 77 جريمة، تلاها إدارة أمن العاصمة حيث بلغ أعداد جرائم القتل العمد المرتكبة فيها نحو 16 جريمة، أما جرائم الاعتداء الجسيم المرتكبة في دولة قطر فكانت متركزة في إدارة أمن العاصمة حيث بلغ أعداد جرائم الاعتداء الجسيم المرتكبة فيها نحو 77 جريمة، تلاها في إدارة أمن الشمال 76 جريمة، وفي إدارة أمن الريان 49 جريمة، وأخيرا في إدارة أمن دخان فبلغت 27 جريمة. أما جرائم الاغتصاب فأظهرت النتائج بأن أكبر عدد من جرائم الاغتصاب المرتكبة في دولة قطر كانت في إدارة أمن العاصمة 42 جريمة، تلاها في إدارة أمن الريان 18 جريمة، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم الاغتصاب فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الجنوب 7 جرائم، وفي إدارة أمن الشمال 5 جرائم، وأخيرا في إدارة أمن دخان فبلغت 3 جرائم. وبالنسبة لجرائم الخطف فكان أكبر عدد من جرائم الاختطاف المرتكبة في دولة قطر في إدارة أمن العاصمة 25 جريمة، تلاها في إدارة أمن الريان 9 جرائم ، وفي إدارة أمن الشمال 6 جرائم خطف، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم الاختطاف فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الجنوب نحو 3 جرائم، وأخيراً في إدارة أمن دخان فلم تقع أي جرائم اختطاف فيها. وأخيراً جرائم التزييف والتزوير فكانت في إدارة أمن العاصمة 65 جريمة، تلاها في إدارة أمن الشمال 29

جريمة، وفي إدارة أمن الريان 20 جريمة، أما في باقي الإدارات الأمنية فكانت أعداد جرائم التزييف والتزوير فيها قليلة نسبيا فبلغت في إدارة أمن الجنوب وفي إدارة أمن دخان نحو 7 جرائم.

يتَّضح من خلال النتائج السابقة ومن خلال تتبع حجم الجرائم للأعوام (2005-2015) أن هناك زيادة في نسبة الجرائم عن سنة الأساس 2005م ، وترتبط مسيرة الظاهرة الإجرامية في دولة قطر بحجم السكان، فنلاحظ مواكبتها مع النمو السكاني وزيادة العمالة الوافدة في الدولة، كما ساهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الفترة السابقة على تزايد أعداد الجرائم، حيث تبين أن خط مسار الجريمة يسير بشكل متزايد نحو الأعلى وبشكل مطرد منذ عام 2005م بحيث يمكن ملاحظة نسبة الزيادة من سنة إلى السنة التي سبقتها.

وتتفق النتائج السابقة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (مصيلحي، 2014) التي أظهرت نتائجها أن جرائم القتل العمد تختلف وفقا لمكان حدوثها، فتعد المناطق الواقعة داخل الكتلة السكنية سببا في ارتكاب أكبر عدد من جرائم القتل العمد. وتتفق أيضا مع دراسة (الشبول، 2013) التي أظهرت أن نسب الجرائم تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن المناطق المتحضرة وفي المحافظات الأقل تحضراً، وأن الجرائم تكثر وتزداد في المحافظات التي تحظى بقدر كبير من التنمية والتطور والتحضر، وتتفق مع دراسة(عبد السلام، 2009) التي أظهرت وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين أعداد التجمعات الحضرية وأعداد الجريمة بكل منطقة، وتتفق مع دراسة (محيا، 2008) ودراسة (البطوش، 2015) ودراسة (الزيني، 2014) التي أشارت نتائج هذه الدراسات على وجود اتجاه نحو التزايد في معدلات الجرائم في المناطق التي تناولتها هذه الدراسات. كما تتفق نتائج هذه الدِّراسة مع دراسة (الحربي، 2012) ودراسة (الطاهر، 2014) التي أشارت نتائجهما إلى وجود تفاوت في أعداد الجرائم حسب المناطق الإدارية التي تم تناولها في هذه الدراسات. وتتفق النتائج السابقة مع نظرية نمط الحياة Life Style Theory حيث تسعى هذه النظرية لمعرفة الأسباب التي تجعل مجموعة من الأفراد أكثر عرضة لمخاطر الوقوع كضحايا للجريمة أكثر من غيرهم، فإنه يمكن من خلال هذه النظرية تفسير زيادة أعداد الجرائم في دولة قطر

نتيجة الدور الذي ينتهجه الضحية، والمكان الذي يعيش فيه الأفراد والاختلافات الفردية بين الضحية والجاني. وتتفق أيضاً مع النظرية الإيكولوجية التي ربطت عناصر البيئة الطبيعية والبشرية مع سلوك الجناة وأن الجرائم تقل كلما اتجهنا من المركز العمرانية الكبيرة والمكتظة بالسكان إلى الأطراف (هربرت، 2002). ويمكن تفسير التباين المكاني للجريمة في دولة قطر بناءً على نظرية الاختيار العقلاني حيث أشارت هذه النظرية أن صفات المكان تؤثر على اختيار مكان ارتكاب الجريمة، وأن قلة الحراسة والإدارة الفعالة تجعل من بعض الأماكن أكثر جذبا للجناة لارتكاب جرائمهم (Eck and David,1995). وفي هذا الخصوص أشارت دراسة (الشبول، 2013) إلى حقيقة مفادها أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد عملت على زيادة نسب ومعدلات الجرائم في المناطق الجغرافية الأكثر تنوعا وتطورا وقابلية للتغير، الأمر الذي جعل منها مناطق جاذبة للجريمة. وتبعاً لنظرية الحيز المكاني الحصين فإنه يمكن الوقاية من الجريمة في دولة قطر وذلك من خلال زيادة كفاءة الإجراءات الأمنية، كما أقترح (Felson & Clarke,1995) سياسات وقائية وحصينة ضد وقوع الجريمة من ضمنها إجراء سياسات وقائية عند تصميم المجمعات السكنية واختيار مواقعها. ويمكن توظيف نظرية النشاط الرتيب في هذه الدِّراسة للوقاية من الجريمة في دولة قطر خلال إتباع أسلوب الوقاية الأساسية عندما يتخذ الأفراد في المجتمع القطري أساليب وإجراءات تحمي ممتلكاتهم، وتقلل من فرصة وجودها في أماكن وأوضاع تعرضها للخطر، وخاصة في الأماكن المعرضة لخطر الجريمة، أو أماكن تركزها (Felson & Clarke,1995). ومن خلال أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وتشديد الإجراءات الأمنية على العمالة الوافدة المخالفة، وفي هذا الخصوص أشارت دراسة (مدحت، 2002) إلى أهمية دور التقانات الحديثة في دعم جهود الشرطة في مكافحة الجريمة. كما أشارت دراسة براون (Brown, 2001) إلى أهمية برامج مكافحة الجريمة التي يجب أن تركز في خططها على زيادة الرقابة الأمنية في المناطق الأكثر تعرضاً للجرائم.

ثانيـاً: نتـائج السـؤال الثـاني والمتعلـق بتحديـد الاخـتلاف فـي التوزيـع المكـاني للجـرائم المرتكبة في دولة قطر حسب أعداد السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، فقد أظهرت النتائج أن معدلات الجرائم لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن الشمال بنسبة (4.95 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن الجنوب في الترتيب الثاني وبنسبة (1.94 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في إدارة أمن الريان بنسبة (1.393 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في إدارتي أمن العاصمة وأمن دخان وبنسبة (1.243 جريمة: 25000 نسمة)، و (0.88 جريمة: 25000 نسمة) على الترتيب. وبينت النتائج أن معدلات جرائم القتل العمد لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن الريان بنسبة (0.25 جريمة: 25000 نسمة)، وأقلها في إدارتي أمن دخان وبنسبة (0.02 جريمة : 25000 نسمة)، أما جرائم الاعتداء الجسيم فتبلغ أقصاها في إدارة أمن الشمال بنسبة (0.65 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن دخان في الترتيب الثاني وبنسبة (0.33 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الأخير في إدارتي أمن الريان العاصمة وبنسبة (0.16 جريمة: 25000 نسمة) و(0.18 جريمة: 25000 نسمة). أما معدلات جرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن العاصمة بنسبة (0.10 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن الريان في الترتيب الثاني وبنسبة (0.06 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الأخير في إدارتي أمن الشمال ودخان وبنسبة (0.04 جريمة: 25000 نسمة)، أما معدلات جرائم الاختطاف لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، تبلغ أقصاها في إدارة أمن العاصمة بنسبة (0.06 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها إدارة أمن الشمال في الترتيب الثاني وبنسبة (0.05 جريمة: 25000 نسمة). ولم تسجل إدارة أمن دخان أي جرائم اختطاف، وأخيرا جرائم السرقة بالإكراه لكل 25000 نسمة من السكان في الإدارات الأمنية خلال فترة الدِّراسة، فبلغ أقصاها في إدارة أمن الجنوب بنسبة (1.22 جريمة: 25000 نسمة)،

تلاها إدارة أمن الشمال في الترتيب الثاني وبنسبة (0.79 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب الأخير في إدارة أمن دخان وبنسبة (0.46 جريمة: 25000 نسمة).

وتجدر الإشارة إلى أن مقياس حجم الجريمة إلى حجم عدد السكان من المقاييس التي تقاس من خلالها ظاهرة الجريمة في المجتمع وهو مؤشر هام على مستوى الاستقرار والأمن، هذا ويتميز المجتمع القطري بارتفاع معدل النمو السكاني إذ تبلغ نسبة الزيادة السنوية 4.42%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة التي لا تتجاوز فيها الزيادة السنوية للسكان 1.5%، والمعدل العالمي الذي يبلغ 2.4%، ويعود سبب النمو السكاني إلى ارتفاع نسبة معدلات المواليد الذي يقابله انخفاض في معدل نسبة الوفيات، حيث بلغت معدلات الوفيات 0.006%. بالإضافة على عامل الهجرة.

وعند مقارنة حجم الجرائم المرتكبة في دولة قطر مقارنة مع غيرها في بعض الدول يلاحظ تدني نسبة الجرائم المرتكبة في دولة قطر لكل 25000 نسمة بدرجة كبيرة عن بعض الدول، حيث أشارت دراسة (المهيرات، 2004) بأن معدل الجرائم الكبرى في المملكة العربية السعودية يبلغ (16.00 جريمة: 25000 نسمة)، فهي بذلك تزيد بأربعة أضعاف عن معدلاتها في دولة قطر، وفي جمهورية مصر تزيد بعشرة أضاعف، وفي المملكة الأردنية الهاشمية تزيد بخمسة أضعاف عن معدلاتها في دولة قطر. وقد أشارت بيانات (وزارة الداخلية، 2016) بان دولة قطر قد سجلت انخفاضا كبيرا في جميع معدلات ارتكاب الجريمة مقارنة بالمعدلات العالمية التي تقيس معدل ارتكاب الجريمة لكل 100 ألف من السكان، فعلى سبيل المثال انخفضت جرائم السطو عن المعدل العالمي بنسبة 99.1%، وجرائم القتل العمد بنسبة 97.5 % عن المعدل العالمي، وكذا الحال بالنسبة لبقية الجرائم، حيث تراوحت نسبة الانخفاض ما بين (90.7% إلى 97.5%) عن المعدل العالمي المعتمد لقياس مستوى ارتكاب الجرائم في العالم، وقد سجلت أيضاً انخفاض في عدد البلاغات التي تلقتها الأجهزة الأمنية وقد ترتب على تلك الإحصائيات انخفاض معدل البلاغات التي تلقتها الأجهزة الأمنية في عام 2015م بنسبة 3.5% عن عام 2014م على الرغم من ارتفاع عدد السكان في البلاد بمعدل بلغ (9.2%). وهذا يتفق أيضا مع بعض الدراسات مثل دراسة (محيا، 2008) ودراسة (البطوش، 2015) ودراسة (الحسناوي، 2015)

ودراسة (الزيني، 2014). وتجدر الإشارة إلى أن نظرية الجريمة والبيئة المحيطة تعد من النظريات التي يمكن أن تفسر تباين الجرائم في الإدارات الأمنية حيث عالجت الجريمة من المنظور المكاني حيث ترى هذه النظرية أن هناك أربعة عناصر للجريمة هي المكان، والقانون، والجاني، والهدف (Eck and David,1995). وتركز النظرية على مكان ووقت حدوث الجريمة، والخصائص المادية والاجتماعية لأماكن حدوث الجريمة.

ثالثاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والهادف إلى التعرف على الخصائص النوعية والأسرية والإجرامية لمرتكبي الجرائم في دولة قطر أن الذكور من عينة الدِّراسة قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 85.32% من حجم العينة الإجمالية، وشكلت الإناث ما نسبته 14.68%، وقد شكل الوافدين النسبة الأكبر من عينة الدِّراسة وبما نسبته 61.40%. ويعود ارتفاع نسبة مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة في دولة قطر بسبب زيادة السكان الوافدين حيث يفوق عددهم بنسبة كبيرة عن عدد السكان القطريين، حيث تبلغ نسبة السكان الوافدين من إجمال السكان في دولة قطر نحو 86.5% مقابل 13.5% الموطنين القطريين، ويبلغ عدد الجنسيات التي ينتمي لها النزلاء الوافدين في دولة قطر نحو 57 جنسية، وأن نسبة كبيرة منهم من الجنسية السريلانكية والبنغالية والهندية والإيرانية والمصرية. وبينت النتائج أن النزلاء من عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (25–34) سنة، قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 37.54% من حجم العينة الإجمالية، وشكلت الفئة العمرية (18–24) سنة ما نسبته 35.84%، بينما شكلت الفئة العمرية (35–44) سنة ما نسبته 15.02%، وأخيراً شكلت الفئة العمرية (أكثر من 45) النسبة الأقل بما نسبته 11.60%. كما أظهرت النتائج أن معظم أفراد عينة الدِّراسة من فئة العزاب وقد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 49.15%، وممن آبائهم وأمهاتهم من المستوى التعليم "الابتدائي" الذين شكلوا النسبة الأكبر، وأظهرت النتائج أن أفراد عينة الدِّراسة الذين أبائهم من العاطلين عن العمل قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 30.38%. أما حول الخصائص الإجرامية لأفراد عينة الدِّراسة فقد أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدِّراسة هم من أصحاب السوابق الإجرامية وقد شكلوا ما نسبته 44.9%، وأن معظمهم قد ارتكبوا الجريمة بمفردهم وقد شكلوا ما نسبته

58.0%. كما أظهرت النتائج أن الحاجة المادية من أهم الأسباب المؤدية لارتكاب الجرائم لدى أفراد عينة الدِّراسة بنسبته 42.3%، وشكل الانتقام والثأر كأحد أسباب ارتكاب الجريمة ما نسبته 16.7%، وشكلت الأسباب المتعلقة بالمشاكل مع الآخرين ما نسبته 24.6%، أما الأسباب الأخرى فشكلت ما نسبته 25.3%. وأظهرت النتائج أن نسبة الجرائم الكبرى المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة قد شكلت ما نسبته 41.29% من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة، وقد شكلت جرائم السرقة بالإكراه النسبة الأكبر من الجرائم الكبرى المرتكبة بما نسبته 32.2%، يليها جرائم الاغتصاب وشكلت ما نسبته 24.8%، أما الجرائم الهامة فشكلت جرائم السرقة من المنازل النسبة الأكبر من الجرائم الهامة بما نسبته 18.0%، يليها جرائم السرقة من المحال التجارية وشكلت ما نسبته 12.8%، أما جرائم الشروع في القتل فقد شكلت ما نسبته 9.9%.

وتلتقي هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة حيث أشارت نتائج دراسة (الحربي، 2012) أن أغلب مرتكبي الجريمة في منطقة القصيم هم من فئة الشباب العاطلين عن العمل ومن المقيمين في المناطق الشعبية في المنطقة، وتتفق مع نتائج دراسة (الفيصل، 2008) التي أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن أكثر أنواع السرقة من حيث الأهمية النسبية في مدينة حائل هي سرقة السيارات، ثم المحلات التجارية، وتتفق مع دراسة (الحسناوي، 20159 التي بينت نتائجها أن نسبة كبيرة من النساء مرتكبات الجرائم هن من غير المتعلمات، وغير المتزوجات، ومن مستوى الدخل المتدني. وتتفق مع دراسة (الزيني، 2014) التي أشارت أن نتائجها أن الجريمة تتركز في الجنسيات المختلفة في المملكة، وتختلف معدلاتها من منطقة لأخرى، وتتركز الجريمة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة، وتختلف نتائج الدِّراسة جزئيا مع دراسة (طوقان، 2012) التي أشارت نتائجها إلى أن معظم الجناة تتركز أعمارهم ضمن الفئة (18–24) عام، بينما تتفق مع نتائج هذه الدِّراسة من حيث أنماط الجرائم شيوعا هي جرائم الاعتداء والسرقة والجرائم الأخلاقية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Alanzy, 2012) التي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة بين الخصائص الاقتصادية لمرتكبي الجرائم وتكرار حدوثها.

رابعـاً: أظهـرت النتـائج المتعلقـة بالسـؤال الرابـع والهـادف إلـى التعـرف علـى مـدى الاختلاف فـي الجرائم المرتكبـة فـي دولـة قطـر بـاختلاف مكـان ارتكـاب الجريمـة حيث أظهرت النتائج وجود اختلاف في أعداد الجرائم الكبرى والهامة المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة في دولـة قطـر حسب الإدارات الأمنية حيث شكلت الجرائم المرتكبة في إدارة أمن العاصمة النسبة الأكبر، يليها الجرائم المرتكبة في إدارة أمن الريان وأخيرا في إدارة أمـن دخـان فشـكلت النسـبة الأقـل مـن الجـرائم المرتكبـة فـي دولـة قطـر وبمـا نسـبته 5.79%. أمـا حسـب اخـتلاف أمـاكن ارتكـاب الجريمـة فـأظهرت النتـائج أن الجـرائم المرتكبـة فـي الشـارع العـام حققت النسبة الأكبـر وبمـا نسـبته 30.4%، يليهـا الجـرائم المرتكبـة فـي المبـاني السكنية وشكلت مـا نسـبته 25.6 %، أمـا الجـرائم المرتكبـة فـي المحلات التجارية فشكلت ما نسبته 15.7%، أما الجرائم المرتكبة في الحدائق العامة فشكلت النسبة الأقل بما نسبته 10.6 %، أما الجرائم المرتكبة ضمن المناطق الأخرى فشـكلت مـا نسـبته 17.7%. وتلتقـي هـذه النتـائج مـع دراسـة تابـانجين وآخـرون (Tabangin et al, 2008) التي أظهرت وجود علاقة بين تركز أنماط تركز الجرائم والنشاطات الاقتصادية في المدينة، وانه يمكن التنبؤ بحدوث بعض أنماط الجرائم في المستقبل من خلال إجراء تحليل مكاني للجرائم السابقة. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (مدحت، 2002) التي بينت وجود دور لمورفولوجية المكان واستخدامات الأرض في حدوث الجريمة.

خامسـاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الخـامس والهادف إلـى التعرف علـى مدى الاختلاف فـي الجرائم المرتكبـة فـي دولـة قطـر بـاختلاف أسباب اختيـار مكـان ارتكـاب الجريمـة وجـود تبـاين واضـح فـي أسـباب اختيـار مكـان ارتكـاب الجريمـة مـن قبـل عينـة الدِّراسة في دولة قطر حيث شكلت الجرائم المرتكبة بسبب توفر المعلومات عن مكان ارتكاب الجريمة النسبة الأكبر وبما نسبته 23.2%، يليها الجرائم المرتكبة بسبب قرب مكـان السـكن مـن مكـان ارتكـاب الجريمـة وشـكلت مـا نسـبته 20.1%، أمـا الجـرائم المرتكبة بسبب خلو مكان ارتكاب الجريمة من الرقابة فشكلت ما نسبته 17.7%، أما الجرائم المرتكبة لأسباب تعود إلى سهولة الهرب بعد ارتكاب الجريمة فشكلت ما نسبته 13.3%، أمـا الجـرائم المرتكبـة بسـبب بعـد مكـان ارتكـاب الجريمـة عن أمـاكن تجمـع

الناس فشكلت ما نسبته 8.9%، وأخيراً لأسباب تعود لعدم وجود مراكز أمنية مجاورة فشكلت ما نسبته 7.5%. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة "هربرت" (Herbert ،1992) التي أوضحت أن توزيع الجرائم وتركزها يختلف مكانيا، وتركزت جرائم العنف في وسط المدينة، والجرائم الجنسية تركزت في الحدائق العامة والأماكن المفتوحة، وتركزت جرائم السرقات حول حدود المناطق التجارية المركزية، وأظهر توزيع جرائم السرقات في المدينة بعض التطابق مع توزيع جرائم العنف في المدينة. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الحارثي، 2013) التي أظهرت أن العمليات الإرهابية تتركز في المواقع التي تخلو أو تكون بعيدة نسبيا عن مواقع المراكز الأمنية.

سادساً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال السادس والهادف إلى التعرف على مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة وجود تباين في أعداد الجرائم باختلاف المسافة بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة، حيث شكلت الجرائم التي يزيد فيها مكان سكن الجاني عن مكان ارتكابه للجريمة عن 5 كم النسبة الأكبر وبما نسبته 39.2 %، يليها الجرائم المرتكبة التي يبعد مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب جريمته (2–5) كم، وشكلت ما نسبته 30.7%، وأخيراً الجرائم المرتكبة التي يبعد مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب جريمته أقل من 1 كم فشكلت ما نسبته 30.1 %. تشير هذه النتائج أن هناك تناقصا في المسافة في رحلة الجريمة من موقع سكن الجاني إلى موقع ارتكاب الجريمة، وقد اثبتت كثير من الدراسات مثل دراسة (الطاهر، 2014) ودراسة (الحربي، 2012) كما في هذه الدِّراسة أن هناك تناقصاً مسافياً من موقع سكن مرتكبي الجرائم إلى موقع ارتكابها، وتتشابه خصائص رحلة الجريمة مع غيرها من الرحلات الأخرى.

سابعاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال السابع والهادف إلى التعرُّف على مدى الاختلاف في الجرائم المرتكبة في دولة قطر باختلاف زمن ارتكاب الجريمة وجود تباين في أعداد الجرائم باختلاف أيام الأسبوع التي تم ارتكاب الجرائم فيها من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة يوم الجمعة النسبة الأكبر وبما نسبته 24.6%، يليها الجرائم المرتكبة يوم الاثنين، يليها الجرائم المرتكبة يوم

الخميس، يليها الجرائم المرتكبة يوم السبت، وأخيراً الجرائم المرتكبة يوم الأربعاء فشكلت ما نسبته 6.5%. وبينت النتائج التباين في أعداد الجرائم الشهرية التي تم ارتكابها من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة في شهر مارس النسبة الأكبر وبما نسبته 12.6%، يليها الجرائم المرتكبة في شهري ابريل وينـاير، يليهـا الجرائم المرتكبة في شهر فبراير ، يليها الجرائم المرتكبة في شهر سبتمبر، وأخيراً الجرائم المرتكبة يوم شهري نوفمبر وديسمبر 5.5% و 5.1% بالترتيب. وكشفت النتائج عن وجود تباين في أعداد الجرائم تبعاً لساعة ارتكابها من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة خلال الفترة (12–2) ليلاً النسبة الأكبر وبما نسبته 10.9%، يليها الجرائم المرتكبة خلال الفترتين (12–2) ظهراً و (4–6) عصراً وشكلت الجرائم خلالها كلٍ على حدة ما نسبته 10.2%، يليها الجرائم المرتكبة خلال الفترة (6–8) مساءً، أما الجرائم المرتكبة خلال الفترتين (10–12) صباحاً و (8–10) مساءً فشكلت الجرائم المرتكبة خلالها كلٍ على حدة ما نسبته 9.2 %، وجاء في الترتيب قبل الأخير الجرائم المرتكبة خلال الفترة (6–8) صباحاً وشكلت ما نسبته 4.1%، وأخيراً الجرائم المرتكبة خلال الفترة (4–6) فجراً فشكلت ما نسبته 3.8%. وكشفت النتائج عن وجود تباين في أعداد الجرائم تبعاً لفترات ارتكابها خلال الشهر من قبل عينة الدِّراسة في دولة قطر، حيث شكلت الجرائم المرتكبة خلال الثلث الأول من الشهر النسبة الأكبر وبما نسبته 42.7%، يليها الجرائم المرتكبة خلال الثلث الأخير من الشهر وشكلت الجرائم خلالها ما نسبته 32.1%، وأخيراً الجرائم المرتكبة خلال الثلث الثاني من الشهر فشكلت ما نسبته 25.3%. وتلتقي هذه النتائج جزئيا مع دراسة (Alanzy, 2012) التي بينت أن 80% من الجرائم تحدث بعد منتصف الليل، أن معدل ارتكاب الجرائم متقارب بشكل كبير خلال أيام الأسبوع وفصول السنة، وأن هناك علاقة بين الخصائص الاقتصادية لمرتكبي الجرائم وتكرار حدوثها. وتلتقي هذه النتائج جزئيا مع دراسة (مصيلحي، 2014) التي أظهرت أن فصل الربيع أكثر الفصول ارتكابا لجرائم القتل العمد، تلاه فصل الصيف فالخريف وأخيراً فصل الشتاء، وبينت النتائج أن جرائم القتل العمد تتفاوت بين الليل والنهار، فقد سجلت فترة الليل أكبر عدد من جرائم القتل وبنسبة 79%.

4.4 التوصيات

من خلال النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها في هذه الدِّراسة عن التحليل المكاني والزماني للجريمة في دولة قطر، فقد تمَّت صياغة التوصيات التالية:

1. إجراء الدراسات في جغرافية الجريمة في دولة قطر لإبراز الاتجاهات الجغرافية المعاصرة وإسهاماتها في علم الجريمة، بما يخدم أمن المجتمع واستقراره، والاهتمام بنشر الإحصاءات الجنائية على مستوى المناطق والمدن الرئيسة في دولة قطر، لمساهمتها في الأبحاث والدراسات الأمنية الجادة والمتعمقة عن مختلف أنواع وأنماط الجرائم وفي مختلف أماكن حدوثها وعلى مستوى الأحياء والمناطق المكونة للمدينة.
2. إعادة النظر في تخطيط بعض المناطق ذات الخصائص الايكولوجية والعمرانية المميزة في مختلف مناطق دولة قطر، حيث تقوم هذه المناطق باستقطاب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وتكون بؤر مؤهلة لتركز الجرائم، ويمكن الحد من ذلك من خلال توفير الإنارة والخدمات الاجتماعية وباقي المرافق العامة الضرورية مما يقلل من تركز الجريمة فيها وخاصة عندما تكون تلك المناطق هدفاً إجرامياً من بعض ساكنيه (المجرمون الذي يتمثل نشاطهم الإجرامي بقصر المسافة، ومجالاتهم الانتقالية المقتصرة على الأحياء التي يقطنون فيها).
3. العمل على زيادة عدد أفراد الأجهزة الأمنية في المناطق التي تشكل مصدراً لكثير من أنواع الجرائم في المدن، وكذلك نشر دوريات الشرطة بنوعيها (الراجلة والراكبة). والتركيز على زيادة رجال الأمن العام في المواقع العقدية (البؤرية) كالأسواق التجارية والحرفية والمطارات والموانئ والبنوك، لتعمل على خفض معدلات حدوث الجريمة فيها.
4. وضع سياسات أمنية تهدف إلى مكافحة الجريمة والآثار الناجمة عنها تشترك فيها مختلف أجهزة الدولة بالإضافة إلى المجتمع بأسره، فالتركز على العقاب وحده لا يمنع الجريمة، فلا بد من أن يكون مصحوبا بإعادة التأهيل للجاني، ومن هنا يجب أن تشتغل السياسات الأمنية على رعاية حقوق الأفراد سواء المواطنين أو الوافدين

لأنـه أداة الجريمـة وضـحيتها والاعتراف بحقوقه يـدفع بـه بعيدا عن الجريمـة، وإذا انعدمت أسباب الرعاية له فقد إنسانيته انطلق في رحلة البحث عن الجريمة.

5. الاهتمام بنوعية العمالة الوافدة وجنسياتها وتنظيمها بصورة فاعلة حيث استقدامها لدولة قطر مما يسهم في التخفيض من معدلات الجريمة بعد أن تم الكشف عن تزايد الجريمة بقدوم الوافدين للمشاركة في الخطط التنموية، لهذا لا بدَّ من رسم إستراتيجية أمنية شاملة يراعى فيها مبدأ الوقاية من الجريمة ومكافحتها والتصدي لها بكافة الطرق الوقائية ومعالجة أثارها السلبية.

6. العمل على عدم تركز إقامة العمالة الوافدة في أماكن معينة، وتوزيع أماكن إقامتهم في أماكن متفرقة في المدن الرئيسة في دولة قطر.

7. التركيز على تفعيل كل ما يتعلق بالوعي الأمني لدى المواطنين والمقيمين عن طريق التوعية الإعلامية، على أن يرافقها حملات مسانده ومتزامنة في المساجد والمدارس والمؤسسات الاجتماعية والجامعات والمعاهد لتتكامل حلقات التوعية في سبيل تعبئة المجتمع بشكل كلي لمواجهة الجريمة.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو العلا، محمود (2010). **الفكر الجغرافي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الأمم المتحدة (2016). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2015م**، القاهرة، مصر.

البداينة، ذياب والخريشة رافع (2013) **نظريات علم الجريمة** ،المدخل والتقييم والتطبيق، كتاب مترجم، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البدري، محمد نبيه (2009). الجريمة في بعض الدول العربية، **الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة**، الجمعية الجغرافية، القاهرة، مصر.

بدوي، عبد الرحمن علي (2003). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان – دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة**، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

البطوش، مهند (2015). **التباين المكاني للجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2009–2013م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الجزيرة (2015). **قطر الثانية بقائمة الدول الأكثر أماناً بالعالم**، متوفر على الموقع الالكتروني:http://www.aljazeera.net/news/arabic/3/24

الجميلي، فتحية (2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة. (ط1)**. دائرة المكتبة الوطنية: عمان.

الجهاز المركزي للإحصاء (2016). **اتجاهات النمو السكاني في دولة قطر**، دراسة تحليلية لظاهرتي المواليد والوفيات، الدوحة، قطر.

الحارثي، وفاء بنت عوض (2013). **الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الحربي، سلطان (2012). **الجريمة في منطقة القصيم- المملكة العربية السعودية**، جامعة الإمام محمد بن سعود، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، السعودية.

الحسن، احسان محمد (2008). **علم اجتماع الجريمة**. (ط1). دار وائل للنشر: عمان، الأردن.

الحسناوي، جواد كاظم (2015). التحليل المكاني لجرائم النساء في محافظة المثنى للمدة (2004-2014)، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد (18)، العدد (4)، العراق. ص ص 113- 130.

الحوارني، محمد (2010). التفاعل الرمزي ونظرية الاختيار العقلاني المنطلقات المعرفية، **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد (27) العدد (3)، ص ص 2197- 2214، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الخليفة، عبد الله بن حسين (2002). **المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

الخليفة، عبدالله (2005). **أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الخليفي، محمد (2012). **الخلل السكاني، قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر**، متوفر على الموقع الالكتروني: www.toparliamentry.blgspot.com

دوركايم، أميل (1998) **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمد قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

الزهراني، خالد (2011). **بناء قاعدة بيانات عن الإرهاب في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزيني، سحر عوض (2014). **الأبعاد المكانية والجغرافية للجريمة في المملكة العربية السعودية**، ندوة جغرافية الجريمة، جامعة المنيا، 10 مارس- 2014، المنيا، مصر.

سذرلاند وكريسي (1968). **مبادئ علم الإجرام**، ترجمة محمود السباعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

السمري، عدلي (2009). **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السيد عبد المعطي، السيد (2003). **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعي، الإسكندرية، مصر.

الشاذلي، فتوح (2006). **أساسيات علم الإجرام والعقاب**. (ط1). منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت.

الشامي، صلاح الدين (2006). **الفكر الجغرافي سيرة ومسيرة**، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

الشبول، أيمن (2013). **الأنماط الجغرافية للجريمة**، دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 25، العدد 50، ص ص 197-242.

صحيفة الراية (2016). قطر تحقق إنجازات دولية على صعيد السلام العالمي"، الدوحة، http://www.raya.com/portal.

الطاهر، حامد محمد (2014). **الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان في السودان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

طوقان، أرب يعقوب (2012). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

عبد الجليل، محمد مدحت (2010). **جغرافية الجريمة: مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها**، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر.

عبد الرحمن، ناصر فخرو (2012). السكان في دولة قطر، **مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 35، مجلد 5، ص ص 121-172م، دولة قطر.

عبد السلام، أحمد (2009). **العلاقة بين التحضر والجريمة في ليبيا**، الندوة العلمية لجغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية، القاهرة، مصر.

عقيل، مصطفى والعبدالله، يوسف (2009). **تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة**، مطابع رينودا الحديثة، الطبعة الرابعة، الدوحة، قطر.

العمـــر، معـــن خليـــل (2005). **التفكـــك الاجتمـــاعي** ، دار الشـــروق للنشـــر والتوزيع، الأردن.

الغيلاني، عبد الله (2008). **التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج**، مركز الإمـارات للدراسـات والإعـلام، دبـي– الإمـارات العربيـة المتحـدة، نـوفمبر، 2008.

الفـاروق، عبـد الحلـيم والجـابري، نزهـة يقظـان (2009). تحليـل صـلة الجـوار فـي الدراسـات الجغرافيـة، بـالتطبيق علـى المسـتوطنات البشـرية، **مجلـة العلـوم الاجتماعيـــة**، جامعـة أم القـرى، العـدد الأول، المجلـد الأول، ص 150– 190.

فوزية، عبد الستار (2005). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، دار الفكر العربي، ط 8، القاهرة، مصر.

الفيصل، خالد (2008). **التباين المكاني لجريمة السرقة في مدينة حائل في المملكة العربيـة السـعودية**، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، جامعـة مؤتـة، الكـرك، الأردن.

الكاظم، أمينة علي (2009) **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، هجر للطباعة والنشر، قطر.

الكواري ، نورة يوسف (2010). "التركيبـة السكانية فـي دولـة قطـر الواقـع ومقترحـات التطوير في ضوء الإستراتيجية السكانية"، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت، الكويت.

اللجنة الدائمة للسكان (2015). **التنمية المستدامة في دولـة قطر**، منشورات اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر.

محيا، ناصر بن متعب (2008). **العلاقـة بـين النمـو السـكاني والكثافـة السـكانية والجريمـــة**" دراســة تطبيقيــة علــى مراكــز الشــرطة بمدينــة الريــاض، رســالة ماجسـتير فـي العلـوم الشـرطية، أكاديميـة نـايف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الرياض، السعودية.

مدحت، جابر محمد (2002). مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم الشرطة في مكافحة الجريمة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الأول، العدد (1)، جامعة الكويت، الكويت.

المري، سالم سعيد (2011). **تقويم البرنامج التدريبي لضباط الشرطة**، دراسة مسحية ميدانية بمعهد تدريب الشرطة بدولة قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المشهداني، أكرم (2005). **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي : دراسة تحليلية لجرائم السرقات، والقتل العمد والمخدرات**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

مصيلحي، فتحي محمد (2014). "خريطة جرائم القتل العمد في مصر في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين"، **ندوة جغرافية الجريمة**، جامعة المنيا، 10 مارس- 2014، المنيا، مصر.

المهيرات، بركات النمر (2001). **جغرافية الجريمة، علم الإجرام الكارتوجرافي، دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية**، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

المواجدة، مراد (2015). التوزيع الزماني لجريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المواجدة، مراد (2015). **جغرافية جريمة التعاطي والاتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية**، دراسة مقبولة للنشر في مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

النعاس، جمال سالم (2010). **التباين المكاني لجرائم الجنايات الكبرى في شعبية الجبل الأخضر**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

النعيمي، جبر بن حمود (2006). **اتجاهات القيادات الأمنية نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة**، دراسة ميدانية على وزارة الداخلية بدولة قطر، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

هربرت، ديفيد (2002). **جغرافية الجريمة**، ترجمة: ليلى زعزوع، الدار العربية للتوزيع والنشر، الرياض، السعودية.

هيئة تنظيم الاتصالات (2015). **التقارير السنوية للهيئة**، الدوحة، قطر.

الهيتي، عبد الرحمن (2014). **الواقع السكاني ومتطلبات التنمية في دولة قطر**، اللجنة الدائمة للسكان، سلسة دراسات سكانية، رقم (5)، الدوحة، قطر.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، عايد (2014). **علم النفس الجنائي**. (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

وزارة الداخلية (2015) **منشورات وإصدارات الوزارة**، مركز المعلومات، المركز الإعلامي، الدوحة، قطر.

ب- المراجع الأجنبية

Alanzy, Helael (2012). **Geographic Information System And Crime Analysis**, Un Published Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of the Requirements Of The Masters Degree In Geographical Information Systems, University of Leeds, Britain.

Allen, E. Liska (1981). **Perspectives On Deviance**, Prentice Hall, Englewwod, New Jersey, USA.

Baldwin, J (1985) Social Area Analysis And Studies Of Delinquency, **Social Science Research**, 3, 151-68.

Brantingham, Paul., (1981). Residential Burglary And Urban Forms, **Urban Studies**, 12, 273-84.

Brown, B. & Altman, I. (2001). Territoriality, Defensible Space : An Environmental Analysis. **Journal Of Environmental Psychology**, 3, 203-220.

Buttimer, A. (1976). **Grasping The Dynamism Of Life-World**, Annals Of Association Of American Geographers, 6, 92-277.

Davis, John. (2006). "**The Distribution Of Property Crime And Police Arrest Rates**" Western Criminology Review, Vol. 7

Clark, W.. & Houking , F. (1986). **Statistical Methods For Geographers.** John Wiley And Sons: New York

Cohen, L.E. & Marcus Felson.(1979). "Social Change And Crime Rate Trends: Routine Activities Approach" **American Sociological Review**, 44: 588-608.

Eck Jhon E. & David Weisburd. (1995). "Crime Places In Crime Theory" In Ronald V. Clarke, Series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, **NY And The Police Executive Research Forum**, Washington, D.C., pp 1-34.

Edward L . & Bruce Sacerdote (1999). " Why Is There More Crime In Cities " **The Journal Of Political Economy**, Vol 107, PP. 225 – 258.

Felson, M. (1992). **Routine Activities And Crime Prevention: Armchair Concepts And Practical Action**. Studies On Crime And Crime Prevention: Annual Review, 1: 30-34.

Felson, M. & Ronald Clarke, (1995). **Routine Precautions, Criminology,** And Crime Prevention, Westview Press.

Francisco J . & Chenier, C . (2005). "A Comparison Of Large Urban , Small Urban And Rural Crime. **Statistics Canada**, Vol 27 , 2005 , P. 3.

Gaber M. (2002) **The Geography Of Homicide In Egypt** " Geographical Series, El – Minya University , No . 6 , 1982 , PP . 5 – 23 .

Harries D. Keith ,(1980) **The Geography Of Crime And Justice**, MCGraw – Hill , New York , 1974 , P . 39

Herbert, D. (1992) **The Geography Of Urban Crime**, long man, London.

Jacobs, J. (1961) **Death And Life Of Great American Cites**, Randome House, New York, USA.

Johnstone, J., W (1995) Social Class, Social Areas And Delinquency, **Sociology And Social Research**, 63, 49-72.

Lewis, D. &. Salem, G. (1986). **Fears Of Crime, Incivility, And The Production Of Social Problem**. New Brunswick, NJ: Transaction Book. Longman, London.

Maria , S., Teodora, R., (2008) **Geographical Distribution Of Crime In Italian Provinces: A Spatial Econometric Analysis**, Social Science Research Network Electronic Paper Collection: http://ssrn.com/abstract=1105082.

Mayhew, H., (1982) **London Labor and the London Poor**, Griffin Bohn, London.

Newman, O. (1972). **Defensible Space: Crime Prevention Through Urban Design**, Macmillan, New York, USA.

Robin M. Haynes (1973). "Crime Rates And City Size In America". **Area Journal**, Vol 5, PP. 162 – 165.

Rosenbaum, D . & Paul J. Lavrakas. (1995). "Self-Reports About Place: The Application Of Survey And Interview Methods To The Study

Of Small Areas" In Ronald. Clarke, Series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, **NY And The Police Executive Research Forum**, Washington, D.C. ,pp 285-314.

Shaw, Clifford R. . & Henry Mckay (1942) **Juvenile Delinquency And Urban Areas**, Chicago, University Of Chicago Press.

Sherman, Lawrence, M. (1995) **"Hot Spots Of Crime And Criminal Careers of Places"** In Ronald. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY And The Police Executive Research Forum, Washington, D.C. ,pp 1-34

Tabangin, R. Jacqueline C. Flores, Nelson F. Emperador (2008) Investigating Crime Hotspot Places And Their Implication To Urban Environmental Design: A Geographic Visualization And Data Mining Approach, **International Journal Of Computer**, **Electrical, Automation, Control And Information Engineering**. Vol. 2, No. 12, 2008, pp. 4004-4012.

Tompson, Lisa . & Townsley, Michael (2010). Using Space - Time Patterns To Better Predict Crimes. International **Journal Of Police Science And Management**, 12(1), pp. 166-195.

Wood. E. (1962) **Housing Design: A social Theory**, Citizens, Housing And Planning Council, New York, USA.

الملاحق

ملحق (أ)
أداة الدِّراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي النزيل، أختي النزيلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

أرجو التكرم بالعلم بأنني أقوم بإعداد أطروحة بعنوان:

(التحليل المكاني والزماني للجرائم في دولة قطر من وجهة نظر النزلاء)

وذلك استكمالاً لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعية– جامعة مؤتة– الأردن.

ويتشرف الباحث باختياركم ضمن أفراد عينة الدِّراسة، برجاء التكرم بقراءة أسئلة الاستبانة ثم اختيار الإجابة التي تنطبق وحالتك، مع العلم بأن إجاباتكم والمعلومات التي تدلون بها سوف تستخدم فقط في أغراض الدِّراسة الأكاديمية والبحث العلمي.

شاكراً ومقدراً ظروفكم التي تمرون بها ونرجو تعاونكم الطيب واهتمامكم، وفقكم الله لكل خير.

الطالب: دلهم ناصر الهاجري

أولاً: البيانات العامة المتعلقة بمركز الإصلاح والتأهيل

1. اسم مركز الإصلاح والتأهيل	
2. مكان مركز الإصلاح والتأهيل	**المنطقة:**
3. تاريخ تعبئة الاستبيان	
4. رقم الاستبيان	

ثانياً: البيانات الديموغرافية للنزلاء

5-الجنسية	1□ قطرية	2□ وافد: الدولة:			
6-الجنس	1□ ذكر	2□ أنثى			
7-الحالة الاجتماعية	1□ متزوج	2□ أعزب	3□ أرمل		4□ مطلق
8-المستوى التعليمي	1□ابتدائي	2□متوسط	3□ ثانوي	4□دبلوم	5□جامعي
9- العمر	1□ 30-18	2□ 40-31	3□ 50-41		4□ أكثر من 50 سنه
10-العمل قبل دخولك السجن	1□ موظف قطاع عام	2□موظف قطاع خاص	3□ طالب	4□ أعمال حرة	5□ عاطل عن العمل
11-الدخل الشهري (ريال قطري)	1□أقل من 3000 ريال	2□ 6000-3000	3□ 6001- 9000	4□ 9001- 12000	5□ أكثر من 12000
12-عدد أفراد الأسرة "نسمة"	1□ (3-1)	2□ (7-4)	3□ (10-8)	4□ أكثر من 10	–
13-عمل الأب	1□ موظف قطاع عام	2□موظف قطاع خاص	3□ أعمال حرة	4□ متقاعد	5□ عاطل عن العمل
14-عمل الأم	1□ موظفة قطاع عام	2□موظفة قطاع خاص	3□ أعمال حرة	4□ متقاعدة	5□ ربة منزل
15-تعليم الأب	1□ ابتدائي	2□ متوسط	3□ ثانوي	4□ دبلوم	5□ جامعي
16-تعليم الأم	1□ ابتدائي	2□ متوسط	3□ ثانوي	4□ دبلوم	5□ جامعي
17-حالة الأب	1□على قيد الحياة	2□ متوفي			
18-حالة الأم	1□على قيد الحياة	2□ متوفية			
19-عدد الأخوة الذكور	.... فرد				
20-عدد الأخوات الإناث	.... فرد				

ثالثاً: البيانات المكانية عن مكان سكن الجاني

21. اسم المنطقة	
22. اسم المدينة أو القرية التي تقيم فيها	
23. اسم الحي الذي تقيم فيه	
24–اسم الشارع الذي تقيم فيه	

رابعاً: معلومات الجريمة

الخصائص المكانية للجريمة						
25	مكان ارتكاب الجريمة حسب الإدارة الأمنية	1□أمن العاصمة	2□أمن الشمال	3□أمن الريان	4□أمن دخان	5□أمن الجنوب
.26	مكان ارتكاب الجريمة	1□الشارع العام	2□عماره سكنية	3□حديقة عامة	4□محال تجارية	5□أخرى: حدد
.27	عدد المشاركين في الجريمة المرتكبة	□ لوحدي	□ شخصين	□ ثلاثة أشخاص	□ أكثر من ثلاثة	
.28	سبب ارتكاب الجريمة	1□ الحاجة المادية	2□ الانتقام والثأر	3□ مشاكل مع الآخرين	4□ أخرى: أذكرها	
.29	سبب اختيار مكان الجريمة	1□ توفر المعلومات عن مكان الجريمة	2□ قرب مكان السكن من مكان ارتكاب الجريمة	3□ سهولة الهرب بعد ارتكاب الجريمة	4□ خلو مكان ارتكاب الجريمة من الرقابة	
		5□ بعد المكان عن أماكن تجمع الناس	6□ عدم وجود مراكز أمنية مجاورة	7□ أخرى (أذكرها)		
.39	وسيلة الوصول لمكان ارتكاب الجريمة	1□ سيرا على الأقدام	2□ سيارة أجرة	3□ سيارة خاصة	4□ سيارة صديق	
		5□ وسائط النقل العام (باص)	6□ أخرى : أذكر			
31	العائد من الجريمة	1□ المنفعة المادية	2□ مصالح شخصية	3□ ظروف العمل	4□ المتعة والمغامرة	
		5□ غير ذلك: أذكر				
.32	عدد مرات الجرائم التي قمت بها	1□ مرة واحدة	2□ مرتين	3□ ثلاث مرات	4□ أكثر من ثلاث	
.33	مدة عقوبة السجن	1□أقل من 5 سنوات	2□ 5 –10 سنوات	3□ 11 –15 سنوات	4□ أكثر من 15 سنة	

خامساً: البيانات الزمنية لارتكاب الجريمة

34. يوم ارتكاب الجريمة	1□ السبت	2□ الأحد	3□ الاثنين	4□ الثلاثاء	5□ الأربعاء	6□ الخميس	7□ الجمعة
35. شـــــهر ارتكاب الجريمة	1- يناير	2- فبراير	3- مارس	4- ابريل	5- مايو	6- يونيو	
	7- يوليو	8- اغسطس	9- سبتمبر	10- اكتوبر	11- نوفمبر	12- ديسمبر	

36- وقت ارتكاب الجريمة	1□ (10-8) صباحاً	2□ (12-10) صباحاً	3□ (2-12) ظهراً	4□ (4-2) ظهراً	5□ (6-4) عصرا	6□ (8-6) مساء
	7□ (10-8) مساء	8□ (12-10) مساء	9□ (2-12) بعد منتصف الليل	10□ (4-2) بعد منتصف الليل	11□ (6-4) صباحاً	12□ (8-6) صباحاً

37- نوع الجريمة المرتكبة

الجرائم الكبرى ------	1□ القتل العمد	2□ الاعتداء الجسيم	3□ الاغتصاب	4□ خطف الأشخاص	5□ السرقة بالإكراه	6□ الحريق العمد

الجرائم الهامة			
	1□ **الشروع بالقتل**	2□سرقة من منزل	3□الرشوة
	4□ **الشروع بالاغتصاب**	5□سرقة من محال تجارية	6□تصنيع الخمور
	7□ **الشروع بالخطف**	8□سرقة من مكان قيد الانشاء	9□مخالفة قانون الأسلحة
	10□ **سرقة وسيلة نقل**	11□ الاختلاس	12□الجرائم الالكترونية
	13□ **سرقة من وسيلة نقل**	14□التزييف والتزوير	15□دخول المياه الإقليمية
	16□جرائم أخرى	حدد:...............	

38. فترة ارتكاب الجريمة خلال أيام الشهر	1□ الثلث الأول من الشهر (1-10)	2□ الثلث الثاني من الشهر (11-20)	3□ الثلث الأخير من الشهر (21-30)
39- المسافة التقريبية بين مكان السكن ومكان ارتكاب الجريمة	1□أقل من 1كم	2□2-5 كم	3□ أكثر من 5 كم

مع الشكر والتقدير،،،،

ملحق (ب)

أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدِّراسة

اسم المحكم	الكلية – الجامعة
أ.د ذياب البداينة	علوم اجتماعية – كلية الشرطة القطرية
أ.د زكي مشوقة	علوم اجتماعية – جامعة مؤتة
أ.د محمد القرالة	علوم اجتماعية جامعة مؤتة
د. حسين محادين	علوم اجتماعية – جامعة مؤتة
د. ولاء الصرايرة	علوم اجتماعية – جامعة مؤتة
د. زيد الشمايلة	علوم اجتماعية – جامعة مؤتة
د. نايل الرشايدة	علوم تربوية– جامعة مؤتة
د. صبري الطراونة	علوم تربوية– جامعة مؤتة

الملحق (ج)

كتب تسهيل المهمة

وزارة الداخلية
ادارة الموارد البشرية



Ministry of Interior
Human Resources Department

الرقم : إ م ب/ق.ب/د-١/ ٨٨٤٧

التاريخ: ١٧/٠٥/٢٠١٦ م
الموافق: ١٠/٠٨/١٤٣٧هـ

السيد/ مدير ادارة المؤسسات العقابية والاصلاحية **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: نقيب رقم ٢٤٨١ دلهم ناصر الهاجري

نود الاحاطة بان المذكور اعلاه من منتسبي الوزارة المبتعثين لنيل درجة الدكتوراه بتخصص (علم الجريمة) بالمملكة الاردنية الهاشمية ، ومن ضمن متطلبات الرسالة عمل استبيانات من النزلاء بالمؤسسات العقابية والاصلاحية بدولة قطر

لذا يرجي التفضل بالاطلاع والايعاز لمن يلزم نحو تقديم المساعدة لتمكين المذكور اعلاه من توزيع استبيانات على النزلاء وفقا للمتبع لديكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ع/العميد :
حسين حسن الجابر
مدير إدارة الموارد البشرية

نسخة إلى:-

- **السيد/ رئيس قسم البعثات** **المحترم**

DOHA – QATAR P.O : Box 920 Tel : 2365555 Fax: 009744411806 E mail : aad@moi.gov.qa Website : www.moi.gov.qa : الموقع الإلكتروني
الدوحة – قطر : ص ب : ٩٢٠ البدالة : ٢٣٦٥٥٥٥ التعيينات : ٢٣٦٥٦٥٨ التدريب : ٢٣٤٣٢٢٥ التجنيد : ٢٣٤١٦٢٦ : ٢٣٤١٨١١

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الداخلية
إدارة الموارد البشرية

Ministry of Interior
Human Resources Department

الرقم : إ م ب/ق.ب/د-١/ ١١٤٢٣

التاريخ: ١٠/٠٦/٢٠١٥ م
الموافق: ٢٣/٠٨/١٤٣٦هـ

السيد/ مدير ادارة المؤسسات العقابية والاصلاحية **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: ملازم أول رقم ٢٤٨١ دلهم ناصر الهاجري

نود الاحاطة بان المذكور اعلاه من منتسبي الوزارة المبتعثين لنيل درجة الدكتوراه بتخصص (علم الجريمة) بالمملكة الاردنية الهاشمية ، ومن ضمن متطلبات الرسالة بعض الاحصائيات عن الجريمة بدولة قطر خلال الفترة من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٥م ،

لذا يرجي التفضل بالاطلاع والايعاز لمن يلزم نحو تقديم المساعدة المكنة وتزويده بالبيانات والاحصائيات المطلوبة وفقا للمتبع لديكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ع/العميد :
حسين حسن الجابر
مدير إدارة الموارد البشرية

نسخة إلى:-

- السيد/ رئيس قسم البعثات **المحترم**

DOHA - QATAR - P.O. Box : 920 - Tel. : +9744849444 - Fax : 4411806 - E-mail : aad@moi.gov.qa - Website : www.moi.gov.qa : الموقع الالكتروني
الدوحة - قطر - ص.ب : ٩٢٠ - هاتف : ٤٨٤٩٤٤٤ - فاكس : ٤٤١١٨٠٦ - شؤون الموظفين : ٤٨٤٩٤٠٧ - الإسكان : ٤٨٤٩٤٨٠ - التعيينات : ٤٨٤٩٤١٠ - قاعدة البيانات الوظيفية : ٤٨٤٩٥٧٦ - الإجازات : ٤٨٤٩٦٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية
إدارة الموارد البشرية



Ministry of Interior
Human Resources Department

الرقم : إ م ب/ق.ب/د-١/ ١١٤٢٥

التاريخ: ١٠/٠٦/٢٠١٥ م
الموافق: ٢٣/٠٨/١٤٣٦هـ

السيد/ مدير ادارة التخطيط الاستراتيجي **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: ملازم أول رقم ٢٤٨١ دلهم ناصر الهاجري

نود الاحاطة بان المذكور اعلاه من منتسبي الوزارة المبتعثين لنيل درجة الدكتوراه بتخصص (علم الجريمة) بالمملكة الاردنية الهاشمية ، ومن ضمن متطلبات الرسالة بعض الاحصائيات عن الجريمة بدولة قطر خلال الفترة من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٥م ،

لذا يرجى التفضل بالاطلاع والايعاز لمن يلزم نحو تقديم المساعدة الممكنة وتزويده بالبيانات والاحصائيات المطلوبة وفقا للمتبع لديكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ع/العميد:
حسين حسن الجابر
مدير إدارة الموارد البشرية

نسخة إلى:-

➢ **السيد/ رئيس قسم البعثات** **المحترم**

DOHA - QATAR - P.O. Box : 920 - Tel. : +9744849444 - Fax : 4411806 - E-mail : aad@moi.gov.qa - Website : www.moi.gov.qa : الموقع الالكتروني
الدوحة - قطر - ص.ب : ٩٢٠ - هاتف : ٤٨٤٩٤٤٤ - فاكس : ٤٤١١٨٠٦ - شؤون الموظفين : ٤٨٤٩٤٠٧ - الإسكان : ٤٨٤٩٤٨٠ - التعيينات : ٤٨٤٩٤١٠ - قاعدة البيانات الوظيفية : ٤٨٤٩٥٧٦ - الإجازات : ٤٨٤٩٦٠٣

المعلومات الشخصية

الاسم: دلهم ناصر الهاجري

التخصص: علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2017/2016م

العنوان: الدوحة– قطر

خلوي: 97477730333+

البريد الإلكتروني: d-qatari@hotmail.com